الإثنين 16 تشرين الثاني 2020
العدد 4200 السنة الخامسة عشرة
Lundi 16 Novembre 2020 n°4200 15ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

«المركزي» يدفع ودائع خليجية بـ«دولاراتنا»

● **روي بدارو**
الانتقال إلى المستقبل يتطلّب محاسبة على الماضي

● **اريك س. راينرت**
الولايات المتّحدة تتذوّق الدواء الذي أعطاه الغرب لروسيا

«حزب المصرف» يستأنف الهجوم: خلاف جديد في التيار العوني [2]

فرنسا «تعيّن» وزيرَي المال والطاقة [3]

انقلاب في البنتاغون
تلويحٌ بالانسحاب من غرب آسيا
[10 ـ 11]

لم تَعد مسألة «تسريع الانسحاب» تدور في فلك التكهّنات. فالتغييرات التي أحدثها دونالد ترامب في «البنتاغون» تبدو، في جزء منها، موجّهة نحو هذا الهدف (أ ف ب)

قضية

مصارف «مُتمرّدة» على تعاميم مصرف لبنان

4

تقرير

«قانون الإثراء غير المشروع»: أسمع كلامك أصدّقك!

6

تقرير

الصرف مستمرّ في المدارس الخاصة... والقبض «عَ القطعة»

6

قضية اليوم

«حزب المصرف» يستأنف الهجوم
خلاف جديد في التيار العوني

مجدداً، وقع الخلاف بين التيار الوطني الحر والتيار الوطني الحر نفسه حول الإصلاحات المالية التي تشكّل الممر الرئيسي للبدء بمعالجة الانهيار الاقتصادي. بات واضحاً أن هذه المعركة عابرة للأحزاب، وتتعلق بمعسكرين: معسكر المصارف ومعسكر من لم يخضعوا لها. في خطة التعافي المالي الحكومية، كما في التدقيق الجنائي، ثمة من يحرص، ولو ادّعى عكس ذلك، على قيادة حزب المصارف ولا يخجل بإبراز هويّته: لجنة المال والموازنة برئيسها وجزء كبير من أعضائها نموذجاً

(مروان طحطح)

ليس الخلاف بين وزيرة العدل ماري كلود نجم والنائب إبراهيم كنعان مجرد خلاف شخصي حول تحميل نجم له المسؤولية كما غيره بعرقلة التدقيق الجنائي في مصرف لبنان عبر وضع السرية المصرفية كعائق أمام تنفيذه. ثمة ما يتجاوز القفز بين الردود والردود المضادة، منذ بدء إعداد الخطة المالية للدولة

تسلّمت رئاسة مجلس الوزراء من البستاني صيغة لمشروع قانون يلزم مصرف لبنان بالتعاون مع شركة التدقيق الجنائي

أوضح كنعان أن التيار متريّث في تقديم اقتراح قانونه إلى حين التأكد من أن الحكومة غير قادرة على إتمام التدقيق من دونه

اللبنانية وصياغة تفاصيلها، ولا سيما طريق توزيع الخسائر ما بين الدولة ومصرف لبنان والمصارف والمودعين، بات الحديث عن دور للأحزاب محدوداً. باتت هشاشة هذه الأحزاب المخترقة بغالبيتها من جمعية المصارف اللبنانية، فلم يعد النواب والوزراء حزبيين يلتزمون بأجندات أحزابهم، بل انخرطوا بطاعة تامة جنوداً في معسكر المصارف؛ هكذا ظهر حزب المصرف.

معركتنا حزب المصرف

الخلاف بين حزب المصرف والآخرين يتمحور حول نقطتين حالياً:

الأولى، خطة التعافي المالي التي أقرتها حكومة الرئيس حسان دياب، وفيها، للمرة الأولى، ثبّت للخسائر في القطاع المالي، واقتراح لآلية توزيعها. في الخطة الكثير من الثغر والمشكلات والسلبيات، أبرزها وضعها جزءاً من موارد الدولة لتعويض جزء من الخسائر. لكن فيها أيضاً الكثير من الإيجابيات، أهمها تحديد خسائر مصرف لبنان، واعتبار أصحاب المصارف مسؤولين بالرساميل، عن الخسائر، واقتراح استخدام كامل الرساميل لتسديد جزء من الخسائر. لن تمكّن حزب المصرف، عبر لجنة تقصّي الحقائق النيابية، التي ترأسها النائب ابراهيم كنعان، من إلحاق الأذى بالخطة، إلى حدّ التدمير. وسوّقت اللجنة لعملها تحت شعار «تخفيف قيمة الخسائر»، فيما كانت تعمل وفق أسلوب «رمي الأوساخ تحت السجادة»، فقررت خفض قيمة الخسائر للقول إن الوضع في لبنان ليس بالسوء الذي أظهرته الخطة الحكومية. وإلى جانب كنعان، كان النائبان نقولا نحاس وياسين جابر، أبرز «فرسان» اللجنة، أما النقطة الثانية، فهي قضية التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان. فقد برز كنعان - خلافاً لرأي رئيس الجمهورية ورئيس التيار الوطني الحر - كمن يمدّ طوق النجاة لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، عبر الترويج لفكرة أن العقد الموقّع بين الدولة اللبنانية ممثلة بوزارة المالية، وشركة «الفاريز أند مارسال» للتدقيق، كان عقداً سيّئاً، والتلميح لفكرة أن القوانين اللبنانية تمنح مصرف لبنان الحق في حجب الحسابات عن الشركة.

(الأخبار)

معركة التغريدات الأخيرة حول التدقيق الجنائي بين رئيس لجنة المال النيابية، أي كنعان وهو نائب في تكتل التغيير والإصلاح، ووزيرة العدل المحسوبة على الرئيس عون يدخل حكماً في إطار الحرب الدائرة بين حزب المصارف والحزب المناهض لهم المتمثل بمعدّي خطة التعافي المالي الحكومية. سريعاً، انكشف الأمر مع دخول أعضاء آخرين في هذا النادي لمؤازرة كنعان حول عدم إمكانية إجراء تدقيق جنائي في حسابات مصرف لبنان. عجز جيش مصرف لبنان وشركائه عن كتم غيظه هو الذي أحبط خطة التعافي المالي الحكومية بحجة الدفاع عن المودعين، بينما كان يدافع عن أرباح المصارف وامتيازاتها على حساب أموال الناس المسروقة. وجد هؤلاء فرصة جديدة لتقديم فروض الطاعة لكهنة المعبد. انضم أعضاء في لجنة المال النيابية التي دعتها نجم بـ«لجنة الانهيار المالي» الى رئيسها، للتبجّح مجدداً بإسقاط الخطة المالية مقابل تعويم خطة جمعية المصارف الراغبة في السطو على أملاك الدولة والناس.

من هذا المنطلق، غرّد النائب العوني الآن عون قائلاً: «البعض يلوم لجنة المال لأنها تصدّت لخطة «الحزام الناسف» المالية للحكومة المستقيلة... بمعزل عن السجال المالي ــ الاقتصادي المشروع، كان يجدر بهم التنويه بأن لجنة نيابية عابرة للكتل لم تبصم كالعادة على السياسات الحكومية المعلّبة، بل ردّت الاعتبار للعمل الرقابي لمجلس النواب». مثله فعل زميلة في التكتل زياد أسود. وانضم إليهم النائب في كتلة «الوسط المستقل» نقولا نحّاس، وهو أيضاً أحد أبرز الناطقين باسم حزب المصرف.

لاحقاً، دخل رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل على خط الخلاف، ليس لإخماده أو توضيح وجهة نظر التيار تجاه ما يعتبره هو نفسه ورئيس الجمهورية نفسها عندما كان المستشار المالي لرئيس الجمهورية شربل قرداحي ميثال عون أولوية وطنية، بل لإضفاء المزيد من الغموض حول هذا الملف. إذ كتب باسيل على تويتر أن «التدقيق الجنائي واجب وطني وأولوية مطلقة وباب للتدقيق بكل الإنفاق العام. ويظهر الفجوة المالية ويبيّن الارتكابات ويكشف مصير الأموال المنهوبة والموهوبة والمحوّلة»، مضيفاً أن «على الحكومة فرض التدقيق بقوة القوانين الموجودة، وعلى مجلس النواب الدعم والتحصين، وعلى مصرف لبنان الاستجابة الفورية تحت ضغط حقوق الناس. التيار واحد وحاسم حول هذا المطلب، وكل كلام عن تقديم قانون إضافي، إذا لزم وإذا تأمّن إقراره، هو من باب الحرص على إتمام التحقيق وليس عرقلته».

كلام باسيل الذي لا يحمل حقاً ولا باطلاً غير مفاجئ، فقد سبق لرئيس التيار أن استخدم الطريقة نفسها عندما كان المستشار المالي لرئيس الجمهورية شربل قرداحي يشارك في الوفد المفاوض مع صندوق النقد، بينما كان كنعان يترأس لجنة «تقصي الحقائق» لإطاحة الخطة المالية آيّاها بهدف تغليب كفة المصارف ومصالحها. إنما اللافت هنا، أن كنعان في مختلف هذه الأحداث، سخّر نفسه قائداً لمشروع الدفاع عن المصارف وتبييض صفحتها، سابقاً في ذلك زملاءه: إيلي الفرزلي وياسين جابر ونقولا نحاس. وحرص النائب المتني، دائماً، على إسقاط مشاريع كل من يقترب منها، مخرجاً في كل مرة أرنباً مختلفاً. فقبيل عام ونصف عام، في 4 نيسان 2019 تحديداً، طلب وزير الاقتصاد السابق منصور بطيش «توضيحات عن حسابات مصرف لبنان والعائد الاقتصادي لعملياته»، ليبرّر كنعان آنذاك بأن «موقف بطيش ــ زميله في تكتل لبنان القوي - «رأي شخصي» غير مُلزم للتكتل». وفي آب 2019، جمع الرئيس عون في بيت الدين، لجنة اقتصادية ضمّت كلاً من بطيش وكنعان وغازي وزني وعادل أفيوني وشربل قرداحي وروي بدارو وعبد الحليم فضل الله ومازن سويد، لتحضير ورقة اقتصادية سميت لاحقاً «ورقة بعبدا». في أول اجتماع لكنعان مع الخبراء، حاول الأخير «تفخيخه» و«تسذيجه»، الأمر الذي أزعج رئيس الجمهورية، فنهر كنعان أمام الحاضرين قبل أن يبعده عن الاجتماعات. لكن ثمة سؤال رئيسي وسط كل ما يحصل، لماذا يسكت عون وباسيل عن تلك الارتكابات إذا كانت تتعارض مع توجهاتهما؟

يشير مقربون من باسيل الى أنه «بعض على الجرح» منعاً لانشقاقات حزبية في غير وقتها. فحديث رئيس التيار خلال مؤتمره يوم الأحد الماضي للرد على العقوبات الأميركية عن «خائنين»، يشير إلى خطورة كبيرة لناحية انحيازات بعض النواب والمسؤولين في الحزب الذين يعملون منذ زمن بالاتجاه المعاكس لمصلحة التيار. وما «السير بين الألغام يوم أمس في تغريدته سوى لتفادي مشكلة أكبر».

في المقابل، ثمة من يرى أن عدم التناغم في الملفات في التيار نفسه، وعدم أخذ باسيل سياسياً ويربحه من الجهتين، علماً بأن وزيرة العدل ليست حزبية ولا أتت بتسمية من باسيل، بل باقتراح من الرئيس عون. وبالنسبة إلى نجم، «لو لم يصفها كنعان بـ«وزيرة العادل» لما ردّت عليه. المشكلة في الإيحاء للناس بأن التدقيق الجنائي غير ممكن من دون تعديل القوانين». لذلك تكرر، بالرغم من عدم معارضتها لأي إجراء تشريعي يؤكد مبدأ التدقيق في حسابات مصرف لبنان، أن «العقد بين الدولة وشركة «ألفاريز اند مارسال» في صيغته الحالية، قابل للتنفيذ، ولا يتعارض مع القوانين الحالية». ولا ترى السجال الراهن «قانونياً، بل يتعلق بدعم تمرّد حاكم مصرف لبنان الذي وضع نفسه في مواجهة قرار مجلس الوزراء الملزم له». وتذكّر بأن القرار اتخذ لأن «من حق الناس أن يعرفوا أين ذهبت أموالهم».

ما سبق يعيد الكرة الى البداية، أي الحرب الدائرة بين حزب المصرف وبين من لم يقدّموا أوراق اعتمادهم له. لكن بدا لافتاً خفض كنعان من سقف تصريحاته في حديثه الى «أو تي في» يوم أمس عبر القول بأن «التدقيق الجنائي أكثر من واجب، وإذا كان العقد مع «الفاريز» يسمح بذلك فعظيم، لكن إذا اقتضى الأمر تعديلاً لقانون النقد والتسليف فليكن ذلك، والسجال غير مفهوم في هذا السياق».

من جانب آخر، سرت علامات استفهام حول إعلان كنعان بتاريخ 28 تشرين الأول الماضي عن مبادرة تشريعية عبارة عن اقتراح قانون يسمح بإنجاز التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان من دون أن يقدم التكتل اقتراح القانون حتى الساعة. يومها، سأل كنعان متبنياً وجهة نظر سلامة: «أما كان يفترض بمن وقّع العقد، أكان حكومياً أم من خلال جيش المستشارين، أن يقرأ القوانين اللبنانية ويتنبّه لها؟». لكنه عاد ليوضح في حديثه التلفزيوني أمس أن «تحضير القانون أتى بناءً على طلب رئيس الجمهورية (...) لكن تريثنا بتقديمه الى حين التأكد من أن الحكومة غير قادرة على إتمام التدقيق بدون هذا القانون».

في سياق متصل، طلب رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب من المعاني ناجي البستاني، الذي شارك في الاجتماع الذي عقد في السرايا في 5 تشرين الثاني الحالي مع ممثل «الفاريز» وحاكم مصرف لبنان، بحضور الوزراء: زينة عكر، غازي وزني ونجم، إعداد صيغة لمشروع قانون يلزم مصرف لبنان بالتعاون مع الشركة المعنية بالتدقيق الجنائي، بما يتخطى حجّته بأن القوانين اللبنانية لا تسمح بذلك. وقد علمت «الأخبار» بأن رئاسة مجلس الوزراء تسلّمت الصيغة من البستاني التي نصّت على الآتي: «بصورة استثنائية ولفترة لا تتعدى ثمانية عشر شهراً، لا تطبق أحكام قانون السرية المصرفية وقانون النقد والتسليف على العقد الذي تبرمه وزارة المالية مع شركة التدقيق الجنائي». تتطلب ولادة هذا المشروع اجتماعاً لمجلس الوزراء، الأمر الذي لم يحصل طيلة الفترة الماضية، وبالرغم من أن البستاني، كما غيره من القانونيين، أكد أن ذلك ممكن بالنظر إلى القاعدة القانونية التي تشير إلى أن «الضرورات تبيح المحظورات». غير أنه لم يتم القيام بأي إجراء حتى اليوم، علماً بأن مصادر معنية سبق أن أشارت إلى أن اجتماعاً كهذا سيكون محرجاً لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء، اللتين وقّعتا على عدد كبير من المراسيم الاستثنائية بحجة عدم انعقاد مجلس الوزراء في فترة تصريف الأعمال.

(الأخبار)

مقالة

ما هو أخطر من التمديد لمدير المخابرات

حسن عليق

على بُعد أقل من شهر من اليوم، يُحال مدير المخابرات في الجيش، العميد طوني منصور، على التقاعد. وحتى الآن، لم يستسلم قائد الجيش، العماد جوزف عون، للفكرة. هو يطالب بالتمديد لمنصور، بأي صيغة قانونية ممكنة (استدعاء من الاحتياط، تأجيل التسريح...). يصطدم مسعى قائد الجيش ومدير المخابرات برفض رئيس الجمهورية العماد ميشال عون للتمديد، لأسباب ثلاثة:

الاول، أنه ضد التمديد في المراكز الأمنية والعسكرية.

الثاني، لا داعي للتمديد لمنصور، في ظل وجود ضباط آخرين قادرين على تسلّم مديرية المخابرات. وأي تمديد يعني تلاعباً بالتراتبية العسكرية.

الثالث، التمديد لمنصور نفسه غير مستحب، سياسياً، لما يراه عونيون «انقلاباً» منه على الفريق السياسي الذي رعى وصوله إلى مديرية المخابرات، بصرف النظر عن مدى دقة هذه القراءة.

في جميع الأحوال، يحتاج قائد الجيش، قانوناً، إلى توقيع وزير الدفاع لقرار التمديد، وإلى رأي رئيس الجمهورية، عُرفاً. ويستند «القائد» إلى دعم أميركي غير محدود لمنصور. والدعم يأتي من الجهتين الأميركيتين اللتين ترعيان «العهد الحالي» في الجيش: القيادة المركزية في الجيش الأميركي، ووكالة الاستخبارات المركزية «سي أي إيه».

في عهد الثنائي جوزف عون - طوني منصور، وصل النفوذ الأميركي في المؤسسة العسكرية إلى مستوى لم يصله يوماً.

- الهبات تصل إلى الجيش من دون المرور بمجلس الوزراء.

- على الحدود الشرقية والشمالية، تنفّذ شركة «parsons» مشروعاً شديد الخطورة، من دون علم مجلس الوزراء ووزارة الدفاع (راجع «الأخبار» يومي 20 آذار 2020، و15 نيسان 2020)

- وهو المشروع الذي تريد الولايات المتحدة الأميركية تنفيذه لمصلحة العدو الإسرائيلي.

- تتعاون المؤسسة العسكرية مع الولايات المتحدة الأميركية، من دون أي اتفاقية صادق عليها مجلس النواب.

العلاقة الموبوءة بين الجيش والولايات المتحدة الأميركية منحت السفيرة الأميركية دوروثي شيا من الوقاحة ما سمح لها بأن تتصل بالعميد بسام ياسين، رئيس الوفد اللبناني في مفاوضات ترسيم الحدود في الناقورة، قبل بدء عملية التفاوض، لتملي عليه أوامر بضرورة إجراء مفاوضات مباشرة، وبوجوب التقاط صورة تجمع الوفد اللبناني بوفد العدو الاسرائيلي. رفض ياسين الاوامر، لكن أحداً لم يحتجّ على ما جرى، رغم أن رئيس الوفد أعلم قائده بالأمر. لم تُطرد السفيرة من لبنان، ولم تويّخ، ولم يقل لها أحد إن ما فعلته خطيئة لا تجرؤ على ارتكاب مثلها مع ضباط جيش بلادها حتى.

المشكلة أن مسألة التمديد لمنصور من عدمه، تُبحث اليوم بصفتها أمراً إدارياً عسكرياً أمنياً سياسياً، وحسب. لكن أحداً لا يقاربها من زاوية النفوذ الأميركي في الجيش، وضرورة «تلقيح» المؤسسة العسكرية ضد الوباء الذي يفتك بها. وللأسف، فإن منصور هو أحد رموز هذه العلاقة الموبوءة بين الجيش اللبناني من جهة، والجيش الأميركي ووكالة الاستخبارات المركزية من الجهة الأخرى. وعدم التمديد له ينبغي أن يكون باباً لإعادة التوازن إلى هذه العلاقة. وللأسف أيضاً، فإن من بأيديهم الأمر يكتفون بنظم الرجل في حب الجيش، وكأن الحرص عليه هو برميه في أحضان دولة أعلنت الحرب على جزء كبير من اللبنانيين، ولا همّ لها في بلادنا سوى أمن العدو الإسرائيلي.

المشهد السياسي

فرنسا تريد «تعيين» وزيري المالية والطاقة: دوريل يفاوض باسم الحريري

غادر المبعوث الفرنسي باتريك دوريل بيروت تاركاً جميع الأطراف أمام مسؤولياتهم. أعطاهم مهلة زمنية لا تزيد على أسبوعين للاتفاق على تأليف الحكومة، مهدّداً بأنه في حال عدم تأليفها وبقاء الوضع على ما هو عليه، فإن المؤتمرات المخصصة للدعم الاقتصادي، والمشروطة بوجود حكومة قادرة على تنفيذ الإصلاحات والالتزامات المطلوبة، ستُلغى.

مشكلة المهمة الفرنسية أنها لم تكن على مسافة واحدة من الجميع. سريعاً تبين أن دوريل يتبنّى بشكل تام موقف الرئيس سعد الحريري. وهو، بحسب المعلومات، كان أقرب إلى الناطق باسمه في لقاءاته مع الأطراف الآخرين، ولا سيما مع جبران باسيل. بانياً على العقوبات الأميركية، أنهم باسيل بالعرقلة، فيما الأخير حافظ على مطلب وحدة المعايير. دوريل وصل إلى حدّ طرح أسماء محددة لوزراء في الحكومة المقبلة، والتي صودف أنها الأسماء نفسها التي يريدها الحريري. ولذلك، طرح موفد الرئيس الفرنسي، العميد المتقاعد نقولا الهبر لوزارة الداخلية وشارل الحاج لوزارة الطاقة. وكلاهما سبق أن رفض رئيس الجمهورية العماد ميشال عون فرضهما عليه من قبل الرئيس المكلّف.

في النتيجة، لم يغيّر التهديد الفرنسي في المشهد الداخلي شيئاً. منذ نحو أسبوع لا تزال العقد على حالها. رئيس الحكومة المكلّف يصرّ على المشاركة في تسمية الوزراء المسيحيين، فيما يصرّ رئيس الجمهورية والنائب جبران باسيل على وحدة المعايير: ما يسري على الكتل الثانية يسري علينا. كما يسمّي حزب الله وأمل الوزراء الشيعة، وكما يسمّي وليد جنبلاط الوزير الدرزي، وكما يسمّي الحريري الوزراء السنّة، نحن يجب أن نسمّي الوزراء المسيحيين. وللتوضيح، وخلافاً لما يشاع عن اتفاق الحريري مع الكتل الأخرى على الأسماء، فإن مصادر معنية تؤكد أن الثنائي الشيعي لم يسمّ أحداً بعد، لكن سبق أن اتفق على آلية التسمية مع الحريري، بحيث يسمّي كل طرف ثلاثة أسماء يختار الحريري من بينها اسماً، إلا أن الأمور لم تصل إلى هذه المرحلة، حيث يريد الحريري حسم الأسماء المسيحية أولاً، قبل الانتقال إلى الأسماء الأخرى. تلك المهمة كانت قطعت شوطاً كبيراً بين الرئيسين عون والحريري، قبل أن ينقلب الحريري على الاتفاق. في وزارة الداخلية سبق أن طرح عون ثلاثة أسماء، من بينها فادي داود وخليل الجميّل، كما سبق أن طرح ثلاثة اسماء للطاقة، من بينها جوزيف نصير وبيتر خوري، قبل أن يرفضها الحريري ويقترح أسماء من

اقترح دوريل اسم نقولا الهبر للداخلية وشارل الحاج للطاقة

(هيثم الموسوي)

خارج اللائحة. عندها عادت الأمور إلى المربع الأول، وتعطّلت مساعي التأليف ولا تزال.

بحسب المعلومات، فإن الاتفاق المبدئي مع حركة أمل وحزب الله كان نفسه معرّضاً للخطر. الحريري رفض الأسماء التي طرحها الرئيس نبيه بري لتولّي وزارة المالية. وتبين أنه يصرّ على تسمية شخصية محسوبة على رياض سلامة. تدخل الموفد الفرنسي. وفيما تشير مصادر متابعة إلى أن دوريل تمكّن من إعادة الأمور إلى سابقها، وأنه تمّ الاتفاق على أن يقدم بري لائحة بالأسماء يختار الحريري من بينها، نفت مصادر بري ذلك، مؤكدة أن الموفد الفرنسي لم يناقش مسألة وزارة المالية مع رئيس المجلس.

الأزمة الحكومية تزداد حدة. ولا بوادر لحلحلة العقد، بعدما تبيّن أن الوسيط الذي جرى التعويل على دوره لتقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف، كان هو نفسه طرفاً.

وعلى وقع الدعم الفرنسي للحريري، فتح رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع صفحة جديدة مع الرئيس المكلف، فشدّد على أنه «يحاول اليوم منفرداً تحسين نوعية الحكومة العتيدة، إلا أن الفرقاء الآخرين همهم لعبتهم، التي هي اليوم كسر رأس أميركا».

من جهته، سال البطريرك الماروني بشارة الراعي، في عظة الأحد، «هل هذا التمادي في تعطيل تشكيل الحكومة والاستهتار بمصالح الشعب والوطن جزء من مشروع إسقاط دولة لبنان الكبير لوضع اليد على مخلفاتها؟». أضاف: «لا نستطيع أن نرى هدفا آخر لهذا التعطيل المتمادي المرفق بإسقاط ممنهج للقدرة المالية والمصرفية، وبإفقار الشعب حتى جعله متسوّلاً، وبإرغام قواه الحيّة وخيرة شبابه المثقف على الهجرة».

(الأخبار)

قضية

المُحاسبة ضائعة بين «المركزي» ولجنة الرقابة

مصارف «مُتمرّدة» على تعاميم مصرف لبنان

عدم الالتزام بدفع كلّ «الفريش دولار» للمودعين، إجبار الزبائن على تجميد شيكاتهم لمدّة زمنية قبل الاستفادة منها، عدم تكوين المؤونات المطلوبة... غيض من فيض مخالفات المصارف لتعاميم صادرة عن «الوصيّ» عليها، مصرف لبنان. علناً، تُجاهر المصارف برفضها الالتزام، من دون أن تجد من «يهزّ لها العصا». ففي كلّ مرّة، يُقدّم «المركزي» لها الحبل للنزول عن الشجرة، حتى ولو كان في سلوكها إساءة إلى حقوق المودعين، علماً بأنّ القانون يُتيح له إجراءات عديدة، تصل إلى الاستحواذ على المصرف

استعرت مصارف بالسطو على دولارات الناس «الطازجة» المحوّلة من الخارج (هيثم الموسوي)

ليا القزي

في الفترة المُمتدة بين 1 تموز 2019 حتّى تاريخه، أصدر مصرف لبنان 8 تعاميم أساسية (واحدٌ منها يتعلّق بإنشاء المنصّة الإلكترونية لعمليات الصرافة)، و55 تعميماً وسيطاً (التعميم الوسيط هو تعديل لتعميم أساسي صادر سابقاً). الجهة التي يرسل إليها هذه التعاميم هي المصارف التجارية والمؤسسات المالية العاملة، الخاضعة لقانون النقد والتسليف. وهذا القانون يُلزمها بالامتثال إلى تعاميم «المركزي»، لا أن تختار منها ما تُطبّقه وما تتجاهله، لكنّ وجود القانون لا يعني أنّ المصارف تلتزم بقرارات السلطة النقدية (مصرف لبنان). على العكس من ذلك، هي نَفَت إلى درجة أنّها باتت تعتبر نفسها أسمى من أي محاسبة، لا تُطبّق سوى ما يُناسب مصلحتها. وإجمالاً، المصارف من «الفئة ألف»، أي التي تستحوذ على الحصّة الأكبر في السوق، هي العُنصر «غير المُنضبط»، وبعضها لا يبذل أي جُهد لإخفاء مخالفته القوانين، إذ يجاهر أصحابها بأنّهم لن يمتثلوا لتعاميم مصرف لبنان.

في مقابلة له مع جريدة «نداء الوطن» في 28 أيلول الماضي، علّق المدير العام ورئيس مجلس إدارة «فرنسبنك»، نديم القصّار، على تعميم مصرف لبنان الذي فرض زيادة أو إعادة

> **المصارف لا تلتزم بأيّ تعميم قبل تلبية شروط تفرضها على السلطتين السياسية والنقدية**

تكوين رأسمال المصارف: «الزيادة المطلوبة سنُستخدم لرسملة مصارفنا أو مصرف لبنان؟ المصارف مستعدة لرسملة مصارفها شرط أن تُرسمل الدولة اللبنانية بدورها مصرفها». ماذا تعني العبارة الأخيرة؟ الإشارة إليها لم تكن عن عبث، بل في سياق الضغط المُمارس من المصارف حتى تُسدّد الدولة سندات الدين إلى «المركزي»، ثمّ يقوم الأخير بتسديد ما يَدين به للمصارف، فتعتبر هي حينها أنّ مُشكلتها قد حُلّت. والتسديد سيكون على شكل استحواذ على الأملاك العامة. في المقابلة عينها، أشار القصّار إلى أنّ المصارف «تتردّد بشأن مسألة زيادة رأس المال»، فاعتبر أنّ الصورة «لا تتضح إلّا مع تشكيل حكومة جديدة وتقديم برنامجها الإصلاحي وحيازته الثقة». كلام القصّار ليس سوى «تمرّد» علنيّ على تعميم صادر عن مصرف لبنان، وابتزاز بأنّ المصارف لا تجد نفسها معنيّة بأي تعميم قبل تلبية شروط تفرضها على السلطتين السياسية والنقدية.

هذه «الثقة بالنفس» في تكرار المخالفات، تحصل على الرغم من وضوح المادة 208 من قانون النقد والتسليف، التي تنصّ على أنّه «سواء خالف مصرف أحكام نظامه الأساسي أو أحكام هذا القانون أو التدابير التي يفرضها المصرف المركزي، بمُقتضى الصلاحيات المُستمدة من هذا القانون، أو قدّم بيانات أو معلومات ناقصة أو غير مُطابقة للحقيقة، يحقّ للمصرف المركزي أن يُنزل بالمصرف المُخالف العقوبات الإدارية التالية: التنبيه، خفض تسهيلات التسليف المعطاة له أو تعليقها، تعيين مراقب أو مدير مؤقت، شطبه من لائحة المصارف. ولا يحول ذلك دون تطبيق الغرامات والعقوبات الجزائية التي يتعرّض لها المصرف المُخالف». الحاكم رياض سلامة الذي يُعدّ «أخبر» الناس بقانون النقد والتسليف، ويتلطّى به ليُبرّر كلّ إجراءاته، ويملك صلاحيات عقابية لثني المُخالفين، يجلس مُكتّف اليدين أمام رفقائه في القطاع المصرفي. وعوَض أن يُنفذ صلاحياته، يتحدّث كما لو أنّه مواطن عادي، لا حول له سوى «الشكوى» أمام جمعية المودعين اللبنانيين. في اجتماعه مع الجمعية قبل أيام، «سَدّد» سلامة على وجوب أن «تُطبّق المصارف بدقة تعاميم المصرف المركزي، حان الوقت لتتحمّل المصارف والمساهمون مسؤولياتهم بإعادة تكوين التزاماتهم، وزيادة رساميلهم بنسبة 20% وإعادة الأموال المحوّلة بنسبة 15 إلى 30%، وإعادة تكوين نسبة 3% في حساباتهم لدى البنوك المراسلة، وتلك التي ستفشل سيستحوذ عليها مصرف لبنان، فالمصرف المركزي وضع القوانين والتعاميم لتطبق بدقة وليس لوضعها في الأدراج».

مسؤولون في لجنة الرقابة على المصارف يوضحون أنّه «صحيح أنّ، في معظم الأحيان، المصارف تقرّر أن لا تلتزم بالتعاميم إن كانت غير مُلائمة لها، ولكن في حالات أخرى، تشوب بعض التعاميم ثغرات تُصعّب من عملية تطبيقها». كلام لا ينطبق مع الواقع. فبحسب ما يُخبر نائب حاكم مصرف لبنان، سليم شاهين، «دور المصرف المركزي يتمثّل في وضع السياسة النقدية وإصدار التعاميم، أمّا من ناحية مراقبة الالتزام فهذه من صلاحية لجنة الرقابة على المصارف، التي تُصدر التعاميم والمذكّرات التطبيقية وتُتابع تنفيذها مع المصارف». إذاً يُفترض بالتعاميم والمذكرات التطبيقية أن تُزيل أي التباس.

من بين التعاميم التي صدرت في الفترة الماضية، ثلاثة برزت فيها مخالفات المصارف لها؛ الأول، هو التعميم الرقم 150 الصادر في 9 نيسان الماضي، حول «الأموال الجديدة» المُرسلة من الخارج. وقد أعفيت المصارف بموجبه من إيداع الاحتياط الإلزامي (نسبة من كل وديعة)، يجب على المصرف أن يودعها في مصرف لبنان على نفقة المصرف المعني من صحّة عملية إعادة التخمين ويُوافق عليها. أن تُراد، في هذه الحالة، الأموال الخاصة في مُهلة أقصاها تاريخ 2021/12/31 بصورة متكاملة ومُتزامنة كالتالي:

- إضافة ثلث ربح التحسين، كحدّ أقصى، إلى الأموال الخاصة المُساندة.

- زيادة الأموال الخاصّة من فئة حقوق حملة الأسهم العاديّة نقداً بمبلغ يوازي على الأقل مثلي الجزء من قيمة ربح التحسين.

- أن تتم عملية إعادة التخمين وزيادة الأموال الخاصة في مُهلة أقصاها تاريخ 2021/12/31».

في حين أنّ المادة بنسختها السابقة (المُعدّلة أيضاً في 26 آب الماضي)، ورد فيها أنّه يُمكن القبول ضمن المخالفات التي تؤثّر في يوميات المواطنين وقدرتهم الاستهلاكية وحرية تصرفهم بأموالهم. وقد لا تعتبرها «الجهات المصرفية الضامنة» أساسية. من جهته، يُصرّ نائب الحاكم، سليم شاهين على أنّ «المصارف مُدركة حساسية الوضع وأهمية تطبيق التعاميم، ما يجعل اللجوء إلى المادة 208 من قانون النقد والتسليف، التي أعطت المركزي الحق في إنزال العقوبات الإدارية على المصارف التي لا تلتزم بتعاميمه، بدءاً بالتنبيه وصولاً الى الشطب، غير ضروري في هذه المرحلة».

أما التعميم الثالث، فهو التعميم الوسيط الرقم 532، الذي أصدره «المركزي» في 4 تشرين الثاني 2019، يطلب فيهِ من المصارف زيادة رساميلها بنسبة 10% في مُهلة حدّدها الأقصى 31 كانون الأول 2019، وبنسبة 10% إضافية في مُهلة حدّدها الأقصى 30 حزيران 2020. بعد ثلاثة أشهر من انتهاء المهلة الأولى، لم يكن قد نفّذ التعميم إلّا 4 مصارف فقط من أصل 21 مصرفاً تقدّمت بطلبات لزيادة الرأسمال، في مقابل 16 مصرفاً تقدّمت بطلبات من «المركزي» للموافقة (أو لأخذ العلم) على الإعفاء من الزيادة أو تمديد المهلة. وتبيّن أنّ 14 مصرفاً لم تتقدم بأي طلب. اللافت أن يكون من بين الفئة الأخيرة «المُتجاهلة» لتعميم مصرف لبنان، «بنك بيروت» لصاحبه رئيس جمعية المصارف، سليم صفير!

في مرحلة لاحقة، قام بعض المصارف الأخرى بزيادة الـ10%. ولكن، بسبب عدم الالتزام بالتعميم، اضطر مصرف لبنان إلى إصدار التعميم الرقم 154 في 27 آب الماضي، والهادف إلى إعادة تكوين السيولة الخارجية للمصارف بما لا يقلّ عن 3% من مجمل الودائع، وبـ«الحدّ على» إعادة الأموال المُحوّلة إلى الخارج (ما يفوق مجموعه 500 ألف دولار أميركي) بما نسبته 15% للزبائن و30% لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة وكبار مساهمي المصارف والإدارات العليا التنفيذية وعملاء المصارف من الأشخاص المعرضين سياسياً، وزيادة رؤوس أموال المصارف بنسبة 20% من الرأسمال كما كانت في 31 كانون الأول 2018، بمُهلة تنتهي في 31 كانون الأول 2020، من دون أن يترافق مع تعميم تطبيقي من «لجنة الرقابة» لكيفية احتساب الزيادة في الأموال

> **مصرف لبنان: من لا يقدر على زيادة رأس المال، سيخرج من السوق**

الخاصة. في المرّة الثانية، «تسامح» مصرف لبنان مع المصارف، بالسماح لها بزيادة الأموال عبر إعادة تقييم الأصول العقارية الموجودة أساساً في حوزتها، أو تقديم المساهمين لعقارات بدل السيولة، أو تحويل بعض الودائع إلى أسهم! على الرغم من ذلك، «حالات الالتزام بالتعميم بقيت أقلّ من 10 مصارف، بينها بنوك مُتوسطة الحجم»، تقول مصادر لجنة الرقابة على المصارف. ويسأل مُدير أحد المصارف «الفئة 1» في حديث مع «الأخبار»، كيف «يُطلب منّا زيادة 20%، إذا كنا لا نعرف سعر السهم، ولم نتفاوض بعد على تحديد حجم الخسائر، ولا كيف سيتم اختيار المُساهمين لتأمين الزيادة؟ لن نزيد، ولن نطلب من أي من المودعين إعادة أموال من الخارج».

عدم القدرة على زيادة رأسمال المصرف وعدم وجود آلية تطبيقية لـ«حث» الذين حولوا أموالهم إلى الخارج على إعادة جزء منها، يعني أنّه لن يتمكّن من تكوين حساب خارجي بما لا يقلّ عن 3% من الودائع أيضاً، فهل ستجري مُعاقبة غير المُلتزمين؟ يقول سليم شاهين إنّ «الرسملة والسيولة أساسيتان لتمويل الاقتصاد، واستمرارية القطاع ترتبط بقُدرته على تجديد نفسه... نحن نأمل أن تتمكن جميع المصارف من استيفاء المعيار، لكن من لا يقدر على زيادة رأس المال، سيتعين عليه الخروج من السوق. وفي هذه الحالة سيضع المركزي السياسات الأفضل لصيانة الودائع وحماية حقوق المودعين، لأنّ المصرف الذي سيخرج من السوق لن يكون في وضع إفلاس». أما المصرف الذي لا يُكوّن حساباً خارجياً بما لا يقلّ عن 3%، فسيُعرّض «للتحويل إلى الهيئة المصرفية العُليا. نحن نعتقد أنّ المصارف لديها الإمكانات اللازمة للقيام بذلك. فتكوين حساب خارجي ضروري لإعادة الثقة الدولية وتفعيل الاقتصاد»، يقول شاهين.

في مجمل الأحوال، يبقى القطاع المصرفي «سوقاً متمردة». في العادة، يتذرّع المصرفيون بـ«الدولة» وسوء أدائها لمخالفوا القوانين، ويختبئون خلف مقولة إنّ «السياسيين» فاسدون ومُهدرون للمال العام. لكن المفاجئ أنهم يصرّون أيضاً على مخالفة تعاميم مصرف لبنان، الذي يُفترض أن يكون السلطة الناظمة لقطاعهم، رغم كونهم أحاطوه في العقود الثلاثة الماضية بهالة من القداسة، وأغدقوا عليه الجوائز والمديح.

تعميم مفصّل على قياس مصرف!

في 5 تشرين الثاني 2020، صَدَر عن مصرف لبنان التعميم الوسيط الرقم 575، المُتعلّق بتعديل القرار الأساسي الرقم 6939، أي «الإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف العاملة في لبنان». ويتعلّق التعميم الوسيط بتعديل المادة الثامنة من التعميم الأساسي، بأنّه: «يُقبل، استثنائياً، ضمن الأموال الخاصة المُساندة ثلث ربح التحسين الناتج عن إعادة تخمين الأصول الثابتة المُتملكة استيفاءً لديون وفقاً للمادة 154 من قانون النقد والتسليف وذلك ضمن الشروط التالية: أن يتحقّق المجلس المركزي لمصرف لبنان على نفقة المصرف المعني من صحّة عملية إعادة التخمين ويُوافق عليها. أن تُراد، في هذه الحالة، الأموال الخاصة في مُهلة أقصاها تاريخ 2021/12/31 بصورة متكاملة ومُتزامنة كالتالي:

- إضافة ثلث ربح التحسين، كحدّ أقصى، إلى الأموال الخاصة المُساندة.

- زيادة الأموال الخاصّة من فئة حقوق حملة الأسهم العاديّة نقداً بمبلغ يوازي على الأقل مثلي الجزء من قيمة ربح التحسين.

- أن تتم عملية إعادة التخمين وزيادة الأموال الخاصة في مُهلة أقصاها تاريخ 2021/12/31».

في حين أنّ المادة بنسختها السابقة (المُعدّلة أيضاً في 26 آب الماضي)، ورد فيها أنّه يُمكن القبول ضمن الأموال الخاصة الأساسية كامل ربح التحسين الناتج عن إعادة تخمين موجودات المصرف العقارية، «ما عدا الأصول الثابتة المُتملكة استيفاءً لديون وفقاً للمادة 154 من قانون النقد والتسليف».

تتألّف الأموال الخاصة المُساندة (بحسب الملحق 3 من التعميم الأساسي الرقم 44) من: القيمة الأسهمية للأسهم التفضيلية وعلاوة إصدارها، قروض الدعم، حصّة حقوق الأقلية، إضافة 50% من فروقات التقييم الإيجابية المتراكمة من تحويل أصول مالية بالعملات الأجنبية، نسبة 50% من مجمل الأرباح غير المحققة على الأدوات المالية، مؤونات عامة... وهي تختلف عن الأموال الخاصة الأساسية التي هي: رأس المال المدفوع أو مخصّصاته، علاوات إصدار الأسهم، الاحتياطيات القانونية والنظامية والحرة بما فيها احتياطي المخاطر المصرفية غير المحددة، المقدمات النقدية المخصصة للرأسمال.

الخلل الرئيسي في تعميم 5 تشرين الثاني الجاري أنّه يُخالف المادة 13 من التعميم الأساسي الرقم 65، المُتعلق بنظام التوظيفات والمساهمات العقارية للمصارف، وتنصّ على أنّه «يُحظّر على المصارف تضمين مُحاسبتها الخاصة نتائج أي ربح تحسين يُمكن أن يتأتّى عن عملية إعادة تخمين العقارات المملوكة من الشركات العقارية موضوع هذا القرار». هذه المادة لم تُعدّل وما زالت سارية، وإلا لكان مصرف لبنان قد لفت إليها. تعميم «المركزي» لا يُخالفها فحسب، بل يُخالف قانون النقد والتسليف أيضاً. تشرح مصادر مصرفية أنّه «لا يُمكن إدراج قيمة العقارات المستوفاة لقاء ديون مشكوك في تحصيلها ضمن الأموال الخاصة للمصارف، لأنّها أملاك مؤقتة ويجب تصفيتها خلال مدّة أقصاها سنتان، كما تنصّ المادة 154 من قانون النقد والتسليف».

قطبة التعميم المخفية تكمن في كلمة «استثنائياً». فبحسب معلومات «الأخبار»، عُقد اجتماعٌ بين وفد من لجنة الرقابة على المصارف، ومُمثلين عن أحد المصارف من الفئة الأولى، الذي حصلت تغييرات في مجلس إدارته أخيراً، ويملك محفظةً كبيرةً من العقارات المُتملكة استيفاءً لديون. وطلب السماح له أن يُدرج ضمن الأموال الخاصة المُساندة ربح التحسين الناتج عن إعادة تخمين هذه الأصول. جواب لجنة الرقابة كان سلبياً، وهي لم ترفع رأيها إلى مصرف لبنان بهذا الخصوص كما يُفترض بها أن تفعل، ليقوم الأخير بتعديل المادة الثامنة خدمةً لهذا المصرف. التعميم ستستفيد منه كلّ المصارف التي تملك محفظة عقارية كبيرة. القصة لا تتعلق فقط بتعاميم تتمرّد عليها المصارف، بل أيضاً بتلك التي تتعدّل على مقاس الحوت الأكبر بينها.

قضية

«قانون الإثراء غير المشروع»: أسمع كلامك أصدّقك!

صدر، في 22 من الشهر الماضي، قانون «التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع». كان من المفترض أن تاريخ الثاني والعشرين من الجاري نهاية المهلة للمؤسسات التي ستتسلّم مؤقتاً تصاريح الموظفين لتنصّ تعاميمها. إلا أنه على ما يبدو ستُقفل المهلة على تعاميم بالكاد تبلغ عدد أصابع اليد الواحدة من أصل 16 تعميماً مطلوباً. فإلى الآن، ثمّة 3 مؤسسات فقط التزمت بالمهلة. فهل يصح القول بأن «المكتوب يُفهم من عنوانه»؟

رأفت حمية

في 22 الشهر الماضي، صدر في الجريدة الرسمية نص قانون «التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع» الذي حمل الرقم 189. في المبدأ، يُعدّ هذا الصدور بطاقة العبور نحو التنفيذ، بحيث يصبح ملزماً لكل المعنيين به، سواء الجهات المسؤولة عن تلقي التصاريح أو أصحاب تلك التصاريح. صحيح أن القانون «حديث العهد»، إلا أنه لم يأت من فراغ. فقد سبقته قبل سنوات طويلة مراسيم اشتراعية وقوانين كانت تدور في فلك الإثراء غير المشروع، كان أولها المرسوم الاشتراعي الرقم 38 الذي صدر في عهد رئيس الجمهورية كميل شمعون في عام 1953، وتلاه بعد عام واحد أول قانون يفرض على الموظفين والقائمين بخدمة عامة تقديم تصاريح عن ثرواتهم، قبل أن تمرّ 46 عاماً ليصدر القانون رقم 154 (عام 1999) الذي كان أقرب إلى صيغة معدّلة للقانون والمرسوم السابقين، مع بعض التعديلات. لكن، رغم ذلك، لم يتغيّر في الأمر شيء. بقي الإثراء غير المشروع محصوراً في النصوص حصراً، إذ لم يسبق أن رُفعت دعوى واحدة في هذا الخصوص. أضف إلى ذلك أن تقديم التصاريح لم يتخذ طابع الإلزام، إذ كان المعنيون يتقدمون بالتصاريح تبعاً لأهوائهم. بعد كل هذا المسار، وُلد القانون 189. صحيح أنه لم يكن الأول من نوعه، ولكن ما يميّزه أنه يأتي في مرحلة استثنائية، وأتى «ثمرة» ما عايشته وتعيشه البلاد منذ العام الماضي. وإذ لم ينقطع هذا القانون عما قبله، إلا أنه كان أكثر شمولاً لناحية التصريح الذي يجب على «صاحب العلاقة» التقدم به، كما أنه ألغى كل ما يتعارض مع مضمونه وألغى تالياً ما قُدّم من تصاريح سابقة، كي لا يُكتفى بها.

يقع القانون في تمهيد وأربعة أبواب، توزّعت على 17 مادة. في الباب الأول، تناول القانون نطاق تطبيقه ومن يطاول، فيما استفاض الفصل الثاني في تعريف ماهية التصريح وعلى من يجب وإلى من تُقدم التصاريح. وفي الباب الثالث، حُدد الجرم المترتب على الإثراء غير المشروع، ومدة العقوبة، لتأتي الأحكام الختامية باباً رابعاً.

في المبدأ، يطلب هذا القانون من «كل موظف عمومي باستثناء الفئة الرابعة وما دون أو ما يعادلها غير المكلفين بمهام فئة أعلى، وأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية والمدارس والمعاهد الرسمية»، التصريح عن الذمة المالية لهم. وكذلك «الموظفون في وزارة المالية وموظفو الجمارك والدوائر العقارية ورئيس وأعضاء وموظفو ومستخدمو اللجان الإدارية والهيئات المستقلة والناظمة المنشأة بقوانين من جميع الرتب والفئات إذا كان يترتب على أعمالهم نتائج مالية». أما في ما يخص «موجبات» تقديم التصريح، فعلى الموظف الالتزام بتقديم جردة مفصّلة عما يملكه هو وزوجته وأولاده القاصرون في لبنان والخارج، أي كل «عناصر الذمة المالية والمصالح العائدة له ولعائلته»، على أن يتقدم بها في عدة أوقات، أولاً خلال الشهرين الأولين من تاريخ توليه الوظيفة العمومية، على أن يلحق كل ثلاث سنوات بتصريح إضافي وقبل نهاية الخدمة بشهرين أيضاً. يلتزم الموظف بتقديم التصريح الأخير. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إن كان قد سبق للموظف أن تقدم بتصريح سابق بناءً على قانون عام 1999، فقد اعتبر القانون الجديد كل ما سبق «ساقطاً»، وهذا يعني أن الكل عليه أن يتقدم بتصاريح. والملاقت هنا أنه مع كل تصريح يتقدّم به المصرّح، عليه أن يبيّن أوجه الاختلاف وأسبابها عما سبق من تصاريح. أما بالنسبة إلى الجهة التي من المفترض أن تودع لديها تلك الأوراق، فقد نصّ القانون على أنها «الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد». ولكن، بما أن الطريقة اللبنانية تربط كل تشكيل بمراسيم تطبيقية وتعيينات طائفية، لم تبصر اللجنة النور بعد، لذلك استدرك القانون هذا الواقع الذي قد يطول، فأحال مؤقتاً الطلبات إلى عدد من المراجع كلٌ بحسب اختصاصه. هكذا، على سبيل المثال، تودع ملفات رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي ورئيس مجلس الوزراء ورئيس وأعضاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي لدى رئاسة المجلس الدستوري. وعلى هذا المنوال، سار البقية. وقد أناط القانون بالهيئات المسؤولة عن استقبال التصاريح إصدار تعميم لدعوة الموظفين لتحضير تصاريحهم خلال مهلة شهر من تاريخ نشر القانون.

> لم يترك القانون نافذة ليفرّ منها الفاسدون لكن يبقى إلى الآن حبراً على ورق

ولم يترك القانون ثغرة يستطيع من خلالها الملزم بالتصريح الهروب من «الواجب»، إذ ربط بين تقديم التصريح وفق الأصول وشروط استحصاله على «مستحقاته» وتعويضاته وكل ما له علاقة بحقوقه المالية. إلى هذا الحد، كان القانون حاسماً، وإلا فإن الغرامة التي تنتظر المتخلّفين تبدأ من التوقف «عن تسديد الرواتب والمستحقات»، وصولاً إلى «الحبس من ستة أشهر إلى سنة، كما غرامة تتراوح ما بين 10 و20 مرة الحد الأدنى الرسمي للأجور»، لكل من يقدّم تصريحاً كاذباً، «وحبس عام كامل وغرامة تتراوح بين 5 و10 مرات الحد الأدنى للأجور لمن يفشي سرية التصريح». أما من يثبت بحقّه جرم الإثراء، فتلك جزاؤها المادة الرابعة عشرة من قانون العقوبات التي تنص على أنه «يعاقب بالاعتقال من ثلاث إلى سبع سنوات وبغرامة تتراوح من ثلاثين مرة إلى مائتي مرة الحد الأدنى الرسمي للأجور كل من أقدم على ارتكاب جرم الإثراء غير المشروع»!

في المبدأ، تضمّن القانون في طياته كل «طموحات» المشرّع، إذ لم يترك نافذة لفرّ منها الفاسدون. ولكن، في جميع الأحوال، يبقى إلى الآن حبراً على ورق «لا نعلم منه إلا خيراً». أما في التطبيق، فلا مجال للتقييم طالما أنّ شيئاً لم يحدث. ولكن، بعض الأمثلة قد تبيّن ما يحمل ذلك «المكتوب». فلنأخذ، مثلاً، مضمون المادة السادسة من الباب الثاني التي تنص على وجوب إصدار الجهات المسؤولة مؤقتاً عن استلام التصاريح تعميماً لحث الموظفين على تقديم ملفاتهم، ففي وقت تشارف فيه المهلة على الانتهاء (حتى 22 الجاري)، لم تقم سوى ثلاث جهات من أصل 16 جهة بـ«التحضير» للتعاميم، منها مجلس النواب ومجلس الخدمة المدنية الذي يفترض أن يصدر تعميمه قريباً والمجلس الدستوري الذي أصدر تعميمه بعدما «أخبره» أحد الموظفين بصدور التعميم. أما الأنكى من ذلك فهو أن هذا المجلس لم يكلّف نفسه قراءة القانون، فأصدر تعميماً يلزم الموظفين بنموذج التصريح العائد لقانون عام 1999!

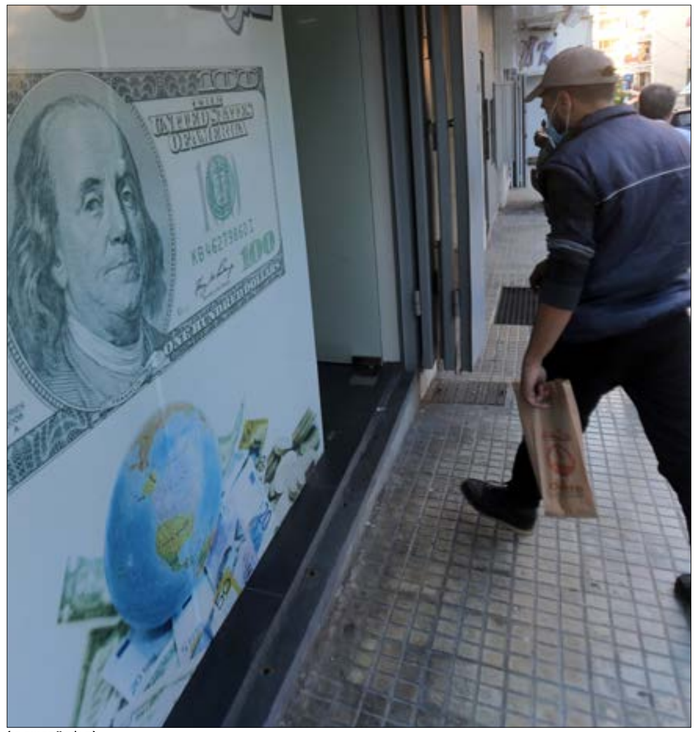

(هيثم الموسوي)

قضية

الصرف مستمرّ في المدارس الخاصة... والقبض «عَ القطعة»

استفادت بعض المدارس الخاصة من قانون تعليق المهل حتى 31 كانون الأول المقبل، لعدم الحسم في تجديد عقود معلمين تركتهم بين «المعلّق» و«المطلق»، ومعرضة للصرف في أي لحظة. أمّا من يبقى منهم في وظيفته فلا يسلم من «بدع» انتجها التعلم عن بعد، ومنها تعليق العقود وتقاضي بدل ساعات المواد التي تُعطى «أونلاين» فقط

فاتن الحاج

رغم مرور أكثر من شهر على بداية عام دراسي جديد، لا تزال كتب صرف تصل إلى المعلمين في القطاع الخاص. حتى اللحظة، لا يعرف كثيرون من هؤلاء ما إذا كانت عقودهم مع المدارس ستجدّد للعام الدراسي 2020 - 2021 أم لا. ولا ضمانة لدى أيّ منهم بأنه سيكمل سنته الحالية بسلام، ما دام قانون تعليق المهل سيكون ساري المفعول حتى 31 كانون الأول بالحدّ الأدنى. هكذا، قد يُفاجأ معلمون بخسارة وظائفهم في أيّ وقت من هذا العام الدراسي، في حال أرادت إدارة المدرسة الاستفادة إلى الحدود القصوى من القانون الذي قدمه النائب ياسين جابر (نصّ على تعليق مفاعيل البنود التعاقدية المتعلقة بالتخلّف عن تسديد القروض المدعومة بكلّ أنواعها. وأعفى المقترض من أيّ جزاء قانوني أو تعاقدي، بما في ذلك الزيادة على معدل الفائدة الناتجة عن تأخر أو تعثر في تسديد قرض، أو أيّ من أقساطه لمدة 6 أشهر، ابتداءً من 2020/7/1). صرف المعلمين لم يتوقف بعد إذاً استناداً إلى القانون، وهو حصد في العام الدراسي الماضي الآلاف، تحت عناوين عدة: صرف اقتصادي، احترازي، استباقي، كيدي، والنتيجة واحدة: سلب المعلمين حقوقهم المكتسبة بسبف الطرد التعسفي المقنّع باستقالات إكراهية، وتعويضات هزيلة وانتقائية تتلاشى قيمتها في كلّ لحظة. وبعض المدارس استخدمت «الوضع الاقتصادي الخانق» ذريعة لتصفية حساباتها مع أساتذة نقابيين شكّلوا نسبة ملحوظة من المصروفين، ويتحضّرون لرفع دعاوى ضد مدارسهم.

> بدع جديدة تمارس على المعلمين مثل تعليق العقد او دفع ساعات الـ«أونلاين» فقط

طوني توما، أحد ضحايا الصرف، توقّف قلب أستاذ المسرح بعدما أبلغته مديرة مدرسته بأنها ستستغني عنه هذا العام. مات رب الأسرة فيما لم تنفع كل توسلاته بالبقاء بالمدرسة ولو في أي وظيفة، إن في الإدارة أو حتى في قسم الصيانة لإطعام أولاده.

لا أسباب موجبة مقنعة في حكايات الصرف، كما قالت معلمة في إحدى المدارس الكاثوليكية. تسأل عن المعيار الذي يدفع بإدارة مدرسة خاصة إلى الاستغناء عن مدرّسة عمرها 53 عاماً و«خدمت» لديها 27 عاماً وتحرمها من الضمان الصحي لها ولوالدتها والمعاش التقاعدي الذي كدحت من أجله طيلة هذه السنوات والذي يُستحق بعد سنتين فقط. تحتار المعلمة في تفسير وقوع «حكم الإعدام» على 40 معلماً كفوءاً بحجة الوضع الاقتصادي، ولا يطال مثل هذا الوضع شقيقة رجل دين أو قريبة موظف في الإدارة العامة أو أيّ شخص آخر لديه نفوذ. 9 سنوات تفصلها عن سنّ التقاعد يبلوغها الـ64 عاماً كانت ستتغيّر فيها كل حياتها إن لجهة الدرجات أو المعاش التقاعدي. بعد 6 أشهر ستقبض المعلمة «شيك» بتعويضها لكنّه سيتجمد لسنة كاملة لعدم وجود أموال في صندوق التعويضات، كما أُبلغت. الغريب أن يطلب المصرف الذي يتعامل مع المدرسة من المعلمين المصروفين تسديد كامل قيمة القروض المتوجّبة عليهم، رغم أنّ البعض قد قسّط قرضه حتى عام 2024. إحداهنّ دفعت للبنك كل المبلغ الذي أخذته من المدرسة لقاء الصرف التعسفي. وكان المعلمون أجبروا على توقيع الاستقالة مقابل أن يأخذوا نصف راتب عن كل سنة. هذه المعلمة ستخسر ضمانها الصحي نهاية عام 2020، وستخرج بلا معاش تقاعدي، وستكون أسرتها في الأيام المقبلة بلا معيل، نظراً لأن الزوج خسر عمله أيضاً. لم تحتمل بعد 25 عاماً من التعليم أن توافق على فرصة عمل في مدرسة أخرى ستبدأ فيها من الصفر، إذ عُرض عليها أن تبدأ براتب يوازي 600 ألف ليرة. تعتب على النقابة التي «لم تقف إلى جانبنا ولم تتحرك رغم أننا لم نتأخر يوماً عن تسديد اشتراكاتها والحصول على بطاقة الانتساب والمشاركة في انتخاب أعضائها، بل إن الممثلين النقابيين اعتبروا أن إعطاءنا 50 في المئة من الراتب عن كل سنة عرض منصف».

تحوّل الأستاذ في التعليم الخاص إلى مياوم أو «متعاقد بالساعة... إذا ما اشتغل ما بيقبض»، كما قالت عضو «مجموعة نقابيات ونقابيون بلا قيود»، مهى طوق، وسط ضبابية في التعاطي معه لا سيما في ظلّ التعلم عن بعد، مشيرة إلى أن مدارس كثيرة وضعت خطتها قبل 5 تموز لجهة الكادر التعليمي الذي ستعتمده هذا العام، في مقابل مدارس أخرى استفادت من قانون تمديد المهل الذي لم يستثنِ المعلمين. فالمشرّع، بحسب طوق، لم يلتفت إلى الضرر الذي يُحدثه هذا القانون في صفوف هذه الفئة من المجتمع، إذ يضعها تحت رحمة الإدارات التي تسلبهم حقوقهم.

رئيس نقابة المعلمين مدير مدرسة الفرير، الجميزة، رودولف عبود، نفى أن تكون هناك حالات صرف كبيرة مستمرة حتى الآن، لكن يبدو نافراً، كما قال، «البدع الجديدة التي تستخدمها بعض المدارس ومنها تعليق العقد أو المادة التي لا تُدرّس أونلاين، فلا يتقاضى الأستاذ أتعابه فيها، في حين أنه في المواد التي تُعطى عن بعد، ينال بدل الساعات التي يعلمها فقط وليس راتبه الكامل».

عبود قال إنه تشاور مع وزير التربية طارق المجذوب في هذا الشأن، وسيُعقد لقاء قريب مع اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة لبحث هذا الواقع المستجد. ماذا عن شكوى المعلمين من عدم وقوف النقابة إلى جانبهم؟ أوضح «أننا لا نستطيع أن ندخل على الخط القضائي ما لم يكن المعلم مقتنعاً برفع دعوى، علماً بأننا نشجعهم لجهة طمأنتهم بأن النقابة ستكون طرفاً في الدعوى، لكن البعض يفضّل الحل الحبي على المسار القضائي الذي يستغرق وقتاً أطول، علماً بأن المعلمين ربحوا دعاوى جديدة ضد صندوق التعويضات للحصول على الدرجات الست والفروقات وقد دفع لهم الصندوق الأموال».

محامي نقابة المعلمين زياد بارود أشار إلى أن «عدد الذين راجعونا بما يخصّ استفادة مدارسهم من قانون تمديد المهل الأخير لم يكن كبيراً، لكن يمكن في أي وقت أن يصدر قانون جديد يعلّق المهل ويضع المعلمين في حالة اللااستقرار طيلة العام الدراسي، لذا كان يجب استثناء قطاع التعليم من القانون الأخير الرقم 85، إذ يختلف عن القانون 160 الذي علّق المهل حتى 30 تموز الماضي، حيث لم يكن العام الدراسي الجديد قد بدأ بعد». أما بالنسبة إلى القروض، «فلم يكن هناك ما يجبر المعلمين المصروفين على تسديدها تحت أيّ ظرف كان قبل انتهاء مفعول القانون».

(هروات طحطح)

كورونا

تلقيح 1.3 مليون شخص حصة لبنان من اللقاح المرتقب

هل «يصمد» الإقفال التام؟

نحو 3,4 ملايين دولار أميركي دفعها لبنان لمنظّمة «كوفاكس» التي تضم كل من منظمة الصحة العالمية والاتحاد العالمي للقاحات، لحجز حصّته من اللقاح الذي سيتم اعتماده عالمياً لمواجهة فيروس كورونا. ومن المُقرّر أن يتم تلقيح مليون و365 ألف مواطن في لبنان فور الاعتراف الرسمي بأول لقاح تثبت فعاليته، والذي لن يحصل قبل بداية السنة المُقبلة. وإلى ذلك الحين، ستكون المواجهة مع الفيروس «طويلة»، على حدّ تعبير مُستشار وزير الصحة الدكتور إدمون عبود، لافتاً إلى أن الإقفال التام الحالي ليس إلّا إجراءً «موضعياً» من شأنه أن يخفف من الضغط على القطاع الصحي ويُحقّق نوعاً من الضبط والسيطرة على أعداد الإصابات اليومية التي بلغت، أمس، 1163 حالة (2 منها من الوافدين) من أصل 7788 فحصاً (وهو أقل من معدلات الفحوصات التي تجرى خلال بقية أيام الأسبوع)، وفق أرقام وزارة الصحة.

الأخيرة أعلنت ليلاً وفاة 11 شخصاً، ليرتفع عدد الوفيات إلى 817 ضحية، «منها أشخاص من فئات عمرية شابة، ومنها فئات لا تعاني من أمراض مزمنة»، وفق عبود، لافتاً إلى أهمية «أخذ الفيروس على محمل الجدّ».

الإصابات المرتفعة التي تسجّل في لبنان منذ أسابيع طويلة جعلته «يتقدّم» الكثير من البلدان عالمياً لجهة العدد الإجمالي للإصابات الذي تجاوز المئة ألف، إذ بات يحتل المرتبة 55 عالمياً (خلال يومين تقدم مرتبتين) متقدّماً على الصين بست مراتب ومتخلّفاً عن مصر بمرتبة واحدة.

اللافت هو ما يُشير إليه عبود لجهة أهمية أن يتزامن الإقفال العام في الأماكن العامة مع اتخاذ الإجراءات الوقائية داخل البيت الواحد، «ونعني إجراءات التباعد ومواظبة غسل اليدين والحرص على عدم الاكتظاظ وغيرها»، مُشيراً إلى أن مرحلة ما بعد الإقفال هي الأهم لجهة المضي في الالتزام بتدابير الوقاية.

ظاهرياً، بدا اليومان الماضيان من الإقفال التام الذي دخلت فيه البلاد، «غير»، وفق ما وعد وزير الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الأعمال محمد فهمي. أمّا الإجراء (العاملون في القطاع الصحي والعسكريون والصحافيون ..) بالتجول، كما بدا «مستوى» التزام المؤسسات وأصحاب المحال التجارية لافتاً، فيما أعلنت قوى الأمن الداخلي تسجيل نحو خمسة آلاف محضر ضبط مخالفة.

أمّا في «المضمون»، فتبرز خشية من «فرط» هذا الحزم بعد أيام قليلة في ظل توفر معلومات تفيد بابلاغ عدد من المؤسسات موظفيها بقرار إعادة الفتح «سرّاً»، بدءاً من يوم الأربعاء، ما يشي بإمكان أن «تكرّ السبحة». وهو ما سيدفع الكثير من المؤسسات وأصحاب المصالح إلى أن تتبع المسار نفسه. وهنا تُطرح تساؤلات عن «السلوك» الذي سينتهجه صنّاع القرار الذين سبق أن همّشوا خيار وضع خطة اقتصادية «تسحب» الحجة من الكثير من المتمردين، سواء كانوا «مقتدرين» أم من الفقراء الذين لا يملكون ترف ملازمة بيوتهم في ظل تفاقم الأوضاع الاقتصادية.

(الأخبار)

مؤسسات أبلغت موظفيها قرار إعادة الفتح سراً بدءاً من يوم الأربعاء (هيثم الموسوي)

قضية

لاتسيو ينفي و«معركة» كبيرة تلوح في الأفق
«تلاعب» بفحوصات كورونا

لا تزال كرة القدم تعاني الأمرّين جراء فيروس كورونا. رغم البروتوكولات المعتمدة من قبل الاتحادات الكروية، يشهد عالم المستديرة بعض المخالفات التي تحول دون نشر الطمأنينة بين اللاعبين. لاتسيو مثال واضح على ذلك، حيث اتُّهم النادي الإيطالي بتزوير الفحوصات الخاصة بلاعبيه لإشراكهم في المباريات. وهو ما فتح السجال من جديد حول استئناف النشاط الكروي من عدمه

حسين فحص

سبق أن وضع أطباء مختصّون بالتنسيق مع الاتحاد الإيطالي بروتوكولاً لضمان عودة آندية الكالشيو إلى الحياة الكروية بأمان، على أن يشمل ضوابط صارمة يتم اتّباعها قبل وأثناء التدريبات للحؤول دون انتشار الفيروس، وبالتالي حماية اللاعبين والأجهزة الفنية وجميع العاملين في القطاع الكروي. وأصبح من المعروف قيام لاعبي كلّ فريق بفحوصات دوريّة للتأكّد من خلوّهم من فيروس كورونا، كما يقوم كل اتحاد بفحص إلزامي قبل أي مباراة، وبالتالي فإنّ اللاعبين يمكن أن يخضعوا للفحص أكثر من مرة في الأسبوع الواحد، وذلك إذا شاركوا في المسابقات المحلية والأوروبية.

رغم البروتوكولات المشدّدة، استهتر البعض طمعاً بالنقاط والجوائز المالية تباعاً، فقاموا بخرق البروتوكولات الموضوعة في أكثر من مناسبة. آخر المخالفين هو نادي لاتسيو الذي أصبح مادة دسمة للصحافة الرياضية الإيطالية والعالمية على حدّ سواء.

بدأت القصة من مباراة تورينو. كان هناك شكّ حينها بإصابة بعض اللاعبين بفيروس كورونا، خاصة بعد أن جاءت نتيجة كل من إيموبيلي وسكراكوتشا ولوكاس ليفا إيجابية في المباراة الأوروبية السابقة أمام كلوب بروج. أجرى لاتسيو بعد ذلك اختبار فيروس كورونا من قبل الاتحاد الأوروبي لكرة القدم «يويفا» قبل مباراة زينيت سان بطرسبرغ الروسي، وجاءت النتيجة إيجابية. وقبل مباراة لاتسيو أمام يوفنتوس، أجرى لاتسيو اختباراً آخر لفيروس كورونا مع نفس المختبر، وأتت نتائجه سلبية عكس نتيجة الاختبار الذي قام به «اليويفا»، لتفتح السلطات المحلّية تحقيقاً حول هذا الأمر.

الثلاثي إيموبيلي ولوكاس ليفا وتوماس ستراكوشتا جاءت نتائجهم سلبية في المختبر الإيطالي، بينما جاءت إيجابية في الاختبار الخاص بالاتحاد الأوروبي، وهو ما شغل الأوساط الرياضية الإيطالية التي انتابها شكّ بالتلاعب بالنتائج. هكذا، فتح الاتحاد الإيطالي لكرة القدم تحقيقات بالقصة، وسط تكهّنات بعقوبات صارمة في حال ثبت التلاعب، قد تصل إلى حدّ هبوط الفريق لدوري الدرجة الثانية.

ووفقاً لوكالة الأنباء الإيطالية «ANSA»، فقد جمعت السلطات المحلّية أدلة تتعلّق بمسحات فيروس كورونا الخاصة بلاعبي لاتسيو التي أجريت في مختبر أفيليانو، وقام الاتحاد بإجراء اختبارات سريعة للاعبي لاتسيو في روما، جاءت إيجابية للحالات الثلاث المذكورة، لتؤكّد أنه تم التلاعب بنتائج مسحات كورونا في المختبر الذي يتعامل معه لاتسيو.

من جهته، دافع رئيس نادي لاتسيو كلاوديو لوتيتو عن نتائج اختبارات لاعبي الفريق قائلاً لصحيفة «لا ريبوبليكا» الإيطالية: «البكتيريا لا تعني العدوى. إنها خدعة سحرية، ماذا تعني إيجابية عيّنة فيروس كورونا؟». وأضاف «إيجابي تعني مُعدٍ، أليس كذلك؟ توجد بكتيريا في الأعضاء التناسلية لجميع النساء في العالم، وهذا لا يعني أنها من مسببات الأمراض. فقط في بعض الحالات تصبح مسببات أمراض وتتدهور».

وتابع لوتيتو: «هناك اختلاف في تفسير النتائج. قام طاقمنا الطبيّ بتقييم تشيرو إيموبيلي، وكانت فحوصات سعة الرئة أفضل من ذي قبل. لدينا المسحة، إنه سلبي وكذلك عائلته، فلماذا لا يلعب ضد يوفنتوس؟». وأردف «لقد طلبتُ من الاتحاد الإيطالي تقديم هيكل واحد يمكنه إجراء جميع الاختبارات وله نَفس المعلومات للجميع. اقترحت مكاناً آخر، وهو الذي يُجري فحوصات دوري الدرجة الثالثة. نحن بحاجة إلى طرف ثالث يمكنه إنهاء هذه الفوضى. ذهبنا إلى أفيلينو لإجراء اختباراتنا لأن المعامل في روما كانت مزدحمة بالفعل، ولم أكن أرغب في أن يحصل اللاعبون على معاملة تفضيلية، مع إبقاء الآخرين في الطابور».

تجدُر الإشارة إلى وجود تقارير سابقة تؤكّد أن اختبارات الاتحاد الأوروبي «حساسة» أكثر من الدوري الإيطالي، ومن الممكن أن تُظهر نتائج الاختبارات «إيجابية كاذبة»، مثلما حدث مع لاعب إنتر ميلانو أشرف حكيمي، حيث تعافى الظهير المغربي بعد 48 ساعة فقط من إعلان إصابته قبل مباراة بروسيا مونشنغلادباخ في الجولة الأولى من دوري الأبطال، وغاب عن المباراة وشارك في المواجهات التالية محلياً وقارياً.

لا يزال مصير لاتسيو مجهولاً. الاتحاد الإيطالي يعتقد أن هناك انتهاكاً محتملاً للبروتوكول الصحي المعمول به خلال جائحة فيروس كورونا، وهو ما يعرّض النادي لعقوبة شديدة إذا ثبتت إدانته، قد تتراوح ما بين الغرامة والهبوط إلى الدرجة الثانية. وعلى الجهة المقابلة، يدعم لاتسيو موقفه بأن المختبر الذي أجرى فيه التحاليل موجود على لوائح الاتحاد الإيطالي وهو معتمَد ومرخّص، وهناك تفاوت في تقييم الفيروس بين الفحوصات الإيطالية والأوروبية التي تتصف أكثر بالتشدّد.

قد تتمحور النقطة المفصلية في الحكم حول تقييم خطورة الموقف وفقاً للمخاطر الصحية التي قد تلحق باللاعبين والموظفين والحكام وجميع عناصر اللعبة. وبحسب وكالة الصحافة الإيطالية «ANSA»، فإنّ آخر إعادة للفحوصات أثبتت أن إيموبيلي و ليفا لم يكونا مصابين بالفيروس قبل مباراة يوفنتوس، ما قد يحسّن موقف لاتسيو في القضية. الأيام المقبلة ستعطي صورة أشمل وأوضح.

قد تصل العقوبة إلى حدّ تنزيل لاتسيو إلى الدرجة الثانية (أ ف ب)

> أكدت مصادر أنه تم التلاعب بنتائج مسحات كورونا في المختبر الذي يتعامل معه لاتسيو

فورمولا 1

هاميلتون يفوز ببطولة العالم ويعادل رقم شوماخر

حسم هاميلتون اللقب قبل 3 جولات على نهاية الموسم (أ ف ب)

تُوج سائق مرسيدس البريطاني لويس هاميلتون بطلاً للعالم لسباقات فورمولا 1 للمرة السابعة في مسيرته، ليعادل رقم الأسطورة الألماني ميكايل شوماخر، بعد فوزه بالمركز الأول في سباق جائزة تركيا الكبرى، المرحلة الرابعة من بطولة العالم على حلبة «اسطنبول بارك» أمس الاحد. وتقدّم هاميلتون الذي انطلق من المركز السادس، على المكسيكي سيرخيو بيريز (ريسينغ بوينت) والألماني سيباستيان فيتل (فيراري).

وقال هاميلتون الذي بكى من شدة التأثر بتحقيق هذا الإنجاز لدى اجتيازه خط النهاية: «لا أجد الكلمات المناسبة. ما حقّقته تخطّى جميع أحلامي». وكان هاميلتون توّج بطلاً مع ماكلارين عام 2008، ثم مع مرسيدس أعوام 2014 و2015 و2017 و2018 و2019، قبل أن يضيف اللقب السابع اليوم مع الفريق ذاته.

ووسّع هاميلتون الفارق عن زميله الفنلندي فالتيري بوتاس في صدارة بطولة العالم إلى 110 نقاط قبل نهاية الموسم بدءً من جولات وبالتالي لن يتمكن الأخير من اللحاق به حسابياً. وبالإضافة إلى معادلته الرقم القياسي في عدد الألقاب العالمية، يحمل هاميلتون العديد من الأرقام القياسية الأخرى، أبرزها في عدد الانتصارات (94 فوزاً)، في عدد الصعود إلى منصات التتويج (163 مرة) وفي انتزاع المركز الأول لدى انطلاق السباقات (97 مرة).

> حمل هاميلتون العديد من الأرقام القياسية الأخرى أبرزها في عدد الانتصارات

ودخل هاميلتون (35 عاماً) السباق الذي أقيم في أجواء ماطرة وهو في وضع جيد لحسم اللقب لمصلحته، لأنه كان يتعيّن على بوتاس التفوق عليه بفارق 8 نقاط لكي يؤجل تتويجه، وهي مهمة كانت تبدو صعبة ولا سيما أنه لم يتفوّق على هاميلتون سوى في 3 مرات هذا الموسم في 13 سباقاً، وتحديداً في النمسا وروسيا وإيطاليا، حيث تمّت معاقبة البريطاني في هذه السباقات من قبل المراقبين لارتكابه مخالفات في القيادة. وقد أنهى بوتاس السباق في المركز الرابع عشر.

وحافظ الكندي لانس سترول (ريسنغ بوينت) على مركزه في صدارة السباق عند الانطلاق، لكن الهولندي ماكس فيرشتابن (ريد بول) حقّق انطلاقة سيئة فتراجع من المركز الثاني إلى الخامس خلافاً لهاميلتون الذي تقدّم من المركز السادس إلى الثالث. لكن هاميلتون فقد السيطرة على سيارته على أحد المنعطفات في اللفات الأولى وتراجع إلى السادس.

وتبادل أربعة سائقين صدارة السباق هم سترول، بيريز، فيرشتابن ثم هاميلتون الذي انتزع المركز الأول في القيادة في اللفة 37 مستغلاً دخول سترول إلى المرآب لتغيير إطارات سيارته ومتجاوزاً سيرجيو بيريز في طريقه نحو لقبه السابع التاريخي.

حول العالم

التعادل يضمن تأهّل الألمان

باتت فرنسا، بطلة العالم، أول المتأهّلين إلى الدور نصف النهائي لمسابقة دوري الأمم الأوروبية في كرة القدم، عندما جرّدت مضيفتها البرتغال، بطلة أوروبا، من اللقب بالفوز عليها (1-صفر) في الجولة الخامسة قبل الأخيرة من منافسات المجموعة الثالثة والتي لُعبت نهاية الأسبوع. وفي المجموعة الرابعة، وضعت ألمانيا، بطلة العالم 2014، نفسها في وضع جيد قبل القمة الحاسمة أمام مضيفتها إسبانيا، بطلة العالم 2010، غداً الثلاثاء، في إشبيلية، وذلك بعدما انتزعت منها الصدارة بفوزها على ضيفتها أوكرانيا (3-1)، مستغلّة تعثّر الإسبان أمام سويسرا (1-1). وباتت ألمانيا بحاجة إلى التعادل غداً الثلاثاء لضمان بطاقتها إلى نصف النهائي، فيما باتت إسبانيا مطالبة بالفوز للوجود في المربع الذهبي.

كورونا يعطّل المباريات الدولية

ألغى الاتحاد الأوروبي لكرة القدم «يويفا» مباراة المنتخبَين الروماني والنروجي التي كانت مقرّرة أمس الأحد ضمن مسابقة دوري الأمم الأوروبية في كرة القدم، بعد قرار السلطات النروجية منع منتخب بلادها من السفر إلى بوخارست بسبب حالة إيجابية لفيروس كورونا المستجد. وقال الاتّحاد الأوروبي على موقع دوري الأمم الأوروبية «المباراة لا يُمكن أن تلعب».

وثبتت إصابة المدافع الأيمن لنادي غلطة سراي التركي عمر العبدلاوي بفيروس كورونا المستجد يوم الجمعة الماضي ودعا الوزير «بنت هوي» الاتحاد إلى احترام قواعد الحجر الصحّي التي توصي بالعزل في حالة التواصل مع مريض. ويحوم الشك حول إقامة المباراة الودية بين قطر وكوريا الجنوبية المقرّرة في النمسا غداً الثلاثاء، بعد أن تبيّنت إصابة ستة لاعبين وأحد أفراد الجهاز الفني من الأخير بفيروس كورونا المستجد، كما كشفت صحيفة «ليكيب» الفرنسية. وكان من المقرّر أن تُقام المباراة على ملعب «بي أس أف زد أرينا» في ماريا انزرسدورف في النمسا، لكن قد تُلغى بعد إصابة 6 من أفراد المنتخب الذي يُشرف على تدريبه البرتغالي باولو بنتو بفيروس كورونا وهم كوون تشانغ-هوون (فرايبورغ الألماني)، هوانغ اين-بيوم (روبين قازان الروسي)، لي دونغ-جون (بوسان اي بارك)، جو هيون-وو (أولسان هيونداي)، كيم مون-هوان (بوسان اي بارك) ونا سانغ-هو (سيونغنام)، إضافة إلى أحد أفراد الجهاز الفني.

وخضع لاعبو المنتخب الكوري لفحص للكشف عن فيروس كورونا المستجد على هامش وديّة المنتخب الآسيوي ضد المكسيك التي خسرها (2-3) السبت في النمسا أيضاً.

غوارديولا باقٍ في مانشستر

أكدت العديد من التقارير الإعلامية الإنكليزية أن مدرب نادي مانشستر سيتي بيب غوارديولا باقٍ مع فريقه الحالي، وأنه يتّجه لتمديد عقده مع نادي الشمال الإنكليزي الصيف المقبل.

وذكرت «تيليغراف» البريطانية أن المدرب الإسباني (49 عاماً) يريد تجديد عقده مع الفريق، في محاولة لتحقيق المزيد من الألقاب، خاصة دوري أبطال أوروبا الذي يُعتبر الهدف الرئيسي للإدارة.

وبدأ غوارديولا تدريب مانشستر سيتي عام 2016، وتمكّن من رفع الدوري المحلي «بريميرليغ» في مناسبتَين، كما حقق لقب كأس الرابطة ثلاث مرات، إضافة إلى الفوز بلقب وحيد في كأس الاتحاد الإنكليزي. ويبقى الهدف الرئيس للمدرب وإدارة النادي هو تحقيق دوري الأبطال.

استراحة

كلمات متقاطعة 3598

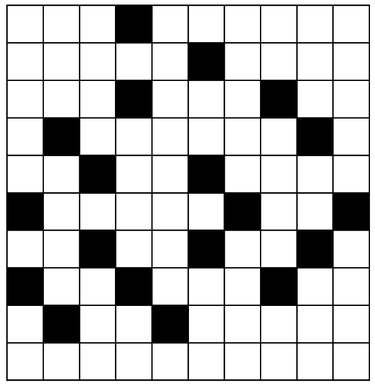

أفقيا

1- دولة عربية – طائر الشؤم – 2- تسمية تطلق على الصحون الطائرة – زهر الرُمّان – 3- من الحبوب – عندي – كبير آلهة السومريين – 4- أسرة ملوك فرنسا من سلالة لويس التاسع – 5- حقل نفطيّ في ليبيا – زار الأماكن المقدّسة – للتعريف – 6- نوتة موسيقية – محب الذات – 7- متشابهان – رجع وعطف – للتأفف – 8- من الحيوانات الأليفة – يسرّ ويفرح بالصديق – خلاف خير – 9- ممثلة لبنانية مقيمة في مصر – قلب الثمرة – 10- آلات تُستعمل في سحوبات اليانصيب

عمودياً

1- سفيرتنا الى النجوم – أرق – 2- من الأشجار المثمرة – حرف جزم – ماركة شاحنات – 3- حيّة زعم العرب أنها تطير – من الفاكهة – إسم موصول – 4- مدينة فرنسيّة – طيف أو ما تشبّه لك في اليقظة والمنام من صورة – 5- لألِيء عظام – من الألوان – 6- مقدم برامج راحل وملحن أغنية « أعطني الناي وغنّي « غُرف بظريف لبنان – 7- حجر الضبع – نوتة موسيقية – 8- أطراف الأصابع – إبن الأسد – 9- بحيرة مالحة في تركيا – شهر ميلادي – 10- رداء يرتديه طلاب المدارس – غليظ الخلق

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- مثلث برمودا – 2- إد – ماكليود – 3- ريم – سل – ليف – 4- أنت – مالي – 5- كم – أوقات – 6- وغد – نش – 7- را – لاهاي – 8- يوناني – درب – 9- يا – يمص – فو – 10- شريعة الغاب

عمودياً

1- ماري كوري – 2- ثدي – مغاوير – 3- ما – ناي – 4- ثم – نا – فا – 5- باستور – نية – 6- ركل – ليما – 7- مل – ماسا – صل – 8- ويلات – هدّ – 9- دويل – نارفا – 10- أدفيك شيبوب

sudoku 3598

		4						7
5		6	1	4		9	2	
	7			8	6	5		
6			7	9				
9	2				5		4	
8				2				3
	5						8	9
		2			9	1	7	
3			5					2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3597

9	3	7	4	6	1	2	5	8
5	4	6	8	3	2	7	1	9
2	1	8	7	5	9	4	3	6
8	5	4	2	1	6	9	7	3
3	6	1	5	9	7	8	2	4
7	2	9	3	4	8	5	6	1
1	7	2	9	8	3	6	4	5
4	8	3	6	2	5	1	9	7
6	9	5	1	7	4	3	8	2

مشاهير 3598

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

روائية وقاصة عراقية مقيمة في ألمانيا. عضو في اتحاد الصحافيين العرب وفي اتحاد الأدباء والكتّاب. صدر لها مجموعة قصصية بعنوان « سرير البنفسج »

2+6+4+7+1 = مرقد الإمام علي ■ 3+9+10 = فتات الذهب ■ 5+11+8 = حرف نداء للبعيد

حل الشبكة الماضية: روبرتو باجيو

إعداد نعوم مسعود

على الغلاف

«انقلاب» في «البنتاغون»: تلويحٌ بالانسحاب من غرب آسيا

تغييرات كبيرة طالت وزارة الدفاع الأميركية في أعقاب هزيمة دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية، إلى درجة أن البعض صار يحكي عن انقلاب خُطّط له، على مدى أشهر، لإطاحة بعض قيادات «البنتاغون». إفساحاً في المجال أمام سيطرة الرئيس الأميركي على المؤسّسة العسكرية، للمبادرة في توجيه بعض السياسات قبل انتهاء وقته في البيت الأبيض. تساوقت التغييرات مع تعيينات مسؤولين موليين لترامب في مناصب رفيعة في الوزارة. وتجدُّد الحديث عن عزم الإدارة الأميركية الانسحاب من المنطقة. وإن كانت الخطوة الأخيرة صعبة التحقّق، عملياً، نظراً إلى ضيق الوقت والبيروقراطية واسعة النطاق في «البنتاغون». فهي ستجعل، لو صدقت وحدثت، من خطط الإدارة الديموقراطية لإعادة نشر القوّات الأميركية في المنطقة غاية في الصعوبة، بعدما انتفت أسباب وجودها أصلاً

ابدى ميلر عزمه على تسريع سحب جنود بلاده من افغانستان والشرق الاوسط (أ ف ب)

على مسافة أسابيع قليلة من مغادرة الرئيس الأميركي المنتهية ولايته، دونالد ترامب، البيت الأبيض، تشتغل إدارته على تجديد رواية الانسحاب من المنطقة. اشتغالٌ ترافق مع تغييرات واسعة طاولت رأس «البنتاغون» وقيادات رفيعة فيه، لتحلّ محلّها أخرى تدين بولاءٍ أكبر لترامب وسياساته. هل هو انقلاب، أم دفعة للانسحاب، أم مجرّد تصفية حسابات؟ التغييرات، وإن وضعها وزير الدفاع بالوكالة، كريستوفر ميلر، في إطار تسريع عملية الانسحاب من المنطقة، فهي تأتي في مرحلةٍ يُفترض أنها انتقالية، حيث يصبح هامش المناورة مرهوناً بالوقت، والوقت ـ وكذا البيروقراطية ـ لا يسمحان بسحب آلاف الجنود مع عتادهم، من أجل هدف أوحد عنوانه إحراج الإدارة الديموقراطية المقبلة التي تريد بأيّ ثمن البقاء في المنطقة. «حان وقت العودة إلى الوطن»؛ بهذه الكلمات، توجّه كريستوفر ميلر إلى القوات المسلحة الأميركية، مبدياً عزمه على تسريع سحب جنود بلاده من أفغانستان والشرق الأوسط. وكتب في رسالة إلى هؤلاء، أول من أمس، «كثيرون تعبوا من الحرب، وأنا واحد منهم»، مردداً ما دأب ترامب على تكراره: «جميع الحروب يجب أن تنتهي». لم تُعد مسألة «تسريع الانسحاب» تدور في فلك التكهّنات؛ فالتغييرات التي أحدثها الرئيس الأميركي في «البنتاغون» تبدو، في جزءٍ منها، موجّهة نحو الهدف الآنف. خطوة طرد وزير الدفاع السابق، مارك إسبر، وما تبعها من موجة استقالات وإقالات، في موازاة تعيين ترامب مقرّبين يدينون بالولاء له في مناصب مدنيّة مهمّة في الوزارة، أثارت مخاوف المراقبين من احتمال تسييس المؤسسة العسكرية.

بعد يوم من إقالة إسبر بداية الأسبوع الماضي، استقال القائم بأعمال وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسة جيمس أندرسن، ووكيل الوزارة لشؤون الاستخبارات جوزف كيرنان، وكبيرة الموظفين جينفر ستيوارت. وكشف موقع «ذي إنترسبت» أن نائب رئيس أركان وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسة، مارك تومب، أُجبر هو أيضاً على الاستقالة، فيما جاءت الاستقالة الأحدث، يوم الخميس، مع تنحّي نائب كبير موظّفي «البنتاغون» اليكسيس روس. عمليات التسرُّب هذه أفسحت المجال أمام شخصيات يُنظر إليها على أنها أكثر تفانياً في حماية ترامب وتنفيذ سياساته، لتحلّ في مراكز رئيسية في الوزارة؛ فاستُبدل أندرسن بنائبه أنتوني تاتا، بينما حلّ كاش باتيل، المسؤول السابق في مجلس الأمن القومي، والذي عمل مساعداً للنائب الجمهوري عن ولاية كاليفورنيا، ديفين نونيس، (وهو من أشدّ الموالين لترامب)، محلّ ستيوارت. وعُيّن إيزرا كوهين واتنيك، المساعد السابق لمستشار الأمن القومي الأسبق، مايكل فلين، بدلاً من كيرنان.

كذلك، عُيّن الكولونيل السابق في سلاح البرّ، دوغلاس ماكغريغور، في منصب كبير مستشاري وزير الدفاع. يُعدُّ ماكغريغور من أشدّ مؤيّدي الانسحاب من أفغانستان مهما تكن الظروف على الأرض. فهو يرى أن «التريث رحيلنا لن يغيّر شيئاً. كلّ شيء سينهار. لكن النبأ السارّ هو أنه عندما ترحل على الأقلّ، لن ندعم بعد الآن الفساد ولا أكبر منتج للهيروين في العالم». وفي حديث إلى «فوكس نيوز» عام 2019، أكد أنه سينصح الرئيس بالخروج من أفغانستان «في أقرب وقت ممكن»، وإغلاق السفارة الأميركية في كابول، وتعليق المحادثات مع «طالبان» لأنها «غير ضرورية». موقفه هذا ينسحب أيضاً على الدور الأميركي في سوريا؛ إذ يعتبر أن هناك ضرورة لسحب القوات الأميركية من هذا البلد لـ«انتفاء مصالح الولايات المتحدة». ويرى أن بلاده «تحتاج إلى الاستماع بعناية شديدة إلى الإيرانيين... ومعرفة ما هي مصالحهم والبحث عن المجالات التي يمكننا التعاون فيها». وضع ترامب الانسحاب من المنطقة هدفاً في حملته لانتخابات 2016، وردّد طوال سنوات أربع عزمه على الدفع قُدُماً بخطّته، التي من أجلها، بدّل وزراء دفاعه، وأبرزهم جيمس ماتيس الذي استقال في أعقاب إعلان الرئيس خطّته للانسحاب من سوريا. أعلن عن خفض لعديد القوات، وإعادة انتشار، لكن أيّ انسحاب جدّي لم يكن موجوداً ضمن مخطّطات وزارة الدفاع. وهو ما أكّده مبعوث الإدارة الأميركية الخاص في شأن سوريا، جيمس جيفري، قبل مغادرة منصبه؛ إذ كشف، في مقابلةٍ مع موقع «ديفنس وان»، أن فريقه أخفى المستوى الحقيقي لوجود الولايات المتحدة العسكري في سوريا، عن البيت الأبيض. وقال: «مارسنا دائماً لعبة الكؤوس والكرة (لعبة خداع) كي لا يتّضح لقيادتنا كم من القوات لدينا هناك». واعترف الدبلوماسي بأن التعداد الفعلي للقوات الأميركية في شمال شرق سوريا «أكبر بكثير» من 200 عسكري وافق ترامب على إبقائهم هناك، مضيفاً: «عن أيّ انسحاب من سوريا تتحدّثون؟ لم يكن هناك أيّ انسحاب من سوريا».

موجة النزوح الجماعي من «البنتاغون»، والتي جرت يوم الثلاثاء الماضي، كان مخطّطاً لها منذ أشهر، وفق مسؤول في إدارة ترامب تحدّث إلى موقع «إنترسبت». وكشف عن قائمة بأسماء مسؤولين آخرين في «البنتاغون» لا تزال إقالتهم قيد الدراسة، مشيراً إلى أن إلين لورد، وكيلة وزارة الدفاع للاستحواذ والدعم التالية. «الرئيس يستعيد السيطرة على وزارة الدفاع. إنها ولادة جديدة للسياسة الخارجية»، بحسب هذا المسؤول الذي يرى أن التغييرات ستساعد في تمهيد الطريق أمام ولادة جهاز أكثر ولاءً لتنفيذ أهداف ترامب، وأهمّها انسحاب القوات الأميركية من النزاعات الخارجية. في الإطار عينه، نقل ديكستر فيلكنس في تقرير لمجلة «نيويوركر» عن مسؤول في الإدارة يلتقي ترامب بانتظام، قوله إن الرئيس المنتهية ولايته مصمّم على إعادة جميع القوات الأميركية المتبقية في أفغانستان، والبالغ عديدها 4500 جندي، أو على الأقلّ أكبر عدد ممكن قبل مغادرته منصبه. وقال المسؤول: «إنه يريد أن يضعنا في مسار لا رجوع فيه نحو انسحاب كامل».

ثمّة من يؤكّد أن البيروقراطية الواسعة في «البنتاغون» وتراتبية القيادة العسكرية تجعل أيّ تغييرات جذرية في أقلّ من 70 يوماً، صعبة. يفيد مارك كانسيان، المسؤول الدفاعي السابق الذي يعمل في «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، بأن ترامب لن يفعلَ الكثير، لكن محاولة سحب بعض الجنود من أفغانستان ليست مستحيلة، إلّا أن الجيش «ربّما يُبطئ من اندفاعته». يسعى الرئيس الأميركي المنتهية ولايته، من وراء كلّ هذه الخطط، إلى تهيئة ظروف سياسية «مفخّخة» لإدارة بايدن، على ما يبدو. إذ إن أيّ إعادة انتشار للقوات الأميركية المنسحبة من شأنها أن تؤسّس لفكرة ـ صادقاً ـ أنه ليس أوّل رئيس يتجنّب خوض حرب منذ 40 عاماً فحسب، بل الأوّل الذي يُنهي احتلال أفغانستان. (الأخبار)

> **كشف جيفري أنه أخفى عن ترامب المستوى الحقيقي لوجود الولايات المتحدة العسكري في سوريا**

ترامب (لا) يعترف بالهزيمة: بايدن ربح بالتزوير

بعدما بادر دونالد ترامب منذ الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر، بدا الرئيس الأميركي المنتهية ولايته، دونالد ترامب، كأنه يسلّم بالأمر الواقع، معترفاً بفوز منافسه الديموقراطي، جو بايدن. إلّا أن اعترافه جاء منقوصاً، إذ ما لبث أن أرفقه بـ«ولكن»، عندما اعتبر أن هذا الفوز جاء نتيجة تزوير الانتخابات وعدم السماح بدخول المراقبين. وأطلق ترامب، صباح أمس، تغريدة جاء فيها: «لقد فاز (بايدن) لأن الانتخابات مزوّرة. لم يُسمح للمراقبين بالعمل، فرز الأصوات تتولّاه شركة خاصة يملكها اليسار الراديكالي»، في إشارة إلى شركة «دومينيون» الخاصة بجدولة الأصوات، والتي اتّهمها بأنها ذات سمعة سيّئة وتستخدم أجهزة رديئة. واعتبر، في تغريدة أخرى، أن مشاكل «الخلل الميكانيكي» التي حصلت ليلة الاقتراع كانت بسبب الديموقراطيين، حين كانوا يحاولون «سرقة» الأصوات، وأنهم نجحوا بشكل كبير، من دون أن يتمّ ضبطهم. وجدّد ترامب رفضه نظام التصويت عبر البريد، واصفاً إيّاه بـ«النكتة السيّئة». كذلك، أشار إلى أن عملية «التزوير» حالت دون السماح لمراقبي الاقتراع والفرز الجمهوريين بالحضور في غرف فرز الأصوات، مضيفاً إن الأمر حدث في ولايات ميشيغان وبنسلفانيا وجورجيا وغيرها، وهو ما وصفه بـ«الأمر المخالف للدستور».

وشكّلت التغريدة الأولى الإقرار الأوضح إلى الآن من قِبَل ترامب بهزيمته. وقد تلقّفتها وسائل الإعلام على اعتبار أنها تشير إلى أن الرئيس المنتهية ولايته بدأ بتقديم تنازلات تدريجية في إطار تسليم السلطة إلى بايدن. لكنه سرعان ما عاد وأطلق بعد ساعات تغريدة جاء فيها: «فاز (بايدن) فقط في نظر الإعلام المضلّل. لا أقرّ بأيّ هزيمة! الطريق طويل أمامنا. هذه الانتخابات مزوّرة». وجاءت هذه التغريدة بعد دقائق من أخرى مفادها أن «الانتخابات مزوّرة. سوف نفوز!».

وجاءت تلك التعليقات في وقت شهدت فيه العاصمة واشنطن تظاهرات داعمة لترامب، ومحتجّة على فوز بايدن، أوقفت خلالها الشرطة 20 شخصاً، على الأقلّ. وشارك، مساء أول من أمس، عددٌ كبير من أنصار ترامب في تظاهرات كبيرة رافضة لنتائج الانتخابات، ولكن لم يلبث أن تجمّع عشرات من معارضيه، وردّدوا هتافات ضدّه، في حين شكّل أفراد الشرطة حاجزاً بين الطرفين لمنع وقوع صدامات. كما رافقت الشرطة عدداً من أنصار ترامب إلى خارج المنطقة، للحيلولة دون حدوث اعتداءات أو مواجهات. وشهدت هذه التظاهرات أعمال عنف واشتباكاً بالأيدي، ولا سيما مع عناصر من حركة «حياة السود مهمّة» ومجموعات أخرى مناهضة قرب البيت الأبيض، أسفرت عن طعن شخص من ذوي البشرة السمراء بسكّين، وفقاً لما أفادت به وكالة «أسوشيتد برس». ونقلت الوكالة عن مسؤولين قولهم إن التوترات امتدّت حتى صباح أمس، ونتجت منها أيضاً إصابة شرطيين اثنين.

> **بولتون: ترامب قد يتسبب ضرراً كبيراً للأمن القومي ولن يرحل بهدوء**

بالتوازي مع ذلك، كتب ترامب في تغريدة على موقع «تويتر»: «مئات الآلاف الأشخاص يُظهرون دعمهم في (واشنطن). لن يقبلوا بانتخابات مزوّرة وفاسدة!»، مبالغاً في أعداد المشاركين في التجمّع. ومضت المتحدثة باسمه، كايلي ماكيناني، أبعد من ذلك، فتحدّثت عن مشاركة «أكثر من مليون شخص» في التجمّع. وعبّر موكب ترامب بالقرب من المحتجّين في أثناء توجّهه إلى ملعب الغولف، وبدا الرئيس المنتهية ولايته مبتسماً عبر نافذة السيارة الرئاسية، وقد حيّاه المتظاهرون بهتاف: «أفضل رئيس على الإطلاق»، رافعين شعارات حملته الانتخابية.

على المستوى السياسي، تواصلت ردود الفعل الشاجبة لسلوك ترامب الانتخابي، والمحذّرة من المقاربة التي قد يعتمدها خلال الأيام المتبقّية له في البيت الأبيض. واعتبر مستشار الأمن القومي السابق، جون بولتون، أن ترامب قد يُسبّب ضرراً كبيراً للأمن القومي، معرباً عن تخوّفه من أنه لن يرحل بهدوء بعد خسارته الانتخابات. وأشار إلى أن كثيراً من الناس يعتقدون، أو على الأقلّ يأملون، بأنه سيدرك أنه خسر وسيذهب بهدوء، ولكن «أشعر بالخوف من أنّ رد الفعل سيكون عكس ذلك تماماً». وأضاف: «أعتقد، وأنا أتحدّث كجمهوري، أن طريقة احتواء الضرر لا على البلد فحسب، بل بالنسبة إلى الحزب أيضاً، هي أن يتحدّث القادة الجمهوريون، مثلما يفعل البعض الآن، للاعتراف بالواقع وإدراك أن جو بايدن هو الرئيس المنتخب».

وفي وقت لاحق، ردّ ترامب في تغريدة على بولتون، واصفاً الأخير بأنه «أغبى مَن عمل في حكومته»، منتقداً دعوته الدائمة إلى شنّ الحروب. وقال: «جون بولتون كان أحد أغبى الأشخاص في الحكومة الذين (أسعدني) العمل معهم. رجل متجهّم ومملّ وهادئ، لم يضف شيئاً للأمن القومي سوى: (يا إلهي، لنذهب إلى الحرب)، أيضاً نشر الكثير من المعلومات السرّية بشكل غير قانوني...».

(الأخبار، أ ف ب)

شهدت واشنطن تظاهرات مؤيّدة لترامب وأخرى معارضة له (أ ف ب)

هل حانت لحظة الخروج من العراق؟

بغداد ــ **الأخبار**

في ظلّ الحديث عن احتمال إقدام الإدارة الأميركية الراحلة، برئاسة دونالد ترامب، على اتخاذ خطوات غير محسوبة في المنطقة، بدا لافتاً ما نُقل عن وزير الدفاع المعيّن بالوكالة من قِبَل ترامب، كريستوفر ميلر، من أنه عازم على تسريع سحب جنوده من أفغانستان والشرق الأوسط. ليعيد طرح تساؤلات حول ما إذا كانت قوات الاحتلال الأميركي ستنسحب من العراق قبل نهاية 2020؟ (راجع «الأخبار»، عدد 4009). مصادر عراقية حكومية أكدت، في حديثها إلى «الأخبار»، أن الحكومة على تواصل مع إدارة ترامب، مشيرة إلى أن الأخيرة في صدد تنفيذ وعودها بسحب قواتها القتالية المنتشرة في بعض القواعد العسكرية المشتركة مع القوات العراقية. وهو انسحاب أقرب ما يكون إلى عملية إعادة توضع وتخفيض لعديد قوات الاحتلال (ثمّة حديث عن أن واشنطن ستُبقي على 3000 جندي في العراق)، وتحديد لنقاط انتشارها (الحديث أيضاً عن أن تلك القوات ستنتشر حصراً في «قاعدة عين الأسد الجوية» وبعض القواعد الأخرى في «إقليم كردستان»)، ورسم لحدود مهامها. وعليه، يمكن القول إن القوة القتالية في صدد الانسحاب، في حين ستُبقي الإدارة الأميركية المستشارين والفنيّين في «بلاد الرافدين»، وفق تفاهمات مع الحكومة العراقية، لا تثير حساسية حلفاء طهران.

حتى اللحظة، ما من خريطة طريق واضحة لهذا الانسحاب. لكن معلومات «الأخبار» تفيد بأن حكومة مصطفى الكاظمي أبلغت بطبيعة التوجّه المذكور، على أن تحمل الأيام القليلة المقبلة «المعلومات الكافية» في شأنه، والآليات العملية الكفيلة بترجمته. وفيما يذهب البعض، في تفسير القرار الأميركي، إلى محاولة ترامب «حشر» الإدارة المقبلة برئاسة جو بايدن، يرى آخرون أن إدارة الرئيس المنتهية ولايته أرادت الانسحاب منذ عام 2017، وهي أطلقت مفاوضات جدّية مع حكومة حيدر العبادي من أجل ذلك، لكنها لم تَرَ ـ بحسب هؤلاء ـ إهداء طهران «انتصاراً مجانياً»، فعادت وتراجعت عن الفكرة. لكن، ومنذ عام 2019، أعاد فريق ترامب طرح الانسحاب، إلا أنه حرص على أن يكون ذا ثمن.

> **الوساطات بين الأميركيين وفصائل المقاومة اسفرت عن «تبريد» الجبهة العراقية**

أمّا اليوم، فإن إدارة الرئيس الخاسر في الانتخابات الرئاسية الأميركية تدفع ثمن اغتيالها الشهيدين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس، بحسب ما يقول حلفاء طهران في بغداد، على اعتبار أن فصائل المقاومة كثّفت، في خلال الأشهر الماضية، من عملياتها ضدّ الاحتلال، دافعةً الأخير إلى طلب وساطات، الأمر الذي قاد في نهاية المطاف إلى تبريد الجبهة (منذ أيلول/ سبتمبر الماضي، توقّفت بايدن، يرى آخرون أن إدارة الرئيس المنتهية ولايته أرادت الانسحاب منذ عام 2017، وهي أطلقت مفاوضات جدّية مع حكومة حيدر العبادي من أجل ذلك، لكنها لم تَرَ ـ بحسب هؤلاء ـ إهداء طهران «انتصاراً مجانياً»، فعادت وتراجعت عن الفكرة. لكن، ومنذ عام 2019، أعاد فريق ترامب طرح الانسحاب، إلا أنه حرص على أن يكون ذا ثمن.

أمّا اليوم، فإن إدارة الرئيس الخاسر في الانتخابات الرئاسية الأميركية تدفع ثمن اغتيالها الشهيدين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس، بحسب ما يقول حلفاء طهران في بغداد، على اعتبار أن فصائل المقاومة كثّفت، في خلال الأشهر الماضية، من عملياتها ضدّ الاحتلال، دافعةً الأخير إلى طلب وساطات، الأمر الذي قاد في نهاية المطاف إلى تبريد الجبهة (منذ أيلول/ سبتمبر الماضي، توقّفت العمليات ضدّ المصالح الأميركية، والتي كانت قد وصلت إلى حدّ الاستهداف اليومي، متنوّعةً ما بين بدائية تستهدف الضغط، ونوعية غرضها إيصال رسائل محدّدة).

الخلاصة أن واشنطن أرادت انسحاباً يحفظ ماء وجهها، بمعنى «أوقفوا من عمليّاتكم، نسرّع من عمليات الانسحاب»، وهو ما تمّت الاستجابة له عملياً.

في المقابل، تعتقد الحكومة، المتمسّكة بجهودها الدبلوماسية، بقدرتها على الوصول إلى تفاهم مع الأميركيين لضمان التنفيذ السريع للانسحاب، وخاصة أن القرار البرلماني القاضي بإخراج القوات الأجنبية من البلاد بات ملزماً للحكومة وضاغطاً عليها، فضلاً عن أن واشنطن نفسها أعلنت، في تموز/ يوليو الماضي، أنها ملتزمة بتنفيذه، وذلك في البيان الصادر عن أولى جلسات «الحوار الاستراتيجي» بين البلدين.

الحدث بدا واضحاً من خلال الردّ الإسرائيلي على انطلاق صواريخ من قطاع غزة باتجاه الأراضي المحتلة، أن قيادة العدوّ تتجنّب الدخول في مواجهة واسعة. لإدراكها تبعات ذلك على أمنها. وتحاول في المقابل تعزيز صورة ردعها من طريق التهديدات الكلامية التي لا تفتأ تتعالى من بنيامين نتنياهو ومسؤوليه

لا ردّ إسرائيلياً على صواريخ غزة: التهديد ثمّ التهديد

علي حيدر

أيّاً كان سبب إطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه الأراضي الفلسطينية فجر أمس، فالواضح أن نشر فرضية أن يكون «البرق» قد تسبّب في ذلك، كما نُقل عن تقديرات الأجهزة الأمنية، يهدف إلى تبرير امتناع قيادة العدو عن اتخاذ قرار بتصعيد واسع مقابل القطاع، وبنسبة معيّنة في مقابل أعدائها، إذ تحاول تلك الأجهزة الإيحاء بأن من غير المنطقي الانقياد لخلل فني أو أجواء الطقس، والذهاب إلى تصعيد واسع يجري خلاله قصف العمق الإسرائيلي في عملية ردّ وردّ متبادل، من دون أن تؤدّي إلى تغيير جذري في المعادلة.

هكذا، تحاول إسرائيل، من خلال الامتناع عن الردّ الواسع الذي يستتبع أثماناً باهظة، تعزيز الصمود وإيلام أمنها وجنودها ومستوطنيها، تسعى، وهذا هو الأهمّ، إلى عدم الانشغال بأيّ جبهة أخرى، تتعارض مع أولوياتها المتركّزة على مواجهة تهديد الجبهة الشمالية، فضلاً عن تخفيف وقع الصورة التي بدت فيها ردودها غير متناسبة مع ما تُقدّمه عن نفسها، وتحديداً في ما يتّصل بخطابها الردعي الذي يتوعّد بجبي أثمان مؤلمة.

سبق أن رفعت إسرائيل حالة التأهب العسكري والمدني، استعداداً لاحتمال حدوث تصعيد أمني (أ ف ب)

وعلى وقع صواريخ المقاومة، تناول رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، خلال جلسة الحكومة، الحادثة، فتحدّث عن مهاجمة جيش الاحتلال أهدافاً لـ«حماس» في غزة، مُتوجّهاً إلى فصائل المقاومة بالقول: «لا تختبرونا حتى في ظلّ أزمة كورونا»، في إشارة إلى أن تداعيات انتشار الوباء لن تؤدي دوراً كابحاً عن المبادرة والردّ القاسي، ومحاولة لتبديد الرهان على هذا العامل من زاوية كونه يشكّل ربما عاملاً محفّزاً لفصائل المقاومة. مع ذلك، يمكن التقدير أن النفي في هذا السياق يؤدي دور الإثبات، على الأقلّ بوصفه جزءاً من منظومة الاعتبارات المؤثرة التي ستحضر بالتأكيد على طاولة القرار، بغضّ النظر عن الاتجاه الذي ستسلكه التطورات. وبهدف تعزيز صورة الردع، لجأ نتنياهو إلى التهويل بالقول: «أنا لا أفصح أبداً عن خططنا العملياتية، ولكنني أقول لهم: ثمن استمرار الاعتداءات سيكون باهظاً جداً»، في إشارة إلى أن ما يقلق إسرائيل هو استمرار هذا النوع من الضربات. في الاتجاه نفسه، يأتي ما أورده رئيس الحكومة البديل، ووزير الأمن بني غانتس، من أن إسرائيل تعمل «في اتجاهات عديدة، عسكرية وأخرى، من أجل تحقيق هدوء طويل الأمد»، في ما يشي بعزم تل أبيب على تجنّب التصعيد ردّاً على الصواريخ، ومساعيها للتوصّل إلى ترتيب طويل الأمد مع القطاع.

> لكن ذلك ظلّ مقروناً برسالة تهديد مفادها: «إذا لم تنجح حماس في امتحان الهدوء، فستكون النتائج قاسية على قيادتها أولاً وعلى سكان قطاع غزة».

> **تحاول إسرائيل، من خلال الامتناع عن الردّ الواسع الذي يستتبع أثماناً باهظة، تعزيز صورة الردع لديها**

تأتي هذه المواقف على وقع نشر تقارير إسرائيلية عن أن التقدير في المؤسسة الأمنية هو أن إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، ليلة أمس، كان نتيجة إصابة صاعقة لمنصة إطلاق مُجهّزة وموجّهة. وبحسب ذلك التقدير، فإن حركة «حماس» لم تُغيّر استراتيجيتها القائمة على منع التدهور إلى أزمة إنسانية في القطاع، في مقابل استمرار الهدوء على الحدود مع إسرائيل، لكن «الخشية» هي من أن تبادر فصائل أخرى إلى استهداف العمق الإسرائيلي بالصواريخ. مع ذلك، تحاول تل أبيب، من خلال التصويب على «حماس»، تثبيت معادلة مفادها أن ثمّة أثماناً ستُجبى من الحركة مقابل أيّ عملية إطلاق صاروخي، حتى لو لم تكن لها علاقة بها. واستناداً إلى ما تقدّم، قال وزير الاستخبارات، إيلي كوهين: «من ناحيتنا، المسؤول عن إطلاق النار هو حماس». وبهدف محاولة إنتاج ردع عبر تركيز الاستهداف على المسؤول عن إطلاق الصواريخ، تابع كوهين أن «من أعطى أوامر إطلاق النار سيدفع حياته الثمن».

يُشار إلى أن إسرائيل سبق أن رفعت حالة التأهّب العسكري والمدني، استعداداً لاحتمال حدوث تصعيد أمني في الذكرى السنوية الأولى لاغتيال القيادي العسكري في حركة «الجهاد الإسلامي»، بهاء أبو العطا، والتي صادفت الخميس الماضي. وفي هذا السياق، نُصب جبش العدو بطّاريات «القبة الحديدية» في مقابل القطاع، إثر تقديرات باحتمال إطلاق ناشطي «الجهاد» قذائف صاروخية.

مساعٍ مصرية مفاجئة لإحياء المصالحة

غزة ــ رجب المدهون

على غير المتوقع، وبعد تأخيرها المتعمّد في الاستجابة لاقتراح حركتَي «حماس» و«فتح» عقْد اتفاق جديد للمصالحة في القاهرة، وأيضاً عقد الاجتماع الثاني للأمناء العامين للفصائل الفلسطينية برعايتها، دعت مصر الحركتين إلى زيارتها على عجل للتباحث في تنفيذ المصالحة واتفاق جديد يهدف

> **جاءت الدعوة مفاجئة واستجابت لها الحركتان بإرسال الوفود فوراً**

إلى «وضع خريطة طريق للقضية الفلسطينية». وعلمت «الأخبار»، من مصادر «حمساوية»، أن اتصالات جديدة جرت بين المخابرات المصرية والحركة خلال الأسبوع الماضي، خلصت إلى دعوتها مع «فتح» لعقد مباحثات حول المصالحة. وقالت المصادر إن الدعوة «جاءت مفاجئة، وقد طُلب من الحركتين الحضور على عجل».

تريد القاهرة اتفاقاً يهدف إلى «وضع خريطة طريق للقضية الفلسطينية» (أ ف ب)

وسريعاً، وصل نائب رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، صالح العاروري، إلى القاهرة صباح أمس، فيما لحقه أمين سرّ «اللجنة المركزية لفتح»، جبريل الرجوب. كما تَوجّه ظهراً وفد آخر من قطاع غزة يضمّ عدداً من مسؤولي الحركتين، على رأسهم القيادي في «حماس» خليل الحية، والمسؤول في «فتح» داخل القطاع أحمد حلس. وأشارت المصادر إلى أن جولة المباحثات الجديدة لن تختلف كثيراً عمّا شهدته اجتماعات إسطنبول الشهر الماضي. ولذلك، يُتوقّع إعلان الاتفاق بسرعة في حال تجاوز العقبات، وفق جدول زمني متّفق عليه يحدّد موعد الانتخابات الفلسطينية العامة، بدءاً من انتخابات المجلس التشريعي (البرلمان)، تليها الرئاسة، ثمّ انتخابات «المجلس الوطني لمنظمة التحرير».

وعلى رغم تردّد رئيس السلطة، محمود عباس، بعد فوز جو بايدن بالانتخابات الأميركية، وعودة الأمل بمسار التفاوض مع الاحتلال لدى السلطة، فإن من شأن الدعوة المصرية أن تُحرجه، كونه سيظهر هذه المرّة بوضوح في محلّ مَن يعيق المصالحة، لا السلطات المصرية كما كانت الصورة السابقة. وفي هذا الإطار، كشفت المصادر عن مبادرة «حمساوية» سبقت الدعوة المصرية لعقد اتصالات مع «فتح»، وتجديد مطالبتها بإكمال مسار المصالحة، في حين أن الأخيرة لم تستجب لها.

في شأن ثانٍ، تستعدّ «حماس» لتقديم توضيح إلى الوسيط المصري في شأن ملابسات التصعيد الأخير في القطاع، وسبل المحافظة على التهدئة، وخاصة بعد سقوط صاروخَين جنوبي مدينة تل أبيب المحتلة أمس. وبحسب مصدر في المقاومة الفلسطينية، فإن إطلاق الصواريخ «جاء نتيجة خلل فني بسبب العوامل الجوية والبرق، وسط حالة التأهّب العالية للمقاومة خلال الأيام الأخيرة جرّاء تكثيف الاحتلال استعداداته في المناطق الحدودية»، إذ كانت المقاومة تتحسّب لتنفيذ العدو عملية غدر جديدة. وأوضح المصدر أن ما حدث، بغضّ النظر عن تبعاته، «يحمل رسائل عدّة للاحتلال بمدى استعداد المقاومة وجهوزيتها لأيّ مواجهة».

تحليل إخباري

رواية اغتيال «أبو محمد المصري» رسائل إسرائيليّة... إلى واشنطن وطهران

يحيى دبوق

على رغم النفي الصادر عن إيران، والذي وصل إلى حدّ وصف الحادث بـ«المختلَق»، واصلت إسرائيل مراكمة تعليقاتها الهادفة، في أعقاب نشر تقرير في صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية جاء فيه أن الموساد الإسرائيلي اغتال في طهران عبد الله أحمد عبد الله، أحد أبرز مسؤولي تنظيم «القاعدة». تعليقاتٌ تثير، شكلاً ومضموناً، جملة أسئلة مرتبطة بتوقيتها والتقرير الذي أثارها، في فترة يترقب فيه الإقليم والعالم ما يمكن أن تُقدم عليه الإدارة الأميركية الحالية قبل العشرين من كانون الثاني/ يناير المقبل، موعد تسلّم الإدارة الجديدة السلطة في واشنطن.

واللافت في تقرير الصحيفة الأميركية هو مستوى «الأكشن» الذي يتّسم به. إذ يَرد فيه أن المسؤول في «القاعدة» الذي اغتاله الموساد، وهو أبو محمد المصري (عبدالله أحمد عبدالله)، كان موجوداً في إيران منذ عام 2003 بعلم من السلطات الإيرانية، وأنه يقيم في الأحياء الراقية في طهران، وأنه المسؤول، أو المتّهم، عن هجمات «القاعدة» التي استهدفت سفارتَي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا عام 1998، والتي سقط بنتيجتها 224 قتيلاً. يَرد في التقرير، أيضاً، أن تنفيذ الموساد عملية اغتيال المصري كان في السابع من آب/ أغسطس الماضي، أي في اليوم نفسه الذي نَفّذ فيه التنظيم هجماته على السفارتين الأميركيتين المذكورتين قبل 22 عاماً، في إشارة إلى مستوى إحاطة الاستخبارات الإسرائيلية وسيطرتها، إلى الحدّ الذي يُمكّنها من تنفيذ عمليات اغتيال في توارٍيخ تُحدّدها هي، لا الظرف الميداني وفرصه.

اللافت، كذلك، هو الحديث عن تعاون وتآزر بين عدوّين: إيران و«القاعدة»، إلى مستوى باتت فيه طهران ملجأ آمناً لمسؤولي التنظيم، على رغم أن الأخير هو واحد من التنظيمات الإرهابية، وربّما أبرزها، الذي يعلن عداءه لإيران ومحور المقاومة عامة. وهذا الإيحاء جزء لا يتجزّأ من مقاربة قديمة جديدة، تتساوق مع محاولات تبييض صفحة بيئة التنظيم، أي البيئة السعودية التي وَلّدته، والعمل على إلباس إيران، الدولة التي ترى في «القاعدة» واحداً من أهمّ أعدائها، لباس التعاون والتضامن معه، بل وأيضاً التحالف.

ما يجدر التنبيه إليه، هنا، هو أن مواكبة ما صدر عن إسرائيل في هذا الشأن يُهيّئ لفهم مقاصد الكشف الأخير، واستشراف الخطوات المقبلة من بعده، والتي قد تكون هي ذاتها سبباً للإعلان، الذي يبدو، بحسب المعطى وظرفه الزمني، إسرائيلياً بامتياز: إذ إن واحداً من الأسئلة التي لا تجد إجابات، على رغم أهمّيتها، يتعلّق بسبب امتناع الرئيس الأميركي المنتهية ولايته، دونالد ترامب، نفسه، عن إعلان الاغتيال قبل موعد الانتخابات الرئاسية والاستفادة منه، وهو الذي لا يدع حدثاً، صحيحاً كان أم كاذباً، من دون أن يستغلّه انتخابياً، في محاولة لتسويق صورته واقتداره واختلافه عَمّن سبقه في المنصب. وهذه المفارقة تثير كثيراً من علامات الاستفهام حول ما إذا كان الكشف عن اغتيال المصري مقدّمة لمسار أو خطوات مماثلة لن تكون بالضرورة ضدّ «القاعدة» ومثيلاته، أو جزءاً من حركة استباقية ضدّ أيّ «تليين» في مقاربة الإدارة الأميركية المقبلة لملفّ إيران.

وفقاً للإعلام العبري، الذي أسهب في تعليقاته على النقيض من شبه الصمت الرسمي، فإن توقيت نشر التقارير حول مقتل المصري يُعدّ بمثابة رسالة في زمن تغيير الإدارة في واشنطن، في شأن تحذّر العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وسبب كون الأخيرة حليفاً لا غنى عنه للأولى. بحسب «معاريف»، فإن العلاقة بين الطرفين ليست مجرّد علاقة دعم من طرف واحد، بل دعم في الاتجاهين، بالنظر إلى أن إسرائيل تُمثّل قدرة أميركية رئيسة في المنطقة. بدورها، رأت «جيروزاليم بوست» أن توقيت النشر قد يساعد في تحسين العلاقات بين الرئيس الأميركي المنتخب، جو بايدن، وإسرائيل، مع الخشية من ترديّها قياساً بما كانت عليه في زمن الإدارة الحالية، إذ إن «الاغتيال قد يجعل إدارة بايدن أقلّ ميلاً للتساهل مع إيران». أمّا صحيفة «يديعوت أحرونوت» فتحدثت عن سلّة أهداف إسرائيلية جرّاء عملية الاغتيال، معتبرة أن «الولايات المتحدة وإسرائيل معنيّتان بالكشف عن العملية؛ كون الكشف نفسه من شأنه ردع كبار الإرهابيين الآخرين. ومن ناحية أخرى، لإسرائيل مصلحة في تقويض الثقة بالنفس لدى الإيرانيين، من خلال إثبات أن الاستخبارات تخرق الجمهورية الإسلامية، سواء من الاستخبارات العسكرية أمان والموساد. وتقويض الثقة مهمّ لإسرائيل، خاصة أن إيران تعمل من جديد على تسريع برنامجها النووي». ورأت «القناة الـ12» العبرية، من جانبها، أن المسألة تتعلّق بتعقّب (للمصري) بشكل ملاصق لأكثر من سنة، و«عملية الاغتيال كانت نظيفة ونُفّذت من دون أخطاء، فأبو محمد المصري بدأ في التخطيط أخيراً لتنفيذ هجمات ضدّ إسرائيليين وأهداف يهودية في العالم، وبذلك تقاطعت المصالح الإسرائيلية والأميركية»، من دون أن تشير القناة إلى ما إذا كان تخطيط المصري لاستهداف إسرائيليين جاء قبل قرار اغتياله أو بعد.

من جهته، اعتبر السفير الإسرائيلي السابق لدى الولايات المتحدة، مايكل أورين، أن تقرير «نيويورك تايمز» يثير أسئلة مهمّة عن دور إيران في استضافة الإرهابيين العالميين، قائلاً: «لا أحد يسأل لماذا تستضيف إيران قادة تنظيم القاعدة؟ الأمر الذي يثير أيضاً سؤالاً حول السبب الذي يدفع الولايات المتحدة لتجديد الاتفاق النووي مع إيران، والذي يتيح (للإيرانيين) عشرات المليارات من الدولارات، وهم يُؤوون قتلة 3000 أميركي»، في إشارة منه إلى هجمات 11 أيلول 2001.

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
(صدق الله العظيم)
بمزيد من الحزن والأسى ينعي آل الرفاعي
وشركة سبارتن الكيماوية
وفاة فقيدهم الغالي
المرحوم
السيد محمد كمال حسني الرفاعي
أحد مؤسسي الشركة الذي وافته المنية
يوم السبت الواقع في 14 تشرين الثاني 2020م
سيصلى على جثمانه الطاهر الساعة الحادية عشرة من ظهر يوم الاثنين الواقع في 1 ربيع الثاني 1442هـ الموافق في 16 تشرين الثاني 2020م حيث يوارى الثرى في مدافن العائلة في الباشورة
ملاحظة: بسبب الأوضاع الراهنة وجائحة الكورونا والحفاظ على السلامة العامة تقبل التعازي هاتفياً على الأرقام التالية:
ولده عمر: 76/083200 – بناته رنا ولى ورندة: 01/865510
شقيقه إبراهيم الرفاعي: 03/084845 – شقيقه محمد سامي الرفاعي: 03/645025
شقيقه محمد طلال الرفاعي: 03/215220
للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب
إنا لله وإنا إليه راجعون

إنا لله وإنا اليه راجعون
يا ايتها النفس المطمئنة، إرجعي الى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العلي العظيم
بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره ننعى اليكم بمزيد من اللوعة والاسى كبيرنا فقيدنا الغالي
المهندس مالك سليمان شمص
عضو مجلس المشاريع الانشائية الكبرى
رئيس مجلس انماء الضاحية
زوجته: ناديا محمد بشير حب الله
ابنه: المهندس مازن زوجته ليلى شاهين
بناته: المهندسة لميا زوجة العميد الركن الاداري جهاد شمص
رلى زوجة الشيخ امين الخوري
اشقاؤه: المرحوم علي
المرحوم رامز زوجته نهى سكرية
المرحوم النقيب الطيار عبد الله
المرحوم الدكتور مجيد زوجته هيلين بيسيريه
المرحوم العميد المهندس ماجد زوجته رحمة زيدان
فايز زوجته نوال كنعان
الدكتور يوسف زوجته يولاند غونغروفيل
محمد زوجته هيام شمص
مصطفى زوجته منى كزما
المرحومة الحاجة فاطمة زوجة المرحوم حسن شمص
الحاجة مفيدة زوجة الحاج عدنان شمص
مها زوجة الحاج محمد شمص
اكرام زوجة المحامي طلال شرارة
سيواري جثمانه الثرى في جبانة بلدته بوادي تمام الساعة الواحدة بعد الظهر من يوم الجمعة الموافق في 2020/11/13.
وبسبب الظروف الصحية الراهنة تتقبل عائلته التعازي على أرقام الهاتف التالية:
ناديا: 03-412929
لميا: 03-705800
فايز: 03-819934
مصطفى: 03-219125
مازن: 03-432777
رلى: 03-434747
محمد: 71-196387
اكرام: 79-188089
له الرحمة الواسعة ولكم من بعده طول البقاء
الأسفون: آل شمص، حب الله، شاهين، الخوري وعموم اهالي بودای

جمعية التخصص والتوجيه العلمي
والمؤسسات العاملة في إطارها
سنابل لرعاية اليتيم
رعاية المسن
المنبر الثقافي
طموح للتنمية الاجتماعية
نادي الخريجين
تنعى بمزيد من الحزن والأسى المرحوم
المهندس الأستاذ مالك شمص
العضو السابق في الهيئة الإدارية وعضو مجلس الأمناء.
وتتقدم من أسرته الكريمة بأحرّ التعازي وأصدق المواساة آملين من الله أن يتغمده بواسع رحمته ويدخله فسيح جناته ويلهم الجميع الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون
يا ايتها النفس المطمئنة، إرجعي الى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العلي العظيم
بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره ننعى اليكم بمزيد من اللوعة والاسى كبيرنا فقيدنا الغالي
الحاج عبد الكريم علي بو حيدر
(ابو نزيه)
زوجته: المرحومة الحاجة نزهة مراد
ابناؤه: نزيه، سعيد، فادي، مرعي، بلال، علي و علاء، أحمد، محمود، محمد
بناته: المرحومة عايدة، المرحومة نجاح، مهى
اشقاؤه: المرحوم محمد علي، المرحوم حسن،
المرحومة الحاجة مليحة، المرحومة بهيجة، كوكب
أصهرته: خالد شهاب الدين، ياسين اسماعيل
ولكم من بعده طول البقاء
وبسبب الظروف الصحية الراهنة تتقبل عائلته التعازي على أرقام الهاتف التالية:
نزيه: 03771861
سعيد: 70695767
فادي: 70726248
مرعي: 03895258
بلال: 03870416
مهى: 03690674
له الرحمة الواسعة ولكم من بعده طول البقاء
الأسفون: آل ابي حيدر، بو حيدر، مراد، شهاب الدين، اسماعيل، قيس،
وعموم اهالي بلدة الحصون

انتقل إلى رحمته تعالى في الولايات المتحدة الأميركية
المأسوف عليه المرحوم
الحاج حسن احمد إسماعيل
(ابو جمال)
والده المرحوم الحاج أحمد الحاج حسين إسماعيل (أبو علي)
والدته المرحومة الحاجة سنية صبرا
زوجته الحاجة مزيّن فواز 0013137188649
أبناؤه: جمال زوجته سناء عبّاس 0013132153837
د. علي زوجته سمنتا زهيم 0013133842445
المرحوم وسام
ابنته: الدكتورة رنا زوجة د. حسان دكروب 0013134153533
أشقاؤه: علي إسماعيل (أبو زياد) 03/709709 زوجته عفاف شرارة
حسين إسماعيل 03/469770 زوجته دلال شبارو
محمد إسماعيل 03/878700 زوجته باسمة سبيتي
الدكتور فؤاد 76/703308 زوجته أحلام حطاب
المرحوم الدكتور أكرم زوجته الدكتورة ندى صعب
الحاج كامل إسماعيل 0015866901819 زوجته زينب صبرا
المهندس حسيب 0013132155086 زوجته ناهدة قبيسي
شقيقاته: الحاجة زهية (أم ياسر) زوجة عادل ناصر 70/352222
الحاجة خضراء 01/550601
أعمامه: المرحومان الحاج علي، النقيب محمود / والحاج عبدالله (أبو حسين) 01/824601
تجري مراسم الدفن في ولاية ميشيغان
ونظراً للظروف الصحية الراهنة يتقبل اهل الفقيد العزاء على أرقام الهاتف الواردة أعلاه.
الأسفون: أهل الفقيد وأنسباؤهم وعموم اهالي بلدة القنطرة

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب وفيق يوسف وهبه بصفته الشخصية سند تمليك بدل ضائع للعقار 2934 رمحالا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب بسام عاطف المهتار وكيل عاطف فريد المهتار وريث وهيبه حسن الحلبي لمورثها فريد ملحم المهتار سند تمليك بدل ضائع للعقار 236 عرمون.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب خالد محمد حلو وكيل نزهه احمد الخليل سند ملكية بدل ضائع للقسم B 4 من العقار 478 سبلين.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

سينما

المناضل اليساري وصانع الأفلام الأرجنتيني مقاوِم حتى النفس الأخير

فيرناندو «بينو» سولاناس... أب السينما الثورية

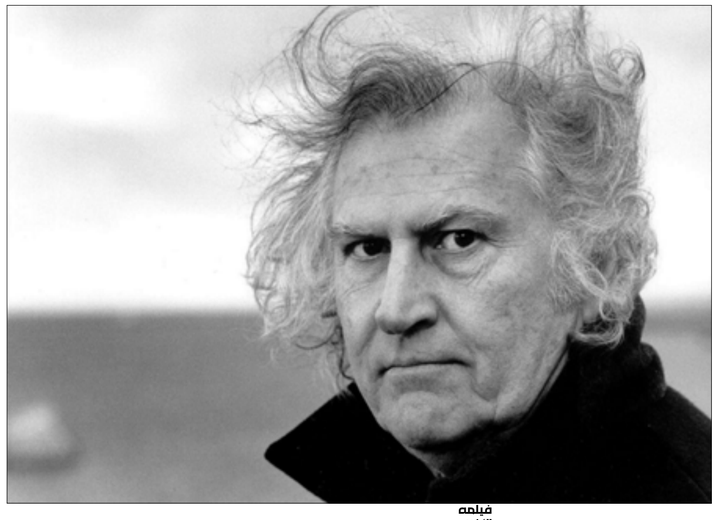

«ما زلت أقاوم» جملة في تغريدة أخيرة كتبها المناضل اليساري وصانع الأفلام الأرجنتيني فيرناندو «بينو» سولاناس (1936 ـ 2020). منذ بدء نضاله ضد الدكتاتورية، لم يتوقف أبداً عن المقاومة، من خلال السينما والسياسة معاً. هو الذي تعرّض للتهديد مرات عدة، كما لمحاولة خطف، ونُفي خارج البلاد، حتى لمحاولة اغتيال نجا منها رغم استقرار رصاصات عدة في جسده. ما كان يمكن إسكات صوته أبداً. رغم تغلغله في تاريخ بلاده وحضارته وثقافته، إلا أنه كان قادراً على الوصول إلى الجماهير العالمية، وتحقيق شهرة تتجاوز الحدود الوطنية. لم يتخلّ سولاناس أبداً عن الآخرين، بعدما شغل مناصب سياسية في بلاده. ترك موقعه النيابي لقبول دعوة الرئيس الأرجنتيني المُنتخَب حديثاً البرتو فرناندين، ليصبح ممثل الأرجنتين في اليونسكو في باريس. آخر زيارة رسمية له إلى روما كانت في أوائل تشرين الأول (أكتوبر). يومها، استقبله البابا فرانسيس. كلاهما من بوينس آيرس، تجاذبا أطراف الحديث بمودّة كبيرة على الرغم من الطابع الرسمي للقاء. لكن بعد أيام قليلة، أصيب هو وزوجته بفيروس كورونا. تغريدته الأخيرة، كتبها من غرفة العناية الفائقة، أخبرنا أنّ حالته حساسة، وأنّ زوجته أيضاً في المستشفى. وودّعنا بوصية صغيرة «لا تتوقفوا عن الاعتناء بأنفسكم».

على الرغم من دراسته الأدب والموسيقى والقانون، إلا أنّ السينما كانت دوماً تغريه. هو من المناضلين الأرجنتينيين، الذين اتّخذوا السينما وسيلةً مقاومة. «أنا أصنع ثورة، إذاً أنا موجود» التي كتبها هو ورفيقه أوكافيو جينينو في مجلة «القارات الثلاث» عام 1969، كانت بمثابة أيديولوجيا ونظرية جديدة للسينما. حمل المانيفستو عنوان «نحو سينما ثالثة». وعليه، كانت سينماه تستجيب لحاجة وواقع سياسي، حاجة إلى التفكير في البلاد كما كانت شكلاً من أشكال المقاومة. يعدّ البيان أحد أكثر النصوص المعروفة والمذكورة في السينما السياسية والاجتماعية في الستينيات والسبعينيات، وأفضل وثيقة لـ«مجموعة أفلام التحرير» التي توسّعت بشكل كبير في بلدان عدم الانحياز ودول العالم الثالث.

السينما الثالثة هي السينما التي تعترف بالنضال بجميع أشكاله الثقافية والعلمية والفنية، وتعتبره أضخم تجليات العصر، وأيضاً أداة لتحرير الإنسان كنقطة انطلاق لتفكيك الثقافة الاستعمارية الخارجية، والداخلية الفاسدة المهيمنة. كان سولاناس بيرونياً. عام 1968، أخرج مع جينينو الوثائقي السياسي الأكثر تأثيراً في تلك الحقبة، فيلم شكّل عماد السينما الثالثة، مؤسّساً نموذج السينما الثورية. إنّه «ساعة الافران» الذي أدان فيه المخرجان الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، ودعيا إلى كفاح مسلّح ضد قرار تسليم الأراضي الأرجنتينية. أربع ساعات وعشرون دقيقة، مقسّمة إلى ثلاثة أجزاء، ويمكن أن يكون عدة أشياء في آن واحد: أداة للاحتجاج السياسي والاجتماعي اليساري، بياناً، مناظرة سينمائية تربوية، مقالاً سينمائياً عن الجو الثقافي لأميركا اللاتينية بشكل عام والأرجنتين بشكل خاص، وتاريخ بلاد غير رسمي. عرض الفيلم أسباب التبعية والتخلّف والوضع الاقتصادي المزري والبؤس الاجتماعي الذي تعيشه شعوب أميركا اللاتينية. تمّ الإشارة فيه إلى الاستجابة لأصوات المواطنين التي تدرك المشاكل والوضع في البلاد، ويتكلم عن تاريخ البيرونية ومقاومة العمّال للأنظمة، ويعرّج على عالم

> فيلمه الأخير «فليكن قانوناً، وأن نكون النساء في الارجنتين من أجل الإجهاض

شكّل فيلم «ساعة الافران» عماد السينما الثالثة

مقاتلي أميركا اللاتينية من خلال شهادات وكلمات قدامى المحاربين أمثال أرنستو تشي غيفارا.

بعد نفي قصير، عاد عام 1973 إلى الأرجنتين، وأجرى بعض التغييرات على الفيلم، وعرضه علناً. انقلاب عسكري جديد عام 1976 منعه من إكمال التغييرات، وأجبره على مغادرة البلاد مرة أخرى إلى فرنسا. هناك، خضعت أعماله لتغييرات جوهرية من دون أن تفقد مهمّتها السياسية. بدأ بإخراج أفلام خيالية مثل «تانغوز: منفى غاربال» (1986)، حيث مزج الحقائق المعاصرة مع الأساطير السياسية والثقافية للأرجنتين. وعندما عاد من المنفى عام 1988، قدّم فيلم «الجنوب» عن سجين سياسي، خرج إلى الحرية بعد خمس سنوات من الاعتقال، ومحاولته تقبّل الحاضر. الفيلم هو قصّة حب لامرأة ومدينة وبلد. في السنوات التي أعقبت عودته إلى الأرجنتين الديمقراطية الجديدة، التي يُفترض أن تكون متسامحة تجاه النقد السياسي والثقافي، أنتج سولاناس مجموعة متنوعة من الأفلام مثل «رحلة» (1992)، ومقالات انتقدت الحكومات الأرجنتينية المتعاقبة، وخاصة حكومات كارلوس منعم. على الرغم من أن منعم كان بيرونياً أيضاً، فقد انتهى به الأمر إلى تدمير الحركة البيرونية، و«بيع» البلاد عبر خصخصة موارد الدولة. النقد والسخرية من الحكومة لم تمرّ من دون عواقب. انتقادات سولاناس قوبلت بالعنف، وحاول مجهولون اغتياله.

عام 2001، عاد سولاناس إلى الشارع مع الاحتجاجات التي عمّت البلاد، بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية. هنا، شعر بضرورة استكشاف الأحداث الجارية من أجل فهم اللحظة التاريخية، وكذلك الأحداث التي ستليها. قبل أيّ شيء، أراد أن يضع نصب عينيه تاريخاً طويلاً من الفساد الحكومي من جهة، وتاريخ المقاومة الشعبية من جهة أخرى. بعد ثلاثة عقود من «ساعة الافران»، يكتشف سولاناس الشارع من جديد. استعاد شبابه وأخرج أربعة أفلام وثائقية في غضون خمس سنوات فقط منها «إبادة جماعية اجتماعية» (2004) و«كرامة النبلاء» (2005). في هذه الأعمال، تحدث سولاناس شخصياً أمام الكاميرا عن قصة «نهب» الأرجنتين عبر سياسة الخصخصة وتغلغل الفساد في أركان الدولة، ما أدى إلى كارثة مالية واقتصادية.

عام 2009، تحالف سولاناس مع اليسار. عمل في البرلمان بلا كلل، من أجل حقوق المرأة وغيرها. في موازاة عمله السياسي، صوّر ووثّق القضايا الرئيسية في البيئة والمجتمع باستخدام كاميرته الخاصة. عام 2018، قدم وثائقي «رحلة إلى المدن المدخنة» في «مهرجان برلين السينمائي». شريط عن القرى التي اختفت بسبب زراعة فول الصويا، وأجنحة الولادة التي تعالج الأطفال المشوهين الذين تسمّموا بسبب الكيماويات الزراعية. آخر فيلم أنتجه مع ابنه خوان سولاناس وعُرض في «مهرجان كان» عام 2019 بعنوان «فليكن قانوناً» وثّق نضال النساء في الأرجنتين من أجل إجهاض آمن وحرّ ومجاني.

في 6 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020 في باريس. علّقت السفارة الأرجنتينية التي تظاهر أمامها في السبعينيات ضد الديكتاتورية العسكرية صورةً له، تكريماً للفنان والسياسي الملتزم. كان سولاناس دوماً يشير مباشرة وبالأسماء إلى المتّهمين في أفلامه. عانق في أعماله جميع جوانب الواقع الأرجنتيني المعقّد. خشيته الأنظمة الدكتاتورية، وخشي العسكر أفلامه.

ستريمينغ

«إمبراطورية الحواس»: الجنس مدخلاً للاحتجاج السياسي

«يتم اختبار مفهوم «الفحش» عندما نسمح لأنفسنا بالنظر إلى شيء نرغب في رؤيته، ولكنّنا نحرم أنفسنا من النظر إليه. عندما نشعر أن كلّ شيء قد تم الكشف عنه، يختفي مفهوم البذاءة ونشعر بتحرّر معيّن. عندما لا يتم الكشف عما يقرر المرء رؤيته بشكل كافٍ، فإن المحرمات تبقى وكذلك الشعور بالفحش، الذي قد يصبح أكثر تعقيداً». جملة قالها ناغيسا أوشيما دفاعاً عن فيلمه الذي يصف بذكاء وجدية الآثار التي يمكن أن تُحدثها الرغبة الجامحة والحبّ الوثني والهوس من خسارة علاقة.

«إمبراطورية الحواس» (1976) هو الجدية والحدّة السينمائية التي تتعامل مع موضوع الهوس الجنسي والروحي. يسأل الفيلم: أين يبدأ الانحراف الجنسي وأين ينتهي الحب؟ لا إباحية هنا (حتى لو أنه يحوي مشاهد جنسية صريحة) ولكنه دراسة مقلقة عن حبّ مدمّر ومميت، مع نهاية دموية مزعجة ولكن مفهومة. التمثيل الصريح للمشاهد الجنسية وبقع الدم، جعل «حرّاس الأخلاق» يصرخون عند عرض الفيلم في «مهرجان كان» وفي اليابان. نقّاد المخرج الياباني ناغيسا أوشيما إلى الشاشة الكبيرة قصة حدثت بالفعل عام 1936، عن عاشقَين باعا نفسيهما

> الفيلم لائحة اتهام ضد الرقابة والأخلاق الزائفة

في مزاد شهواتهما، إلى درجة أنّ الرجل استسلم للخنق وعواقبه، والمرأة قطعت أعضاء التناسلية من أجل الاحتفاظ بها إلى الأبد.

هذا الفيلم قبل أيّ شيء، وربما في النهاية وحدها، سيبقى ناغيسا أوشيما (غودار الياباني) المخرج الشقي في «الموجة اليابانية الجديدة» في الستينيات، حيّاً. هو الذي تُعتبر حياته السينمائية سياسية، بل سياسية جنسية. استخدم الدوافع الجنسية كوسيلة للاحتجاج السياسي في أفلامه. جرّب في أعماله أشكالاً متطرّفة من التمثيل. يروي الفيلم قصة بائعة الهوى ساداً، أوشيما البسيط والمجنون وحده يمكن أن يخبرها. هي التي خنقت حبيبها بموافقته. وبعد الموت قطعت أعضاءه، ومشت في شوارع طوكيو، وأثار الحب في جزدانها. خلال محاكمتها، أصرّت على أنها تصرّفت

مشهد من الشريط

بدافع الحب، وطلبت عقوبة الإعدام، ولكن حكم عليها بالسجن ستّ سنوات. بعد إطلاق سراحها، أصبحت أيقونةً في اليابان. انضمّت إلى فرقة مسرحية لتمثيل قصتها بنفسها واعتبرها كثيرون رمزاً لتحرير المرأة. في أوائل السبعينيات، تعقّب ناغيسا أوشيما المرأة العجوز في أحد الأديرة أثناء إجراء الأبحاث لفيلمه.

تنشأ بين سادا أبي (إيكو ماتسودا) بائعة الهوى السابقة وكتشيزو (تاتسويا فوجي) علاقة عاطفية. هو صاحب فندق غيشا وهي تعمل هناك كخادمة. تتطور العلاقة إلى درجة التبعية ويقع كتشيزو في حب سادا أكثر فأكثر. العلاقة التي تقوم بشكل أساسي على التجارب الجنسية، تخرج تدريجاً عن السيطرة. يترك عائلته من أجلها. ومعها يقطع نفسه عن العالم الخارجي ويتغلّب على الحدود الجنسية الواحدة تلو الأخرى. تنشأ بينهما شغف يترك كل المحظورات والأعراف وراءه. ما بدأ كلعبة ممتعة، أصبح هاجساً. لا يعرّض للخطر الوجود الشخصي والمهني للقواد فحسب، بل يصبح قريباً مسألة من حياة أو موت.

على الرغم من أنّ الفيلم ياباني بعمق، إلّا أنه مشبع بأفكار الفرنسي جورج باتاي، حيث العاطفة الجسدية والمتعة الجنسية وطعم الموت ترتبط ارتباطاً وثيقاً. تم تصوير الفيلم بالكامل في الداخل، مع لقطات ثابتة ومقرّبة بشدة، تذكّرنا بالفن الياباني المتمثل بنقوش أوتامارو وهوكوساي، مع الإثارة التصويرية للديكورات الداخلية، إلى مطبوعات الرسامين الإيروتيكيين في القرن الثامن عشر اليابانيين. تزداد الموسيقى واستخدام الألوان الزاهية جداً مع إدراك الماساة الوشيكة. تميل الصور والمشاهد إلى التداخل، تزاوج مستمرّ للصور. تنصهر في البيت الإيماءات والمشاعر، والتشنج الذي يربط الأطراف، حيث تفهم الشخصيات أنها تجاوزت نقطة اللاعودة، ويكشف الفيلم عن الطبيعة الحقيقية للحب لمن يريد أن يتبعه.

الفيلم أبعد من أن يكون فيلماً جنسياً صريحاً أو قصة حب عادية. هو لائحة اتّهام ضد الأخلاق الزائفة والرقابة. يبدأ التمرد السياسي للمخرج الياباني من تحليل معمّق لمفهوم الفاحشة، يتساءل عما هو غير مقبول أخلاقياً: إظهار الفحش أو بناء إمبراطورية اقتصادية واراسمالية؟ ما هو غير الأخلاقي؟ توسيع مفهوم المتعة أو إرسال الأبناء والأحفاد إلى المذابح لغزو الدول المجاورة وإخضاعها؟ لذلك، اختار أن يروي قصة حب، يدوس فيها على رابط الزواج، ما يكشف النفاق الأخلاقي لأولئك الذين لا يقبلون الجنس، ولكنهم يوافقون على إرسال جنود لخوض حرب إمبريالية أخرى.

«إمبراطورية الحواس» شريط سياسي ثوري لتحرير الشعب من قيود النظرة البرجوازية. من قيود عين لا يحق لها توسيع الرؤية. «إمبراطورية الحواس» يُرى بعيون مفتوحة، لأن الفحش الوحيد هو إغلاقها.

In the Realm of the Senses
على Mubi

إعداد **شفيق طبارة**

Apple TV

«غرايهاوند» ليس فيلم حرب... إنّه لعبة فيديو!

حالما مرّت الدقائق التسعون من المناوشات البحرية التي يقدمها فيلم «غرايهاوند » (2020) لآرون شنايدر، أول فكرة خطرت في بالي هي: لو عُرض الفيلم في السينما، فمن المحتمل أنّه سيكون «ممكيجاً» بشكل أفضل، ولكن بالتأكيد سوف يبقى فيلماً رديئاً. فقرار «سوني بيكتشر» ببيع الفيلم مقابل 70 مليون دولار لـApple TV لمحاولة تعويض الخسارة هو قرار جيد. الفيلم مضحك بعض الشيء، على الرغم من أنه مقتبس من رواية «الراعي الصالح» (1955) للكاتب البريطاني سي. أس. فورستر، ومدعوم من ممثل من الطراز الأول في هوليوود وهو توم هانكس الذي كتب الفيلم بنفسه. إلّا أن الفيلم خاوٍ، وخال من الفعل ورد الفعل. رتيب ومكرّر. لعبة حرب تتشابه فيها جميع الأشياء تقريباً، ويبدو أن الأبطال فقط يفهمون جيداً ما يحدث. توم هانكس هو دائماً توم هانكس، الممثل المفضل في دور الرجل المحترم الذي يتمكن من إنقاذ نفسه في مواقف تتجاوزه، وينقذ الآخرين أيضاً. في «غرايهاوند»، هو القائد أرنست كراوس الذي يقود قافلة دولية مؤلفة من 37 سفينة حربية حليفة خلال الأسابيع الأولى لمشاركة الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية. مهمة السفن عبور شمال الأطلسي لمساعدة القوات بالإمدادات الطبية والأسلحة، فضلاً عن الغذاء. سفينة «غرايهاوند» وسفينتان أخريان هي المسؤولة الوحيدة عن أمن القافلة، والمقاومة لمدة 3 أيام من دون دعم جوي ضد الغواصات الألمانية المتخفية. مخرج الفيلم هو آرون شنايدر، الذي لم يقدّم فيلماً منذ عام 2009. وهذا النوع من الأفلام هو تجربته الأولى. كان واضحاً عدم براعته في خلق توتر. كل شيء في الفيلم خامل ومهل. اعتماده الكبير على المؤثرات الخاصة جعل كل شيء زائفاً. على الرغم من أنّ الفيلم تم تصويره في البحر وعلى متن سفن حقيقية، إلّا أن لا شيء يبدو حقيقياً. لا البحر ولا السفن ولا النار ولا حتى الخطر. كأننا أمام لعبة فيديو.

يصل الفيلم مباشرة إلى صلب الموضوع من دون تطوير أي من الشخصيات غير القائد أرنست. كتب هانكس نصّاً جافاً ومحدوداً، مليئاً بلغة بحرية محددة وأوامر عسكرية غير مفهومة، حتى إن القتال يصبح مربكاً بشكل مفرط. لا يتمتع بوضوح بصري، إلى درجة أننا لا نعرف ما يحدث أمامنا. كان الأجدى بالمخرج أن يضع لافتات تعريفية طوال الفيلم لنعرف على أي سفينة نحن. هناك افتقار في معرفة تنظيم المساحة، حتى الموسيقى التصويرية التي حاولت إعطاء الفيلم تأثيراً عاطفياً أتت متمنقة. حاول شنايدر كثيراً أن يتبع بروتوكول أفلام الحرب، مع تركيزه على المهمة الرئيسية. لذلك فشل في تقديم هوية خاصة به، في اللحظات الأخيرة، يقترب الفيلم من الإرهاق الجسدي والعقلي لقبطان يبذل قصارى جهده لمساعدة بلاده، ولكن من دون تعاطف. وإذا كانت نية هانكس ككاتب سيناريو هي إضفاء الطابع الإنساني على الفيلم، إلا أنّه لم يكن هناك استخدام كافٍ لشخصية القائد وصراعاته الداخلية. في النهاية، لا يزال من غير الممكن معرفة من كان كراوس، ولا حتى ما حدث معه. لو أننا أعطينا طفلاً صغيراً سفناً وتركناه يلعب بها في البانيو، لكان قدم قصة حرب بطريقة أفضل.

Apple TV على Greyhound

يجسد توم هانكس شخصية القائد ارنست كراوس الذي يقود قافلة دولية مؤلفة من 37 سفينة حربية

انيميشن

«حكاية الحكايات»: في البدء كانت الأحلام!

«أعظم فيلم أنيميشن على مرّ الزمان»، تردّدت هذه العبارة على لسان كثيرين في وصف تحفة الأسطورة الروسي يوري نورستين «حكاية الحكايات». الأنيميشن العائد لعام 1979، يتجاوز ذلك

> تحفة الأسطورة الروسي يوري نورستين، شريط شاعري وحسّي عن الذاكرة

الوقت بكلّ تأكيد. هو ليس قصة بل مجموعة قصص وليس مترابطاً بل عشوائي بشكل كبير. على مدى 29 دقيقة يأخذنا الفيلم إلى عالم الأحلام. الرسوم هنا ليست رسوماً بقدر ما تصلح لتكون لوحات تحمل شيئاً من الانطباعية، ثم قليلاً من الواقعية فلمسة تجريدية. هكذا جمعها نورستين، فحرّكها ونفخ فيها الحياة.

من رضيع صغير، إلى شاعر عاجز عن الكتابة، طفلة تلاعب ثوراً بسلام، أمّ تقطّع البطاطا، الأب الصياد المحمّل بزاد اليوم، إلى النساء اللواتي سيصبحن أرامل بعد قليل، إلى رقصة التانغو والحرب والتفاحة الخضراء الممتلئة، وصولاً إلى ثعلب صغير ذي عينين واسعتين، يراقبُ في البداية ويتحوّل مع تتالي الأحداث إلى محرّك القصة.

الصورة قاتمة لا تخلو من ضوء شمعة صغيرة أو نار موقدة. الطقس بارد طوال الوقت، أوراق الأشجار تتساقط ثم يهطل الثلج. الأبواب موصدة، المنزل أسودُ مخيف، صراخ الطفل الذي يكاد يثقب الآذان يعلو في البداية والنهاية. صور مسربلة بالحزن ترافقها الموسيقى الملحمية الروسية الجميلة والكلاسيكية. كلّها إشارات تُرجعنا إلى روسيا، إلى أصل الحكاية الروسية. الغوص عاطفياً في الفيلم، في سحر تلك الصور المتأرّزة التي يربطها خيط مشترك رفيع يستحيل تفكيكه وهو الأحلام. الكتابة عن هذا الفيلم عملية صعبة. هو عمل شاعريّ، حسّي سنختلف طبعاً على تفسيره بناء على مشاعرنا. هذا فيلم عن الذاكرة. هل تتذكر كم كان اليوم طويلاً عندما كنت طفلاً؟

Tale of Tales
على يوتيوب

نتفليكس

الأخوان كوين: «أغنية» هزلية عن الويسترن والحلم الأميركي

مشهد من The Ballad of Buster Scruggs

حزينة، ساخرة، مضحكة، عاطفية، رومانسية، سريالية، قاسية، مريرة، دموية. هذه كلمات تناسب فيلم الأخوين إيثان وجويل كوين «أغنية باستر براغز» بقصصه الست المنفصلة الملفوفة في حزمة واحدة. وقد كان من المقرّر أن يكون

> الأسلوب القصصي يتأرجح بين الهزلية الفاحشة والرومانسية الغريبة

العمل مسلسلاً لنتفليكس، ولكنّ الأخوين ارتأيا تقديمه في فيلم.

شخصيات وقصص «الحلقات» الستّ في الفيلم، تبرز بشكل مستقل كأفلام قصيرة مجتمعة تغطي مروحة واسعة من أبطال الويسترن.. كل شيء مشوّه ولكن أصيل وغير متوقّع.. نُذعن ونسلّم بالتالي بموهبة الأخوين. يشدّاننا لمتابعة ما يقدّمانه بشوق، فالفيلم يحتوي على مجموعة غنية من المشاعر المتضاربة بين القصص كافة، بل في العمل مجتمعاً. الأسلوب القصصي يتأرجح بين الهزلية الفاحشة والرومانسية الغريبة والدمار الذي يخلّفه الإنسان في طبيعة كانت غير ممسوسة ودائماً في إطار لا يمكن التنبؤ به. تتناول الحلقات الست مواضيع بعيدة كل البعد عن بعضها، ولكن الهدف واحد وهو محو هيئة البطل في أفلام الويسترن، أي ضرب «الكليشيه» الذي كان يقدم قبل أن يصبح هذا النوع من الأفلام نادراً. يكشف لنا الفيلم بقصصه المتنوعة حقيقة بلد الحرية وكيفية ولادة الحلم الأميركي، وعلاقة الإنسان بالعنف والعدالة في حقبة سادها الظلم والنفاق والقذارة والفوضى واللاعدالة باستثناء واحد: ما يمكن أن تكسره وتنجزه بكلتا يديك.

The Ballad of Buster Scruggs
على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 16 تشرين الثاني 2020 العدد 4200

سعيد الكفراوي... مصر تودّع أحد كبار حكّائيها!

القاهرة ـ «الأخبار»

شيّع المثقفون المصريون أمس كاتب القصة المصري سعيد الكفراوي (1939 ـ 2020) الذي غيبه الموت أول من أمس بعد رحلة مع المرض. وقد حالت إجراءات التباعد بسبب كوفيد 19 دون تدفّق أعداد كبيرة من المثقفين للمشاركة في الجنازة والعزاء الذي سيُقام في منزل الراحل. يعدّ الكفراوي أحد كبار الحكائين في الأدب العربي المعاصر، وظل مخلصاً لفن القصة القصيرة وحدها، فأنجز خمس عشرة مجموعة قصصية، ورواية لم تكتمل أو تُنشر بدافع البقاء كآخر حصن للقصة.

وكما ظلّ مخلصاً لفنّ القصة وحدها، أخلص أيضاً للقرية المصرية بحكاياتها وأساطيرها التي لا تنتهي، رغم أنه غادر القرية، في أوائل السبعينيات إلى المدينة الكبيرة القاهرة، إلّا أن تفاصيل القرية وحكايات العجائز، والريفيين البسطاء كانت المصدر الرئيسي لمنابع الإبداع لدى الكفراوي الذي تميزت كتاباته بقدرته على توليد الحكايات من مواقف بسيطة، تبدو لكثيرين غير مدهشة. لكن الكفراوي كان يحيلها إلى حكايات ذات أبعاد متعددة، ومدهشة، مع لغة تتميز بالسخرية الحادّة التي تناسب شخصية الكفراوي نفسه القادرة على انتزاع البسمات فيما يحكيها. كما يحضر الموت كسمة رئيسية تميّز كتابات الكفراوي بطقوسه في الريف، وتفاصيله. ولكن رغم ذلك هو موت يحمل في طياته الأعمق حنيناً إلى الحياة، ورغبة في المواجهة.

ولد الكفراوي عام 1939 في المحلة (شمال القاهرة)، وبدأ حياته الأدبية في «قصر ثقافة المحلة» عام 1964 ضمن جماعة الأدب التي كانت تضمّ: نصر حامد أبو زيد، وجابر عصفور، ومحمد المنسي قنديل، ومحمد فريد أبو سعدة، وجار النبي الحلو ومحمد صالح، وهي المجموعة التي تركت جميعها المدينة الصناعية الصغيرة إلى القاهرة على فترات زمنية متقاربة، وشكّلت ما سُمي في ما بعد «شلة المحلة».

وقد نشر صاحب «يا قلب مين يشتريك» أول قصصه «الموت في البداري» في تموز (يوليو) 1970 في مجلة «المجلة» التي كان يترأس تحريرها الكاتب الراحل يحيي حقي، وقد أصر حقي على أن يلتقي ذلك الأديب الشاب ليقرأ عليه قصته، قبل أن يخبره بأنه سوف ينشرها. خرج الكفراوي سعيداً من تجربة النشر في مجلة شهيرة، صَنّف نفسه في مصاف الأدباء الكبار. بعد هذه الواقعة بأيام، التقى في «ميدان العتبة» شاباً كان قد قرأ إحدى قصصه المنشورة. اقترب الكفراوي منه وسأله: «هل أنت جمال الغيطاني؟». أجاب الشاب: «نعم». سأله الكفراوي: «همّا الأدباء الشبان بيقعدوا فين». قال الغيطاني: «في مقهى ريش». وحدّد له ميعاداً يمرّ عليه ليصطحبه إلى المقهى. هناك، تعمّقت علاقة الكفراوي مع «الأستاذ» كما يسميه: «كانت ندوة نجيب محفوظ الأسبوعية جامعة، أقيمت فيها مناقشات من أندر المناقشات وأعمقها في تاريخ مصر المعاصر» كما وصفها الكفراوي في حوار سابق معه، معتبراً أن «محفوظ هو أصدق المؤرخين في التقاط روح مصر. اعتدنا أن نعطيه كتاباتنا حين يأتي إلى المقهى. وكان يأخذ القصص مطوية ويضعها في جيبه. ويوم الجمعة التالي، يكون قد قرأ القصص وكوّن رأياً فيها».

وفي منتصف السبعينيات، بدأت تغريبة المثقفين المصريين في المنافي. تلقّى الكفراوي عرضاً للعمل في السعودية. تردّد في البدء، ثم سرعان ما حسم أمره بالقبول. وحين عاد إلى القاهرة بعد خمس سنوات، «كانت الأماكن قد تغيّرت، والأصدقاء والزمان». عاد إلى مدينة لا يعرفها. لم تتوقّف كتابات الكفراوي بعد عودته، لكنها اتّسعت لتشمل تجارب أخرى كثيرة، وتقنيات أفادت من رواية أميركا اللاتينية، وتيار الواقعية السحرية. تغيّر كل شيء في المدينة من حوله، ولكن بقيت نظرة الطفل الصغير التي ينظر بها إلى العالم، ويكتب بها... وداعاً أيها الطفل الكبير!

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

قَتلاي

مساكينٌ الناس!

الناسُ الذين يحرسونَ ظهري ومأتَمي...

مساكين.

الناسُ المُتَعَطِّفون في النهار

والمُتَرَبِّصون في اللّيل،

الناسُ الذي لا نَجاةَ مِن محبّتِهم:

مساكين.

هم لا يعرفونَ (أنَّى لخائنٍ أنْ يعرف؟)

أنني، كلّما أمسكتُ بقلمي وهَممتُ بفتحِ

هذا الدفتر الخبيث،

أُشهرُ مُسدّسَ انتقاميَ الذكيَّ على غفلةٍ

مِن كراهيتِهم

وأبدأُ بإطلاقِ رشقاتِ الموت بلا رحمة.

: ناسُ موتِهم.

مشهد من الشريط

فيلم مريم مكاوي: الماء بمنظور مختلف

يوم الخميس المقبل، سيكون الجمهور على موعد مع عرض رقمي للفيلم القصير «قبل ما انسى» (31 د ـ 2018) للمخرجة المصرية مريم مكاوي (الصورة)، ينظّمه مهرجان «كايروترونيكا» وغاليري ومكتبة The Mosaic Rooms، ضمن تيمة Mega Fu-ture. الشريط الذي عُرض ضمن فعّاليات الدورة الثامنة والستين من «مهرجان برلين السينمائي الدولي»، ينتمي إلى فئة الخيال العلمي، وهو مصنوع يدوياً بالكامل، فيما تتمحور أحداثه حول التفكير بالماء، ليس فقط كمصدر لتواصلنا وبقائنا، بل كمفهوم يتجاوز التصنيفات المهيمنة في مجالات الفكر الاجتماعية والسياسية والبيئية. وسيتبع العرض نقاشٌ مع صاحبة الشريط، والفنان البصري والمعمار مصطفى البارودي، والقيّمة المستقلة والباحثة والمديرة الثقافية التي تتخذ من برلين مقراً لها ندى بكر والفنانة هبة أمين. علماً بأنّ هذا النشاط هو جزء من البرنامج العام المرافق لمعرض أمين الذي يحمل عنوان When I see the future، I close my eyes.

*عرض ومناقشة فيلم «قبل ما انسى»: الخميس 19 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي ـ الساعة التاسعة مساءً بتوقيت بيروت ـ موقع The Mosaic Rooms الإلكتروني. (الرابط متوافر على موقعنا)

وأصبح لطرابلس نادٍ للكتاب!

بمبادرة مشتركة من «جامعة القديس يوسف» في طرابلس (قسم الآداب) و«المعهد الفرنسي في لبنان»، يُطلق «نادي الكتاب» في طرابلس يوم الجمعة المقبل. خطوة ستتيح لعشاق الأدب والعلوم الإنسانية، فرصة مقاربة ومناقشة موضوعات مختلفة باللغتَين العربية والفرنسية. وبناءً على اقتراح منسِّق النادي نبيل يونس، فإنّه سيُصار إلى عقد موعد مفتوح ومجانيّ ثابت كل شهرَيْن، أمام المهتمين، لمناقشة قضايا تخصّ الحريات والأحداث الآنية. على أن تخصّص أولى الجلسات لتتناول تيمة المسؤولية انطلاقاً من رواية «السقطة» للكاتب الفرنسي ألبير كامو (الصورة).

جلسة نقاش رواية La Chute: الجمعة 20 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي ـ الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر ـ «المعهد الفرنسي في لبنان» (طرابلس)

الفلسفة وإشكالية الترجمة: ندوة على «زوم»

منذ عام 2002، يحيي العالَم «يوم الفلسفة العالمي» في ثالث خميس من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام. في هذه المناسبة، يدعو «معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية»، يوم الخميس، ضمن برنامجه الدوري «المنتدى الفلسفي»، إلى حضور ندوة رقمية موسّعة تحت عنوان «النصّ الفلسفي وإشكالية الترجمة». الموعد الذي يُجرى بالتعاون مع قسم الترجمة واللغات في «جامعة المعارف» و«الجمعية الفلسفية اللبنانية»، يحتضنه تطبيق «زوم»، ويشارك فيه كلّ من: عفيف عثمان الذي يتحدّث عن الترجمة بين مقامَيْ الأمانة والخيانة، زينب أنيس جابر (الصورة) التي تتناول العلاقة بين الترجمة والفلسفة وأحمد ماجد الذي يسلّط الضوء على الترجمة كفعل تفلسُف، على أن تتولّى بتول الخنسا مهمّة إدارة اللقاء.

ندوة موسّعة بعنوان «النص الفلسفي وإشكالية الترجمة»: الخميس 19 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي ـ الساعة الثالثة عصراً بتوقيت بيروت ـ تطبيق «زوم» (رمز النشاط: 870 3241 4372 ـ رمز المرور: 710939 ـ رابط المشاركة متوافر على موقعنا). للاستعلام عبر «واتساب»: 76/611266

الإثنين 16 تشرين الثاني 2020 العدد 125
Lundi 16 Novembre 2020 no125

الأخبار

رأس المال

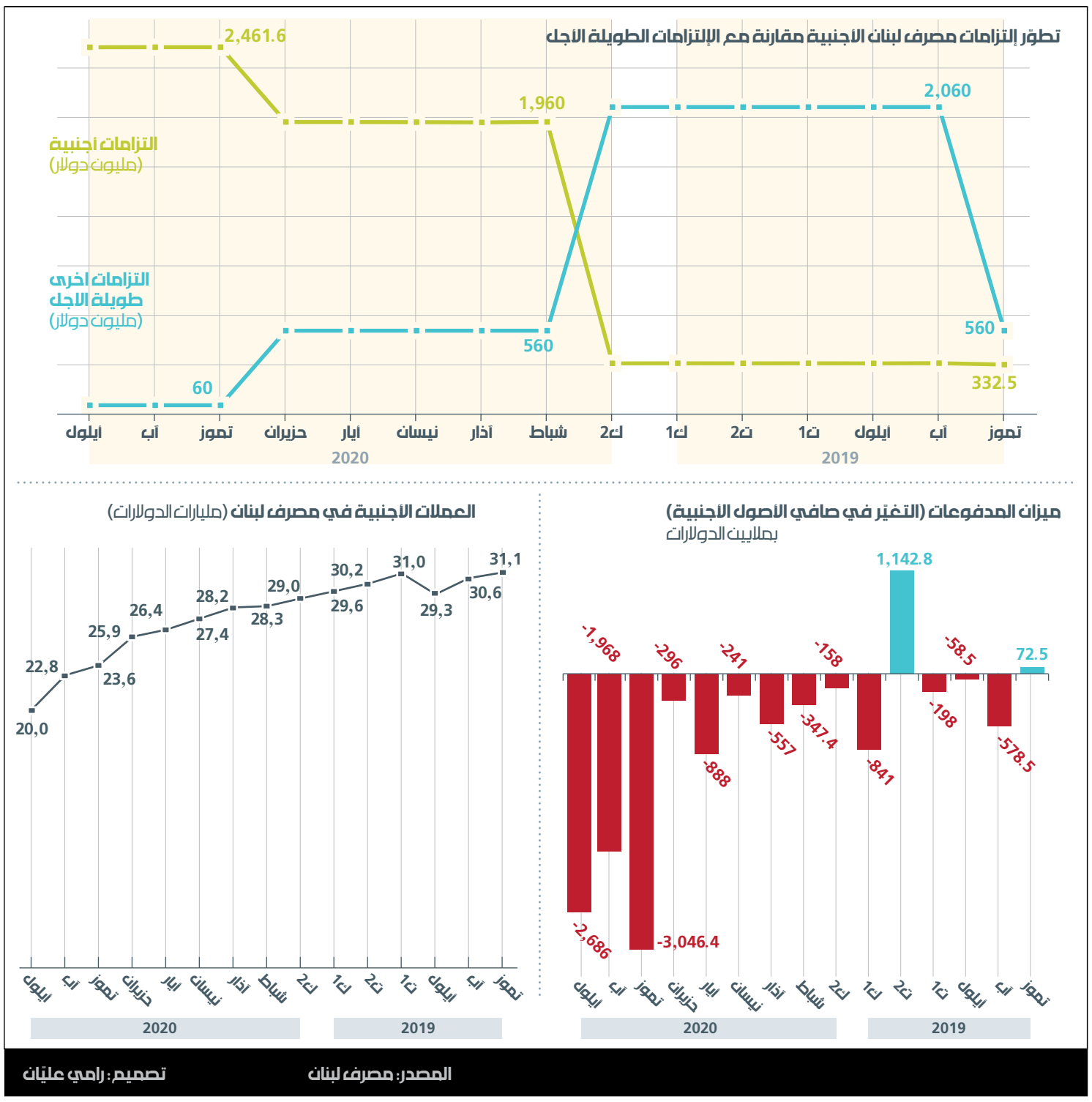

في العدد

02
محمد وهبة
تهريب الأصول والسلع إلى الخارج

04
ماهر سلامة
مصرف لبنان ملك «السياسات المستترة»

05
روي بدارو
الإنتقال إلى المستقبل يتطلب محاسبة على الماضي

06
اريك س. راينرت
الولايات المتّحدة تتذوّق الدواء الذي أعطاه الغرب لروسيا

08
الأمجد سلامة
صناعة السياسات التدميرية بـ«التكنوقراط»

«المركزي» يدفع ودائع خليجية بـ «دولاراتنا»

محمد وهبة

هل استعمل مصرف لبنان ما تبقى من دولاراته من أجل تسديد ودائع حكومات دول مجلس التعاون الخليجي؟ السؤال تفرضه تلك الإفصاحات الخجولة التي ينشرها مصرف لبنان مع الإحصاءات المالية والنقدية والمصرفية وتطوّراتها. ففي شهر تموز 2020 نشر مصرف لبنان أرقام «التغيّر في صافي الأصول الأجنبية» التي تعبّر عملياً عمّا يسمى «ميزان المدفوعات»، أي عن صافي الأموال الوافدة إلى لبنان والخارجة منه. أظهرت هذه الإحصاءات أن ميزان المدفوعات سجّل عجزاً في نهاية تموز بقيمة 3046 مليون دولار من بينها 2779 مليون دولار سُحبت من مصرف لبنان ونحو 260 مليوناً سُحبت من المصارف. هذا العجز الكبير في شهر واحد، والمفاجئ في هذا التوقيت تحديداً، جاء مرفَقاً بتبرير على الموقع الإلكتروني يقول ما حرفيته: «اعتباراً من تموز 2020، أُعيد تصنيف جزء من الودائع طويلة الأجل لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي، والتي أُودعت في عام 1998 وتبلغ قيمتها حالياً نحو 500 مليون دولار، على أنها مطلوبات (التزامات) أجنبية، لتعكس التغيير في طبيعة هذه الودائع إلى حسابات تحت الطلب».

بهذا الوضوح، يقول مصرف لبنان إنه نقل مبلغ 500 مليون دولار من بند «التزامات طويلة الأجل» إلى بند «التزامات خارجية»، تمهيداً لتسديد ودائع دول مجلس التعاون الخليجي. لم يحسم بأنه سدّدها، ولم يقُل إنها طلبت منه، بل لفت إلى المبرّر التقني الذي دفعه إلى القيام بهذه الخطوة التي تسبق أو تمهّد لهذا التسديد. أصلاً، تعدّ هذه الخطوة بمثابة إقرار من مصرف لبنان بالتسديد عند الطلب.

رغم ذلك، ثمة ما يوحي بأنه قام بتسديد هذه الودائع، وربما غيرها أيضاً، انطلاقاً من الآتي:

- العجز الكبير في ميزان المدفوعات والمسجّل في شهر تموز، لم يحصل في آب 2019 عندما قرّر مصرف لبنان أن يعيد تصنيف «ودائع من القطاع الخاص» بقيمة 1,4 مليار دولار (توازي قيمة الوديعة من غولدمان ساكس) من بند «التزامات طويلة الأجل» إلى بند «التزامات خارجية». ففي ذلك الوقت لم يُسجّل عجزٌ كبير في ميزان المدفوعات كما حصل في تموز 2020 مع نقل الودائع الخليجية، كما أنه لم تتراجع قيمة المبالغ المودعة في بند «العملات الأجنبية» التي يحملها في محفظته بقيمة موازية.

- في سياق هذا التلاعب بالقيود المحاسبية في تموز 2020، تبيّن أن قيمة المبالغ في محفظة «العملات الأجنبية» تراجع بقيمة 2,3 مليار دولار، رغم أن مصرف لبنان لا يستعمل العملات الأجنبية التي يحملها أو ما يسمّى «احتياطاته بالعملات الأجنبية»، إلّا على الأمور الضرورية والأساسية، وهي تتركّز في تمويل استيراد السلع الأساسية والغذائية الضرورية التي يقدّر أنها تستهلك شهرياً نحو 460 مليون دولار. فمن أين جاء كلّ هذا التراجع في العملات الأجنبية؟ التفسير الوحيد المتوافر حالياً هو ما ورد على موقع مصرف لبنان عن تسديد الودائع الخليجية، ولو أنه لم يحسم تسديدها.

لكن هذا الأمر يثير مسألة أخرى: لماذا تكون أولويّات مصرف لبنان تسديد ودائع خليجية في وقت ليس بإمكان أحد الحصول على دولار واحد من أمواله المحجوزة في المصارف. فإذا كان مصرف لبنان يدّعي أن ما تبقى من احتياطات لديه هو الحدّ الأدنى من الودائع، فلماذا سيدفع منها لحكومات الخليج؟ ولماذا أصلاً ستطلب أو طلبت (الإجابة عند الحاكم رياض سلامة ومجلس المركزي) حكومات دول الخليج ودائعها في هذا الوقت تحديداً. فالحجّة التي تتذرّع بها المصارف من أجل الامتناع عن تسديد الودائع نقداً بالدولار، هو أن مصرف لبنان لا يدفع للمصارف مستحقاتها عليه بالعملات الأجنبية، أي إنه يحتجز دولاراتها، بينما هي تحتجز دولارات المودعين. ولم يكتفِ حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بالتلاعب بالأرقام والقيود المحاسبية والمعلومات أيضاً، سواء بعلم أو بجهل من المجلس المركزي، بل قرّر منذ بضعة أسابيع وفي خضم تسديد الودائع الخليجية، أن يراسل الحكومة لإبلاغها بأنه لم يعُد قادراً على استعمال العملات الأجنبية التي يحملها في حساباته الخارجية من أجل تمويل استيراد السلع الأساسية والغذائية المدعومة إلّا ضمن حدود ما يسمّى «الاحتياطات الإلزامية» التي تمثّل 15% من مجمل الودائع بالدولار لديه.

الأسوأ من ذلك، أنه يواظب على تمويل عمليات تحويل الودائع من الليرة إلى الدولار، ما يعزّز احتياطاته بالعملات الأجنبية بدولارات غير موجودة أصلاً، ويوسّع الفجوة في خسائر الدولار في ميزانياته على أمل أن يتم إطفاء جزء منها من خلال إصدارات النقود بالليرة اللبنانية. هناك تقديرات تشير إلى أن حجم الفجوة بات يفوق 80 مليار دولار. فكلّما ازدادت عمليات تحويل الودائع من الليرة إلى الدولار، اتّسعت هذه الفجوة أكثر فأكثر.

كان لافتاً أيضاً، أن مجموع العجز في ميزان المدفوعات خلال أشهر تموز وآب وأيلول بلغ 7,1 مليارات دولار، غالبيتها كانت مسحوبة من مصرف لبنان وليس من المصارف. لمن ولماذا يدفع مصرف لبنان كل هذه الأموال؟ هل المسألة متعلّقة بألاعيب محاسبية أم أنّها تنطوي على تسريب متعمَّد للدولارات المتبقية.

عملياً، يتوقّع أن تكون إجابة مصرف لبنان بأن نقل الأموال من بند «الأصول الخارجية»، عملية روتينية تفترض احتسابها من ضمن ميزان المدفوعات لأنها صارت التزاماً علينا، وبالتالي يصير السؤال الأكثر أهمية: لماذا كانت مسجّلة في بند «التزامات طويلة الأجل» طالما هي قابلة للسحب في أي لحظة؟

تهريب الأصول والسلع إلى الخارج

أيّ اقتصاد لأيّ مجتمع؟

ايّ اقتصاد نريد لايّ مجتمع؟ السؤال مصدره الاساسي ما يحصل اليوم من عملية تهريب للاصول والسلع التي يمارسها اللبنانيون في ظلّ الازمة. الكلّ اصبح اسير لعبة «الدولارات الفريش» التي رسمها مصرف لبنان والمصارف تحت أعين قوى السلطة، من دون ان يكون هناك ايّ قيود نظامية على حركة السحب والتحويل، ومن دون ايّ بحث في تقييد حركتَي الاستيراد والتصدير

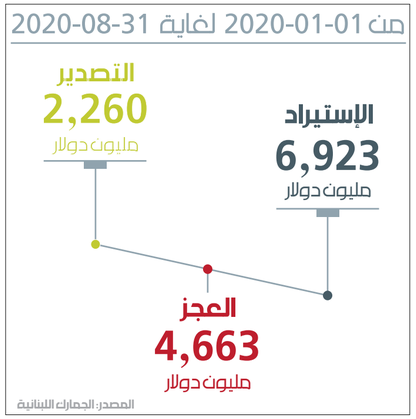

ابرز الواردات (ملايين الدولارات)	
غاز أويل	1080.4
بنزين عيار 98 أوكتان	482.6
أدوية	367.7
سبائك (ذهب)	341.8
فيول	302.3
منتجات مناعية	244.5
أبقار	150.3
قمح	105.4
ماس غير مشغول	83.5
بوتان	73.4
أرز	64.4
عنفات	62.6
سيارات سياحية مستعملة كبيرة فوق 3000	61.6
ذرة	60.5
سكر مكرر	60.3
بنزين عيار 98 أوكتان	48.6
ماس	45.5
قضبان من حديد أو صلب غير خلائط	45.2
سيارات سياحية مستعملة	42.1
محضرات معدة لتغذية الرضع أو لصغار الأطفال	40.1

المصدر: الجمارك اللبنانية

محمد وهبة

اللبنانيون يستهلكون ذاتهم. سقف طموحاتهم لم يعُد يتجاوز البحث عن الغذاء، واستدامة العمل، والهروب من لعنة «كورونا». استهلاك الذات يتحوّل إلى معركة وجود في بلد غير منتج أصلاً ولم يكن يعتمد إلّا على تدفقات الأموال واستيراد السلع مقابل تصدير محدود لبعض أنواع الخدمات والسلع. ويصبح الأمر أسوأ بكثير عندما يُتزل المجتمع في مواجهة الاحتكارات التجارية. فالأزمة لا تدفع الأفراد والأسر حصراً إلى تبنّي سلوك البقاء على قيد الحياة، بل هي تحفّز التكتلات التجارية أيضاً نحو زيادة التركّز الاحتكاري والحفاظ على قيمة المخزون في مواجهة تقلّبات سعر الصرف. بين الطرفين، نُفترض أن تمثّل الدولة عامل التوازن الوحيد في معركة الوجود هذه. تدخّلها يعدّ أكثر حيوية لذوي المداخيل الأدنى أو الذين يعيشون تحت خطوط الفقر، أي الشرائح الأكثر تأثراً بالأزمة. والأمثلة عن تدخّل الدول لتصحيح الانحرافات الناتجة من الأزمات، متوافرة وحقيقية بمعزل عما إذا كانت الأزمات قابلة للتفسير أيديولوجياً، أو اعتُبرت بمثابة استثناء عن القواعد المتّبعة. ففي أعقاب الانهيار المالي العالمي في نهاية 2008، وضعت سلطات الولايات المتحدة يدها على أكبر المصارف التجارية في أميركا بهدف تخليصها من الأصول المسمومة وإنقاذ اقتصادها من تبعاتها. وفي مواجهة تداعيات «كورونا» التي أدّت إلى قصور الإنتاج والعمل، تدخّل الكثير من الدول عبر التوسّع النقدي من أجل الحفاظ على نشاط حركة العرض والطلب. بالنسبة إلى لبنان، أصل التدخّل أهمّ من نجاح هذه التدخلات وصوابها أو فشلها. عموماً، تدخّل الدولة ينطوي على أهداف تصب بشكل نسبيّ فئات المجتمع من أفراد عاملين أو رؤوس أموال على شكل تكتّلات تجارية وصناعية. أما في لبنان، فالمشكلة أن النصيب الأكبر من التدخّلات يميل دائماً لمصلحة التكتلات التجارية والصناعية المتحالفة مع قوى السلطة. ففي ظلّ الأزمة النقدية – المالية – الاقتصادية التي انفجرت قبل نحو سنة، امتنعت السلطة عمداً عن التدخّل لفرض قيود شرعية ونظامية وهادفة وعادلة على حركة السحب والتحويل. تركت الأمر على عاتق المصارف ومصرف لبنان، ما أدّى إلى تهريب الأموال. وامتنعت أيضاً عن فرض القيود على حركة الاستيراد والتصدير. وفي هذا الوقت، تدخّل مصرف لبنان مُمعناً في التوسّع النقدي حتى ارتفعت الكتلة النقدية المتداولة أكثر من 6474 مليار ليرة في نهاية أيلول 2019 إلى 25570 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2020.

> **الأزمة لا تدفع الأفراد والأسر حصراً إلى تبنّي سلوك البقاء على قيد الحياة، بل تحفّز التكتلات التجارية أيضاً نحو زيادة التركّز الاحتكاري**

أتى ذلك في وقت يحتاج فيه لبنان والمقيمون فيه إلى كلّ دولار من أجل معركة البقاء على قيد الحياة. وقد نتج من سلوك السلطة اللامبالي فوضى شبه منظّمة في الاستيراد والتصدير. فرغم أن استيراد الأرز مدعوم، إلّا أن السلطة وقفت متفرّجة إزاء تصدير كميات غير قليلة منه. كذلك صدّرنا قطعان الغنم، فيما ارتفعت أسعار اللحوم الطازجة أكثر من أربعة أضعاف. حتى أننا صدّرنا البنّ المحمّص وزيت السمسم... ولم تكتفِ السلطة بهذا الانزلاق في هذا المسار اللامبالي، بل كانت متفرّجة أيضاً على تصدير قسم من المنتجات التي نصنعها محلّياً والتي نحتاج إلى استهلاكها بدلاً من استيرادها. أمّا الأصول التي استوردها لبنان سابقاً بتمويل من دولارات الودائع المحجوزة في المصارف اليوم، فقد تحوّلت إلى فرصة للحصول على الدولارات الطازجة في عزّ الإفلاس. لم تدخل هذه الدولارات إلى لبنان. فقد صدّرنا أكثر من 880 مليون دولار من سبائك الذهب واللؤلؤ والألماس.

في عزّ عملية نزف الأصول التي يتعرّض لها لبنان، لم يُنتج البلد إلّا القليل القابل للتصدير والاستغناء عن استهلاكه محلياً. فخر الإنتاج اللبناني أصبح خردة الحديد والألمنيوم، وبعض صادرات الأدوية والفواكه والخضر المعلّبة والكتب والمياه ومستحضرات التجميل. وهذا ما يعيد إثارة مسألة أساسية تتعلق ببنية هذا النموذج الاقتصادي الذي كان قائماً على سياسات قاتلة للنشاط الاقتصادي عبر أدوات مالية فقط. كان الهدف أن يبقى النموذج قادراً على جذب رؤوس الأموال من أجل تمويل الاستيراد. بمعنى آخر، جرى تحويل المجتمع إلى آلات استهلاك هائلة تحصل على السلع بسعر مدعوم عبر ثبات الليرة مقابل الدولار. جرى تحويله إلى مجتمع كسول لا يليق به العمل ولا الإنتاج.

لذا، المطلوب اليوم، ليس فرض قيود على حركة رؤوس الأموال فقط، بل فرض قيود واضحة ومشدّدة على حركة الأصول والسلع أيضاً، خصوصاً أن هناك سلعاً تمثّل حاجة أساسية لاستمرار المجتمع ولمنع النزف في الودائع الاحتياطية التي يملكها مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. في أوقات كهذه، يُفترض أن ينطوي سلوك السلطة على مرونة كافية للتعامل مع الأزمة، لا أن تصبّ أهداف تدخّل الدولة لمصلحة التكتلات التجارية والتركّز الاحتكاري. أمّا الخروج من الأزمة فليس ممكناً من دون تدخّل أيضاً في اتجاه تحويل المجتمع الكسول إلى مجتمع منتِج. أيّ اقتصاد لأيّ مجتمع نريد؟

ابرز الصادرات (ملايين الدولارات)	
سبائك ذهب	791
ماس غير مشغول	63,9
خردة	92,4
حمض فوسفوريك وأحماض بولي فوسفوريك	29,7
أدوية	29,3
لؤلؤ مستنبت	28,4
رصاص نقي	26
تبغ بأصلاعه	25,3
فواكه وثمار محضرة بطريقة أخرى أو محفوظة	25,1
عنفات تتجاوز قوة دفعها 25 KN (322)	25
كتب	23
حيوانات حية من فصيلة الضأن (الغنم)	21,6
مستحضرات تجميل أو زينة (الوقاية من الشمس والتسمير والعناية بالأيدي والأقدام)	20,4
عطور ومياه تعطير	16,7
فوط وواقيات صحية، حفاضات الاطفال وأصناف مماثلة	16,5
مجموعات توليد الكهرباء ومغيرات دوارة للتيار الكهربائي	16
محركات تزيد قدرتها عن 375 KVA	15,1
حلى و مجوهرات وأجزاؤها، محتوية على أحجار كريمة أو شبه كريمة	14,8
خضر محضرة أو محفوظة بغير الخل أو حمض الخليك، غير مجمدة	14,1

المصدر: الجمارك اللبنانية

«الخردة» فخر الإنتاج اللبناني

في الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية صدّر لبنان خردة بقيمة 92.3 مليون دولار. الخردة التي يصدّرها لبنان هي عبارة عن خردة حديد وخردة ألمنيوم، ومجموع قيمة هاتين السلعتَين يمثّل نحو 5% من مجمل الصادرات اللبنانية.

إدمان على «اختبار الحمل»

بعض أنواع السلع المستوردة تترك انطباعاً حقيقياً عن صورة المجتمع. فالتمويل لم يكن متوافراً بكلفة مقبولة، والأراضي أيضاً كانت منفوخة الأسعار، ما أدّى عملياً إلى خفض القدرة التنافسية للصناعة، لكن ليس مفهوماً أن تبقى الصناعة اللبنانية بدائية إلى حدّ ما وتقتصر على الصناعات التحويلية من أبرزها الصناعات الغذائية. من أبرز الأمثلة، أن لبنان يستورد «كواشف حمل» بقيمة 36.8 مليون دولار. اللبنانيون مدمنون على اختبارات الحمل ولا أحد مستعدّ لتصنيع هذا المنتج.

تهريب الأرزّ

بين مطلع عام 2020 ونهاية آب من السنة نفسها، استورد لبنان 107 آلاف طن من الأرزّ بقيمة 64.4 مليون دولار، لكنه صدّر 20.6 ألف طن من الأرزّ الذي يحمل المواصفات نفسها بقيمة 13.4 مليون دولار. واردات الأرزّ باتت مدعومة اعتباراً من مطلع تموز الماضي، لكن لا يجب تبرير منع التصدير بوجود الدعم، فالمخزون الذي كان متوافراً قبل صدور قرار الدعم، لا يجب التفريط به، لأنه يمثّل سلعة غذائية أساسية للبنانيين تُستورد من الخارج ويُدفع ثمنها بالدولارات القليلة المتوافرة لدى مصرف لبنان. تصدير الأرزّ هو بمثابة تهريب للسلع تقوم بها التكتلات التجارية من أجل الحصول على دولارات طازجة يرجّح أنها أُودعت في مصارف خارجية بدلاً من تحويلها إلى لبنان.

لماذا نصدّر البنّ؟

السؤال سببه أن الجمارك اللبنانية لا تميّز بين البنّ الأخضر الذي نستورده وبين البنّ المحمّص الذي يصدّر إلى الخارج. بمعنى آخر، إن بعض المحامص اللبنانية تستورد البنّ الأخضر وتقوم بتحميصه وتعليبه ثم بيعه في السوق المحلية وتصديره إلى الخارج أيضاً. هذه العملية من أبسط أنواع الصناعات وأكثرها بدائية، وكلفتها على لبنان تبلغ 11.4 مليون دولار وهي تساوي قيمة الفرق بين الواردات والصادرات، لذا فإن السؤال الأساسي بالنسبة إلى هذه السلعة يتعلق بما إذا كانت قيمة مبيعات التصدير تدخل إلى لبنان. فالواضح أننا نستردّ نصف قيمة الواردات، لكن أين يذهب النصف الباقي؟

تصدير المنتجات «المحلية»

لبنان استورد في الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية نحو 32.9 مليون دولار مقابل صادرات بقيمة 16.5 مليون دولار من منتجات الفوط الصحية والحفاضات وأصناف مماثلة. هناك مصانع محلية تنتج هذه الأنواع من السلع، ولكن لبنان لا يزال يستورد من الخارج ضعف ما يصدّره. ربما لم تعد هناك حاجة للاستيراد إذا كانت المصانع المحلية قادرة على تلبية الطلب المحلي، فإذا تبيّنت صحّة ذلك، يمكن التخفيف من العجز التجاري عبر الترويج للماركات المحلية المصنوعة.

وما ينطبق على الحفاضات والفوط والصحية وسواها، ينطبق أيضاً على مستحضرات العناية بالشعر ومستحضرات التجميل. فلبنان يستورد من هذه السلع أكثر بكثير مما يصدر. قدرته على إنتاج هذه السلع وتصديرها وبيعها في الخارج، تعني أن الإنتاج اللبناني سيزداد وستتوسع مبيعاته المحلية بالتزامن مع التغيرات التي ستطرأ على سلوك المستهلكين المحليين، أي عندما ينخفض الطلب على «الماركات» التي تستورد حالياً.

لبنان يصدّر الضأن

كان لافتاً أن لبنان يصدّر قطعان الضأن أو الغنم. فاللحوم الحيّة مثل البقر والغنم واحدة من السلع الأساسية في سلسلة الغذاء اللبناني، وبالتالي كان يُفترض الحفاظ على أكبر كمية من هذه اللحوم بهدف تأمين الغذاء للمقيمين في لبنان. لكن في ظلّ الفوضى، تبيّن أن هذه التجارة أكثر من مربحة. ففي الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية، استورد لبنان 74752 رأساً من الضأن بقيمة 9.2 ملايين دولار، أي بقيمة 123 دولاراً للرأس الواحد. وفي المقابل صدّر نحو 83250 رأساً من الضأن بقيمة 21.6 مليون دولار، أي بقيمة 260 دولاراً للرأس الواحد. فمن الواضح أن هدف التصدير هو تحقيق الأرباح، إلّا أنّ هذا الأمر يفرض البحث في كلفة تربية هذه الكمّيات من المواشي، سواء أتت من الخارج أو استولدت في الداخل. ففي مقابل تمويل كلفة استيرادها، سدّد المجتمع اللبناني كلفة تربيتها بالأعلاف المستوردة أيضاً بدولارات «فريش».

تفريغ مخزون سبائك الذهب والألماس

يبلغ صافي قيمة استيراد وتصدير سبائك الذهب والألماس غير المشغول واللؤلؤ غير المصنّع، نحو 410.9 ملايين دولار خرجت من لبنان. فقد استوردنا ما قيمته 554 مليون دولار، وصدّرنا بقيمة 965 مليون دولار من المعادن والمجوهرات الثمينة بشكلها الأولي، أي غير مصنّعة أو مشغولة. وتصديرها بشكلها الأولي يشير بوضوح إلى أن الهدف يكمن في بيعها خارج لبنان والاستفادة من الدولارات في حسابات خارجية لا يرجّح أنها دخلت إلى لبنان.

مؤشر

كيف تنعكس إعادة تقييم سعر الصرف على الدين العامّ ونسبته إلى الناتج؟

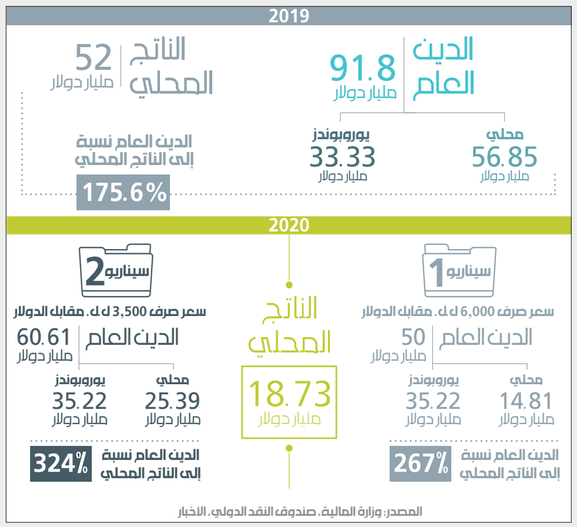

الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن صندوق النقد الدولي تشير إلى أنه بات يُعتمد متوسطٌ لسعر صرف الدولار في لبنان بقيمة 6000 ليرة. ما يعني أن حجم الخسائر سيختلف وتوزيعها أيضاً سيتغيّر في ظل المؤشرات المعيارية التي يعتمدها الصندوق من أجل وضع الدين العام على مسار الاستدامة والقدرة على خدمته.

حتى الآن لم يصدر رقم رسمي عن متوسط سعر الصرف الفعلي في لبنان، لا من مصرف لبنان المعنيّ الأول بهذا الأمر، ولا من الجهات الرقابية الخارجية. لكن ظهرت في التقديرات الأخيرة الصادرة عن صندوق النقد الدولي، بضعة مؤشرات من بينها النموّ الاقتصادي وحجم الناتج المحلي الإجمالي... تفكيك هذه الأرقام وإعادتها إلى ما كانت عليه في السنة السابقة بعد تنزيل معدلات الانكماش في الناتج، أظهر أن الصندوق أعاد تسعير قيمة الناتج المحلي تبعاً لسعر صرف مختلف عن السعر الوسطي المعتمد خلال السنوات الماضية (كان 1507,5 ليرات وسطياً)، أي احتسب الناتج على أساس سعر صرف يوازي 6000 ليرة مقابل الدولار وانخفض من 52,5 ملياراً إلى 18,7 مليار دولار مترافقاً مع تضخّم في الأسعار بمعدل 85,5% وتراجع في الناتج الفردي من 7660 دولاراً إلى 2740 دولاراً، بالإضافة إلى عجز في الحساب الجاري بقيمة 3 مليارات دولار.

وفي حال اعتُمد هذا الرقم بشكل رسمي من الصندوق نفسه، علماً بأن هناك معطيات تشير إلى أن الصندوق لم يحسم قراره بهذا الشأن بعد ولهذا هو متردّد في الإقرار باعتماد سعر الصرف يساوي 6000 ليرة مقابل الدولار، فإن التعاطي مع مسألة تحديد الخسائر وتوزيعها، يصبح أمراً مختلفاً. فمن أهمّ المؤشرات المعيارية التي يتعامل معها الصندوق باعتبارها أساسية في أي عملية لإعادة هيكلة دين بلد ما، هي نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي لا يجب أن تكون أعلى من 100%، بل يجب أن تكون أقلّ. الحدّ الأقصى الذي يرى أن هذا المؤشّر هو الأساسي من أجل التعامل مع استدامة الدين وقدرة الدولة المعنيّة على الاستمرار في خدمته.

إذاً، ماذا تعني إعادة احتساب الدين على أساس سعر صرف يوازي 6000 ليرة نسبة إلى الناتج؟

في السنة الماضية، كانت نسبة الدين إلى الناتج تصل إلى 175,6% بحسب ما ورد في خطّة التعافي الحكومية التي أنجزتها الحكومة بالتعاون مع «لازار» وبالتشاور من تحت الطاولة مع صندوق النقد الدولي. كانت الخطّة تشير إلى أن نسبة الدين إلى الناتج ستتراجع تدريجياً إلى 102% في عام 2020 وصولاً إلى 99,2% في عام 2024. وبموازاة ذلك، سيرتفع سعر صرف الدولار من 1507,5 ليرات وسطياً إلى 3500 ليرة في عام 2020 و4082 ليرة في عام 2023 و4297 ليرة في عام 2024. طبعاً هذا الأمر محتسب على أساس اقتطاع بنسبة 75% على سندات اليوروبوندز، و40% على سندات الليرة اللبنانية، فضلاً عن مجموعة مؤشرات أخرى محتسبة من أجل تصحيح ميزان المدفوعات (تصحيح الحساب الجاري بشكل أساسي)، ودراسة قابلية الإيرادات والنفقات الحكومية من أجل الاستمرار في تمويل العجز.

في ذلك الوقت كانت قيمة سندات اليوروبوندز تبلغ 31,3 مليار دولار (مع الفوائد المتراكمة عليها اليوم والتي لم تُدفع فإنها زادت بقيمة 2,2 مليار دولار). كما أن هناك نحو 3 مليارات دولار هي عبارة عن ديون لدول أو منظمات دولية، ويضاف إليها أيضاً الديون الصادرة بسندات ليرة لبنانية بقيمة 84701 مليار ليرة، والتي زادت هي أيضاً بقيمة تصل إلى 2,1 مليار دولار. في المجمل باتت قيمة الدين توازي 142,000 مليار ليرة (94,19 مليار دولار) في نهاية آب 2020 من دون أي اقتطاع ومن دون إعادة تقييم سعر الدولار مقارنة مع 135,946 مليار ليرة (90,1 مليار دولار) في نهاية 2019 حين كان الناتج المحلي الإجمالي يوازي 79173 مليار ليرة (52 مليار دولار)، إلا أنه بعد احتساب سعر الصرف الجديد، أي 6000 ليرة لكل دولار، وبعد الانخفاض الهائل في قيمة الناتج، ستصبح نسبة الدين إلى الناتج أكثر من 267%، وبالتالي فإن نسبة الاقتطاع ستصبح أكبر بكثير من أجل خفض نسبة الدين إلى الناتج إلى أقلّ من 100%، وفي حال اتبعنا خطة الحكومة في اقتطاع الدين (70% على اليوروبوند و40% على الدين المحلي)، سيبقى لدينا دين بقيمة 19,43 مليار دولار أي 103% من الناتج المحلي.

هذا الأمر لن يكون له أثر كبير على هذه النسبة فقط، بل سيكون انعكاسه أكبر على حجم الخسائر اللاحقة بموازنة مصرف لبنان، وبموازنات المصارف. هذه الفجوة كلما كانت أكبر بالعملات الأجنبية، كان الأثر الناتج عن إعادة تقييم سعر الصرف، أكبر عليها. فالدولار المتوجب على المصارف للمودعين كان سعره على سبيل المثال 1507,5 ليرات، ثم أصبح يُدفع اليوم على سعر المنصة المحدد بقيمة 3900 ليرة، ولكنه سيُدفع 6000 ليرة إذا اعتُمد هذا السعر عند توحيد الأسعار التي يطلبها صندوق النقد الدولي كشرط أساسي ومسبق لأي برنامج معه. الاقتراض من الصندوق بالدولار مرتبط أصلاً بشروط الصندوق المسبقة.

مصرف لبنان ملك «السياسات المستترة»

ماهر سلامة

لن يكون سهلاً إحصاء تلك الجوائز التي «حصدها» مصرف لبنان خلال فترة الحاكم رياض سلامة. ولن يكون سهلاً أيضاً العثور على ورقة رسمية تحدّد سياسات مصرف لبنان وتوجهاته والأهداف المنوي تحقيقها بعمقها الاقتصادي والاجتماعي. طوال السنوات التي قضاها سلامة في منصبه لغاية اليوم كانت هذه السياسة والتوجهات سائدة بقوّة النظام السياسي الذي لم يكن يسائل أو يحاسب أو حتى يواجه. كان تثبيت سعر صرف الليرة أمراً من الثوابت التي لم يكن يجب النقاش فيها. لا سلامة ولا غيره صارح اللبنانيين بالهدف من هذا التثبيت وبكلفته ولا بالأدوات التي تسخّر من أجله ولا بالأهداف الثانوية... كل ما نعلمه هو أن هذه السياسة وصلت اليوم إلى مرحلة «الانهيار»، وأن كلّ المصارف المركزية حول العالم تكشف عن سياساتها وتوجهاتها علناً، إلّا في لبنان حيث السلطة السياسية تتآمر وتتواطأ مع السلطة النقدية من أجل إبقاء السياسات والتوجهات «مستترة». حتى في عزّ الانهيار لا أحد يعلم ما هي توجهات مصرف لبنان لإدارة الأزمة. بدلاً من الصراح الذي يُسمع كل أربعاء في جلسات المجلس المركزي عن غياب الحكومة عن إدارة الأزمة، فليتجرأ سلامة أو أيّ من نوابه على الكشف عن توجهات المصرف وعن أدوات مواجهة الانهيار

التواصل مع العموم: شفافية

عندما تنفصل السياسة النقدية عن باقي السياسات وتتسلّح باستقلاليتها التامّة حتى عن السلطة السياسية، تغيب الشفافية عن أدائها، وتصبح وجهتها مجهولة، فيما يتصدّر أولوياتها التفرّد بقيادة السياسات المالية والاقتصادية والهيمنة عليها. لذا، لا يُحبّذ أن تحظى السياسة النقدية بهامش واسع من الاستقلالية من دون أن تقوم بالحدّ الأدنى من الأداء العلمي المستند إلى البحث والتخطيط. في العادة تكون توجّهات السياسات النقدية واضحة بغاياتها، ومفهومة من الجمهور ومُقنعة للأسواق المالية وللقطاعات الاقتصادية. هذا هو المسار الذي ترسمه المصارف المركزية حول العالم: وضع الأهداف، تحديد الأدوات، وآليات التنفيذ. في لبنان القصّة مختلفة، لأنّ مصرف لبنان يميل إلى هيمنة السياسات النقدية على باقي السياسات ضمن أهداف متعدّدة ليست محصورة بالأمور الاقتصادية بل قد تشمل

> مارفين غودفريد: إن البنك المركزيّ يحرص على ضمان ان تكون ردود فعل الاسواق على السياسة النقدية اكثر قابلية لتنبؤاته
>
> هناك ادلة متزايدة في الابحاث تدعم فكرة ان شفافية وضع الاهداف الكميّة والتواصل حول الاستراتيجيات تعزّز فعالية السياسة النقدية

أموراً سياسية أيضاً.

منذ منتصف التسعينيات بدأت تتعمّم فكرة تواصل المصارف المركزية مع عامة الشعب. الدافع وراء هذه الفكرة يتعلّق بميل المصارف المركزية إلى الحفاظ على شفافية في عملها ليكون واضحاً ومفهوماً من قِبل السلطة السياسية والأسواق. إذ إن الشفافية ترتبط بشكل وثيق بالحفاظ على استقلالية البنك المركزي. هذا الاتّجاه بدأت تسلكه الأنظمة السياسية منذ الثمانينيات نظراً لكون السلطة النقدية غير منتخَبة، بل هي معيّنة من قِبل السلطة السياسية التي تحدّد للبنك المركزي أهدافاً عريضة انطلاقاً من رؤيتها لمعدّلات البطالة والتضخّم في الاقتصاد.

وفي المقابل سعت هذه الأنظمة لضمان أن تكون السلطة النقدية شفّافة في عملها واختياراتها فتتحمّل مسؤولية أفعالها في حالتَي النجاح أو الفشل.

الفعالية: اهداف واستراتيجية

وإضافة إلى الشفافية، يرسم البنك المركزي أهدافاً أخرى في إطار علاقاته مع الأسواق المالية. فهو يريد أن تكون لديه زيادة في فعالية السياسات النقدية، وهذا الأمر لا يحصل من خلال إعلام الشعب بالقرارات التي يُصدرها، بل أيضاً من خلال شرحها وتوضيح المتوخّى منها.

في هذا الإطار يشير الباحث الاقتصادي مارفين غودفريد إلى الآتي: «جاعلاً نفسه أكثر قابلية للتنبؤ للأسواق، إن البنك المركزي يحرص على ضمان أن تكون ردود فعل السوق على السياسة النقدية أكثر قابلية لتنبؤاته. وهذا يؤدّي إلى قيام البنك بعمل أفضل يتناسب مع دوره في إدارة الاقتصاد». وفي وقت يفقد فيه الفرض من إجراء السياسات النقدية عبر المفاجأة، يمكن تنسيق ردود فعل السلوك الاقتصادي، على صدمات الاقتصاد، مع المسار الذي يراه البنك المركزي مناسباً، وذلك من خلال التحكّم بتوقّعات الأسواق حول الأهداف المرجوّة من هذه السياسات.

يمكن القول في هذا المجال إن زيادة التواصل من قبل البنك مع السوق تخفّف من الانقسامات حول الإشارات التي تحملها تصرفاته، ما يجعل سلوك الأسواق يتماشى مع أهداف سياساته النقدية.

ويمكن أن يكون التواصل على شكل إفصاح البنك المركزي عن أهدافه واستراتيجيته، ما يُسهم في المساعدة على تحديد حالة استقرار الاقتصاد (steady state)، وهي الحالة التي يميل إليها تلقائياً بعد تلاشي آثار الصدمات الاقتصادية. أما إعلان الاستراتيجية، فيكون لتوضيح الطريقة التي تعمل من خلالها السياسات النقدية خارج حالات استقرار الأسواق، وهي تحدّد كيف تكون استجابة هذه السياسات للصدمات من أجل تسهيل انتقال الاقتصاد إلى حالة الاستقرار. وبهذا يجعل التواصل عملية التعديل الاقتصادي أسرع وأقل إيلاماً، خصوصاً عندما تتضح المبادئ التي تقوم عليها استراتيجية البنك.

هناك أدلة متزايدة في الأبحاث تدعم فكرة أن شفافية وضع الأهداف الكميّة والتواصل حول الاستراتيجيات تعزّز فعالية السياسة النقدية، خصوصاً عندما تكون الأهداف كميّة مثل تحديد نسبة التضخم. فمثلاً يؤكّد بحث لـ«اندرو ليفين» وآخرين (صدر في عام 2004)، وآخر لـ«رافيد جونسون» (صدر في عام 2002)، أنه بنتيجة تحديد استقرار الأسعار (price stability) وإعلان النسبة المطلوبة للتضخّم، تنخفض التوقعات حولهما في السوق لتكون متناسقة مع ما يطمح إليه المصرف المركزي.

المسار اللبناني مجهول

في لبنان، ليس هناك مسار واضح عن الاتجاه الذي ستسلكه السياسات النقدية. فمصرف لبنان لا يقوم بأيّ تواصل علنيّ مع الأسواق باستثناء اللقاءات الشخصية، واللقاءات مع التكتلات التي يستعملها كأدوات لتحقيق سياساته مثل جمعية المصارف. غالبية هذه اللقاءات تندرج في إطار غير عام، ولا تصدر عنها معلومات رسمية، وهي تتمحور حول آليات وقنوات تبادل المصالح والمنافع بين مصرف لبنان وباقي الأطراف. لذا لا يتعلّق الأمر برسم سياسات والدفاع عنها في مواجهة أصحاب القوّة في النظام، ولا ينحصر الأمر بالتعاميم التي تصدرها السلطة النقدية، والتي يجب أن تستند إلى سياسات وتوجهات واضحة. سلوك مصرف لبنان في الأزمة يعدّ من أبرز الدلائل على هذا الأمر. فهو اليوم، بات يترك التصريحات المتعلّقة بسياساته النقدية لـ«زواره». آخرهم كان جمعية المودعين المنشأة حديثاً التي زارته ونقلت عنه أن هناك 10 مليارات دولار مخزنة في المنازل «ما يستوجب وضع آلية تنظيمية جديدة لإعادة الثقة بالمصارف ومن ضمنها إعداد لمشروع عملة لبنانية رقمية، خلال سنة 2021، تساعد على تطبيق SYSTEM CASHLESS ما يتيح تحريك سوق النقد محلياً وخارجياً». إذاً، هل هذه هي توجهات سلامة لإدارة الإفلاس؟ أما التعاميم التي يصدرها مصرف لبنان، فغالبيتها تكون غير واضحة وتحتاج إلى «فكّ شيفرة» لفهم ما بين أسطرها. وباستثناء ذلك، تنعدم آلية التواصل مع الجمهور وحتى مع السلطات السياسية (باستثناء بعض الدعوات إلى مجلس النواب التي لم تتمخض عن شيء سوى عن دفعه إلى تبرير ما يقوم به بدلاً من مساءلته). فهو لا يُصدر إعلانات سنوية عن أهدافه لجهة تحقيق نسب تضخم معينة وتوفير الوظائف، ولا يوضح استراتيجياته للوصول إلى هذه الأهداف. وحتى إنه لا يصدر شرحاً للتعاميم، للإشارة إلى ما يحاول الوصول إليه من خلالها، ولا يقدّم تقييماً للوضع الاقتصادي في البلد، بل غالباً ما كان يكتفي بتصريحات تتحوّل إلى لازمة يتم ترداها من ورائه ببغائياً مثل «الليرة بخير»، «لا داعي للهلع»، «سنحافظ على الاستقرار»... كل هذه العبارات التي سمعناها في السنوات الماضية توجب اليوم العودة إلى المساءلة التي تمارسها السلطة السياسية التي عيّنت السلطة النقدية وأتاحت لها هذا الكمّ من الاستقلالية بلا محاسبة.

وجهات نظر

الإنتقال إلى المستقبل يتطلب محاسبة على الماضي

روي بدارو *

ذهب لبنان الذي عرفناه مع الريح. رحل إلى غير رجعة آخذاً معه نموذجاً سياسياً، اقتصادياً، أكرم البعض وحرَمَ البعض الآخر. أوجد هذا النموذج طبقة وسطى ضمِنت استمراريته وشكّلت له حزام أمان. فبذخ اللبنانيون، جميع اللبنانيين، على حساب بعضهم البعض وعلى حساب أجيالهم القادمة، فعاشوا في الطبيعة فساداً وقتلوا المستقبل من أجل الحاضر والآني.

نحن راهناً، أمام خيارات سياسية واقتصادية دقيقة بدأنا باحتساس آلامها، علماً بأنها مصيرية ووجودية. بدأ يظهر مفترق الطرقات الذي سيحدّد، ليس فقط مصير لبنان، إنّما أيضاً بعض التوازنات داخل المسرح الإقليمي. لبنان بلد صغير، مناعته ضعيفة، وليس بإمكانه أن يواجه العواصف التي تهبّ في الشرق الأوسط من دون أن يكون قد عالج مسبقاً أنشطاراته الداخلية وتوصّل إلى عقد اجتماعي جديد يحافظ على التعدّد والخصوصية ويضمن وحدة الأرض والشعب.

إنّ الأسس المقصودة هنا، ضرورية لمعرفة كيفية فهم الانهيار الحاصل بعمقه وبجميع جوانبه السياسية والمالية من أجل الشروع بمعالجته، آخذين في الاعتبار أن وتيرته المتصاعدة ستؤدّي في حال عدم الاعتراف والمواجهة إلى تفتيت البلد وشعبه.

إذا أردنا بناء اقتصاد جديد، علينا ابتكار هويّة شاملة وتحديد مهامها، انطلاقاً من جغرافيا الأورو - شرق أوسطية، من تاريخ عابر للحدود، ومن مشروع إنساني جامع للأشخاص والمجموعات. تحديد المشروع ونهائيته مرتبطٌ بالسياسات المنوي أخذها لامتصاص الخسائر.

وقبل البحث في تكوين المشروع وبنائه، علينا الانطلاق، من جهة، من توجّه فلسفي - سياسي - مجتمعي، ومن جهة أخرى من موقع اقتصادي وهو موضوع ورقتنا، مبني على قاعدة رقمية علمية ومتينة تفسّر وتحدّد خسائر الحقبات السابقة وأسبابها. بناء عليه، علينا إضافة معايير توزيع الآلام - نعم الآلام - على المكوّنات المجتمعية التي تسبّبت بها الدولة، ممثّلة بسلطاتها وبشراكة الأشخاص الذين صنعوا قراراتها، بالاتجاه والتضامن بينهم.

في هذا السياق، نفنّد سبع جهات، من المنتظَر أن يقع عليها حمل وتحمّل وزر الآ زمة والانهيار الذي تبعها:

- الدولة بجميع متفرعاتها.
- مصرف لبنان وجميع الهيئات التابعة له مباشرة، أو حتى التي له تأثير عليها.
- أصحاب المصارف، مجالس إدارتها، والمديرون التنفيذيون.
- كبار المودعين.
- الخاضعون للضرائب والرسوم حالياً ومستقبلاً.
- صغار المودعين.
- الأجيال القادمة.

بمعنى آخر، علينا ابتكار سياسات مالية ونقدية خلّاقة تحاكي واقعنا، وتفعّل تشمير أصول القطاع العام من دولة، بلديات، مؤسسات عامة... المقاربة المفصلية الفضلى، التي لم تتطرق إليها بطريقة جديّة وفعالة، لا خطّة الحكومة، ولا حتى بقية الخطط، ت دعو أولاً إلى خلق نموّ يتوزّع بعدالة وشفافية على المواطنين من دون تمييز، ومهما تطلب ذلك من تضحيات وفذلكات وابتعاد عن الايديولوجيات والسفسطائية الشعبوية المضللة. ففي حال اتفقنا على هذا المنحى، نكون سهّلنا على أنفسنا ليس فقط طريق الخلاص الاقتصادي، إنما أيضاً ترابط وتماسك نسيجنا الاجتماعي حفاظاً على وطن موحّد.

يكمن المبدأ الأساسي في اعتبار أن كلّ من أخطأ يجب عليه أن يدفع (تغريم الفاعل)، وأن يدفع نسبة لفداحة أخطائه. إضافة إلى ذلك، كل من شارك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عمداً أو سهواً، في أخذ القرار أو في تنفيذه، أو حتى عدم الاعتراض عليه عندما كان ذلك من ضمن صلاحياته.

هذه هي المعايير لمحاسبة سياسية، مالية، ومعنوية. منها محاسبة كلّ من تواطأ في رسم وتنفيذ سياسات مصرف لبنان الخارجة على ما يسمح به قانون النقد والتسليف نصاً وروحاً، بالإضافة إلى المصارف التي تمادت وخاطرت باستعمال المدّخرات، وأي وزير أو مدير عام أو مسؤول في القطاع العام بمعناه الواسع، أمعن في البذخ سواء عبر التوظيف أو الهدر والفساد.

هكذا، تكون المعضلة في التوافق، أو القبول، أو الرضوخ لمعايير هي نتيجة موازين قوى سياسية ومالية، داخلية وخارجية. والمبارزة ستجري على ساحة الشعب اللبناني الجريح، المُفقَر والمُستنفَد، بين من يؤيد المواجهة مع العالم المتقدّم ولو كان ذلك عبر إفقاره لمدى طويل، ومع من يقبل بلعبة الأمم بحسناتها وسيئاتها ولكامل مدّة التصحيح المالي والنقدي والاقتصادي. فقط بعد ذلك، يمكننا أن نعتبر أن لبنان دخل مرحلة الاستقرار السيادي، والاستقلال الفعلي في الممارسة وليس في الخطابات.

نعتبر أن كل جهة مسؤولة، ستتحمّل الواحدة تلو الأخرى، بدءاً بالجهة التي تتحمّل المسؤولية من أكبرها إلى أصغرها، كمن يصبّ في أكبر وعاء وصولاً إلى أصغر وعاء، إلى أن تُستنفَذ الكلف والآلام.

في اعتقادي وقناعتي، إن المسؤولية الكبرى تقع على الدولة ممثّلة بكل حكوماتها وبالنواب الذين صوّتوا على جميع الموازنات الذي تخطّى فيها العجز نسبة 5% من الناتج القومي، ثم على مصرف لبنان الذي أرسى قاعدة تثبيت سعر الصرف منذ تشرين الثاني عام 1997 على حساب المدّخرين والأجيال القادمة. أدّى ذلك إلى استهلاك مفرط بفوق بكثير إنتاجية الاقتصاد، وبالتزامن، أمعن مصرفُ لبنان بهذه السياسة رغم تحذيرات الجهات الدولية وقلّة قليلة من الاقتصاديين اللبنانيين من خارج البلاط. للتذكير، وافق مصرف لبنان وسهّل تمويل العجوزات لأسباب لا يجهلها أحد.

أما المصارف، فحدّث ولا حرج. إنها من غاص بالمخاطر البالغة عبر استعمال مدخرات اللبنانيين وغير اللبنانيين، وإقراض دولة فاسدة خدمة لسياسيين فاسدين واسترضاءً لحمايات معينة. لذلك، على المصارف أن تتحمّل كامل حصتها من المسؤولية المشتركة ولو تكلّفت الجزء الأكبر من رساميلها واستثماراتها الداخلية والخارجية. من أراد استقطاب المدّخرات عليه أن يتحلّى ويحافظ على رأسمال يكفي للمخاطر التي سيتّخذها وحوكمة رشيدة وشفافة.

وأخيراً، هناك كبار المودعين الذين تجب معالجة أوضاعهم بعيداً عن الاقتصاص أو المساءلة. هناك طرق خلّاقة يمكن من خلالها قلب المعادلة من خاسر - خاسر إلى رابح - رابح، خارج إطار «البيل-إن» (Bail In) التقليدي.

فإذا عدنا إلى مسؤولية الدولة بمعناها الشامل، يظهر أن تثمير أصولها ضروري ليس فقط للتعويض عن صغار المدخرين، إنما أيضاً لإطلاق قطار النموّ رافعة بالشباب وبجميع المواطنين.

اقتربت خطة التصحيح الحكومية من تحديد الخسائر، ولم يبقَ إلا تقدير المداخيل المنتظرة ضمن مرونة، وبشرط أن يكون المسرح السياسي مستقرّ، مُنقشِع، ومطمئِن على المدى الطو يل. ستتكوّن المداخيل من خلال تثمير أصول الدولة، ومن الرسوم والضرائب الذي ستستوفيها من الأفراد والشركات خلال ربع القرن المقبل، أي ممن يعمل حالياً، ومن سيوافق على المغامرة ويعمل لاحقاً. وهنا يجب إيجاد توازن دقيق بين الضرائب وقدرة تحمل الأفراد والمؤسسات، لئلّا نقتل قدرتهم على الاستمرار والنموّ في ظلّ انعدام تمويل مصرفي.

أتفهم جيداً أن البعض يرفض بيع أصول الدولة لإطفاء قسم من الخسائر التي تكبدتها الدولة ومصرف لبنان مجتمعين ومتضامنين، لأن هذه الأصول هي ملك جميع اللبنانيين وليس فقط المدخرين. إنما هي أيضاً تمثّل الفرصة ال داخلية الوحيدة لتثميرها، من دون بيعها، في تمويل النمو وخلق فرص عمل للشباب وإبقائهم في الوطن.

هذه المقاربة هي، في الوقت الحاضر، المقاربة الفضلى في إيجاد توازن دقيق بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة في دخولهم إلى سوق العمل. علينا اختيار معادلات بناءة والابتعاد عن النحر والانتحار.

يتضمن امتصاص الخسائر، بالإضافة إلى رساميل المصارف وأصولها، إعادة تقويمها في الوقت المناسب، المتزامن مع بدء مرحلة الإقلاع بالنمو، إذ إنه خارج هذا الإطار، سيلحق بهم وبالمدّخرين إجحاف، جراء انعكاس النمو أو عدمه، على كل بنود الميزانيات.

ومن أجل بناء وطن جامع وقابل للعيش، يجب أن نعوّل على تدقيق جنائيّ لجميع مرافق الدولة منذ الطائف حتى هذه اللحظة، علّنا ننتهي من الفساد السياسي المتجذّر في أخلاقيات الكثيرين.

تبدأ المحاسبة بتجميد جميع الأملاك الخاصة المنقولة غير المنقولة في لبنان وخارجه، لأيّ شخص يُشك به، من قبل هيئة خاصّة مشتركة تقنية - قضائية، تُنشأ استثنائياً وبسرعة قصوى بهذا الخصوص، وتضمّ إلى جانب لبنانيين شرفاء، طاقماً أجنبي أ يُشهد له بنزاهته وحياده، ومن ثم محاكمة عادلة وشفافة أمام عامة الشعب الذي يعدّ المصدر الأول للسلطات. هذه هي الخطوة الأولى والأهم لاستعادة الثقة داخلياً وخارجياً والتي ستمهّد نحو إعادة لبنان إلى المركز الذي نصبو إليه.

كل ما سبق هو من نسج خيال أشخاص يريدون بناء جمهورية تليق بهم وبأولادهم، ولا يمتّ بصلة إلى واقعنا المرير.

* اقتصادي

> يكمن المبدأ الاساسي في اعتبار ان كلّ من اخطأ يجب عليه ان يدفع (تغريم الفاعل) وان يدفع نسبة لفداحة اخطائه

تواقيع

الفدرالي الاميركي: استقرار الاسعار

في 27 اب الماضي، اصدر الاحتياطي الفدرالي الاميركي بياناً يحدّد فيه اهدافه وما تحقق منها خلال الفترة الماضية. وجاء فيه الاتي: «تلتزم اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة التزاما راسخا بالوفاء بتفويضها القانوني من الكونغرس لتعزيز الحدّ الاقصى من فرص العمل، الاسعار المستقرة، واسعار الفائدة المعتدلة طويلة الاجل. وتؤكد اللجنة مجددا حكمها بان التضخّم بمعدل 2٪ الذي يُقاس بالتغيّر السنوي في مؤشر الاسعار لانفاق الاستهلاك الشخصي، هو الاكثر تطابقا، على المدى الطويل. مع التفويض القانوني للاحتياطي الفيدرالي، وترى اللجنة ان توقعات التضخّم على المدى الطويل والمثبتة عند 2٪ تعزز استقرار الاسعار وتعديل معدلات الفائدة طويلة الاجل وتسهّل قدرة اللجنة على تعزيز الحدّ الاقصى من فرص العمل في مواجهة الاضطرابات الاقتصادية الكبيرة».

المركزي الاوروبي: العمالة الكاملة

يكشف البنك المركزي الاوروبي عن سياساته في منطقة اليورو، وهذه بعضها: «الحفاظ على استقرار الاسعار هو الهدف الاساسي لنظام اليورو والسياسة النقدية الموحّدة المسؤول عنها هذا النظام. وهذا منصوص عليه في معاهدة عمل الاتحاد الاوروبي، المادة 127. من دون المساس بهدف استقرار الاسعار يجب على نظام اليورو ايضا دعم السياسات الاقتصادية العامة في الاتحاد بهدف المساهمة في تحقيق اهدافه. وتشمل هذه الاهداف، من جملة امور اخرى، العمالة الكاملة (full employment) والنموالاقتصادي المتوازن. وتحدد المعاهدة تسلسلاً هرمياً واضحاً لاهداف النظام الاوروبي. يعطي اهمية قصوى لاستقرار الاسعار. كما توضح المعاهدة ان ضمان استقرار الاسعار هو اهم مساهمة يمكن ان تقدّمها السياسة النقدية لتحقيق بيئة اقتصادية موائية ومستوى عالٍ من التوظيف».

بنك إنكلترا: هذه هي الاهداف والادوات

«هدف سياستنا النقدية هو الحفاظ على استقرار الاسعار في المملكة المتحدة، مع مراعاة ذلك، فاننا ندعم السياسة الاقتصادية للحكومة، بما فيها اهدافها المتعلقة بالنموّ والتوظيف. وقد وضعنا السياسة النقدية لتحقيق هدف الحكومة المتمثل في ابقاء التضخم عند 2٪. تقرر لجنة السياسة النقدية (MPC) اي سياسات يجب تطبيقها للوصول الى هذا الهدف. والحفاظ على الاستقرار النقدي، نحتاج إلى التأثير على الظروف النقدية. وهذا يشمل، على سبيل المثال، مستوى اسعار السلع والخدمات وتوافر الائتمان. تقوم لجنة السياسة النقدية بهذا الامر حاليا بطريقتين رئيسيتين. اولاً، تحدد معدلات فائدة المصارف (وتتخذ خطوات لضمان تمرير هذه المعدلات الى الاسر والشركات). ثانيا، تستخدم شراء الاصول، المعروف ايضا باسم التيسير الكمي (Quantitative Easing)».

قراءات

مقال

14 مبادرة اقتراع ناجحة للحدّ من اللامساواة

برايت واكامو

بينما كانت الأنظار تتّجه نحو السباق على البيت الأبيض، فإن الناخبين في الولايات في جميع أنحاء البلاد، كان لهم قرار أيضاً في المقترحات الاقتصادية التي لها تداعيات هائلة على الـلا مساواة. في ما يلي 14 مبادرة اقتراع ناجحة ستساعد في تضييق الانقسامات للملايين.

زيادة الضرائب على الأثرياء والشركات

1) حققت سان فرنسيسكو انتصارين كبيرين في صراع الضرائب العادلة، بما في ذلك إجراء لزيادة ضريبة نقل العقارات على عمليات البيع التي تزيد قيمتها على 10 ملايين دولار.

2) إجراء ناجح آخر في سان فرانسيسكو ينصّ على زيادة الضرائب على الشركات التي تدفع لمديرها التنفيذي أكثر من 100 ضعف متوسط الرواتب في المدينة التي توجد فيها. تشرح زميلتي في معهد دراسات السياسات، سارا أندرسون، كيف سيشجّع هذا الاقتراح الشركات على تضييق فجوات الأجور مع تحقيق إيرادات لبرامج الحدّ من الفقر وعدم المساواة.

3) وافق الناخبون في مقاطعة «مولتنوماه» في ولاية «أوريغون» على خطة باسم «مرحلة ما قبل المدرسة للجميع» تموّل بضريبة على أصحاب الدخول المرتفعة في تلك المقاطعة. كما كتب زميلي روبرت الفاريز المقيم في بورتلاند، فإن هذا الانتصار التقدمي هو نتيجة لبناء تحالف فعال حول أهداف جريئة، من معالجة الفوارق العرقية في القدرة على الحصول على تعليم ما قبل المدرسة إلى دفع أجر معيشيّ للمعلمين.

4) مرّ اقتراح أريزونا رقم 08، الذي من شأنه زيادة الضرائب على الدخل فوق 250 ألف دولار لدفع رواتب أعلى للمعلمين وتحسين المدارس.

5) وافق ناخبو كولورادو على برنامج إجازة طبية وعائلية مدفوعة الأجر على مستوى الولاية، مموّل من ضريبة الرواتب.

على الجانب السلبي، رفض سكان إيلينوي التي تعاني ضائقة مالية تعديلاً دستورياً لاستبدال ضريبة الدخل «الثابتة» التنازلية بمعدلات تصاعدية متدرجة. وفشل آخر مخيب للآمال: اقتراح كاليفورنيا 15، الذي كان من شأنه أن يجمع الأموال للمدارس والحكومات المحلّية من خلال فرض ضرائب على العقارات التجارية والصناعية التي تزيد قيمتها على 3 ملايين دولار بقيمتها السوقية بدلاً من قيمتها عند الشراء.

حماية العمال

6) رغم المعارضة الشديدة من قطاعي المطاعم والسياحة، صوّتت أكثرية سكان فلوريدا لمصلحة رفع الحدّ الأدنى للأجور في الولاية إلى 15 دولاراً في اليوم.

> **رغم المعارضة الشديدة من قطاعي المطاعم والسياحة، صوّت أكثرية سكان فلوريدا لمصلحة رفع الحدّ الأدنى للأجور في الولاية إلى 15 دولاراً في اليوم**

7) في مدينة بورتلاند بولاية ماين، وافق الناخبون أيضاً على اقتراح برفع الحدّ الأدنى للأجور إلى 15 دولاراً.

في كل من فلوريدا وماين، تلقّت مقترحات رفع الأجور دعماً رائعاً بنسبة 60%.

على صعيد سلبي: وافق سكان كاليفورنيا على الاقتراح 22، وهو جهد تدعمه الشركات لإلغاء قانون الولاية الذي يطالب شركات Uber وLyft وDoorDash وغيرها من الشركات القائمة على منصات الإنترنت بتصنيف عمالها كموظفين يتمتعون بحقوق العمل الأساسية، بدلاً من متعاقدين مستقلين. أنفقت شركتا Uber و Lyft نحو 200 مليون دولار لكتابة قانون العمل الخاص بهما في ولاية كاليفورنيا وهما يستكشفان استراتيجيات مماثلة في ولايات أخرى.

الإسكان

8) بما أن البلاد تواجه طفرة في عمليات الإخلاء وحجز الرهن العقاري، تناولت عدة مقترحات اقتراع مشكلة التشرد والحاجة إلى سكن ميسور الكلفة. على سبيل المثال، وافق الناخبون في بورتلاند في ولاية «ماين» على تحديد سقف الإيجارات وزيادة حماية المستأجرين.

9) في مقاطعة كينغ، واشنطن، وافق الناخبون على اقتراح للسماح لسكان المقاطعة بتسجيل بيع أو تأجير أو نقل العقارات بقيمة أقلّ من قيمة السوق، إذا كان ذلك يتم لاستخدامها كسكن ميسور الكلفة.

10) وافقت سان فرانسيسكو على إجراء لاستخدام 487,5 مليون دولار من الضرائب على الممتلكات لتمويل إسكان المشردين ومرافق الصحة العقلية، بالإضافة إلى اقتراح لبناء 10,000 وحدة سكنية بأسعار معقولة.

رغم أزمة الإسكان الميسور الكلفة في الولاية، رفض الناخبون في كاليفورنيا الاقتراح 21 بشكل قاطع، والذي كان سيسمح للحكومات المحلية بفرض التحكم في أسعار الإيجارات على جميع المساكن المؤجرة التي يزيد عمرها على 15 عاماً.

العدالة في وسائل النقل

11) كما كتب زميلي باساف سين، فإن الحواجز التي تحول دون النقل العام «تجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة إلى الأشخاص - وخاصة الملونين والفقراء - لناحية القدرة على الوصول إلى الوظائف والمدارس والأماكن الأخرى التي يريدون الذهاب إليها». لسوء الحظ، استند العديد من مقترحات النقل العام في بطاقات الاقتراع لهذا العام إلى زيادات ضريبة المبيعات، والتي تقع بشكل كبير على عاتق الفقراء. استثناء مهم: في أوستن، تكساس، وافق الناخبون على خطة لزيادة الضرائب على الممتلكات لتمويل مشروع بقيمة 7 مليارات دولار لتوسيع خطوط الحافلات والسكك الحديدية في جميع أنحاء المدينة.

للأسف، في منطقة مترو بورتلاند، أوريغون، رفض الناخبون اقتراحاً لزيادة ضرائب الرواتب على الشركات التي تضم أكثر من 25 موظفاً لدفع أكلاف توسيع النقل العام.

المال في السياسة

12) بهامش ساحق (79% مقابل 21%) أنجح ناخبو ولاية أوريغون الإجراء 107، والذي سيحدّ من مساهمات الحملات الانتخابية وإنفاقاتها ويفرض مزيداً من الشفافية على إنفاق الحملات وتمويلها وعلى الإعلانات السياسية أيضاً.

الانقسام رقمي

13) في دنفر، وافق الناخبون على اقتراح للسماح لمدينتهم بتوفير خدمات الإنترنت والهاتف والتلفزيون كمرافق عامة. يجب أن يساعد هذا في تضييق «الفجوة الرقمية» في المدينة حيث يفتقر 20% من السكان إلى الولوج إلى شبكة الإنترنت. كما ينبغي أن يساعد في تخفيف الهيمنة الحالية لشركة Comcast و Century Link على السوق المحلية.

تجريم الفقر

14) في مقاطعة لوس أنجليس، صوت السكان لتخصيص 10% من عائدات المقاطعة لبرامج الاستثمار المجتمعي التي توفر بدائل للسجن. كان هذا من ضمن قائمة طويلة من إصلاحات العدالة الجنائية المهمة في بطاقات الاقتراع في جميع أنحاء البلاد.

في الجانب المحبط، رفض الناخبون في كاليفورنيا إجراءً كان من شأنه التخلّص من «الكفالة النقدية». الكفالة النقدية هي نظام يؤدّي إلى احتجاز الفقراء أثناء انتظارهم للمحاكمة لأسابيع أو حتى شهور.

** نُشر هذا المقال في موقع inequality.org

الاقتصاد الأميركي - بعض الحقائق

في ما يلي نعرض بعض الحقائق عن الاقتصاد الاميركي مقارنة مع المؤشرات العالمية

مايكل روبرتس

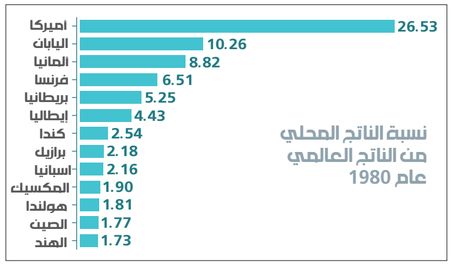

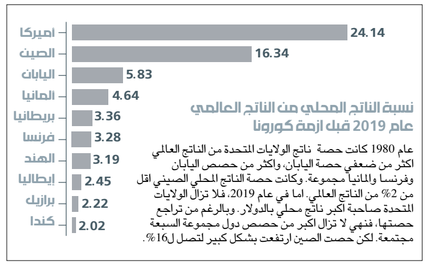

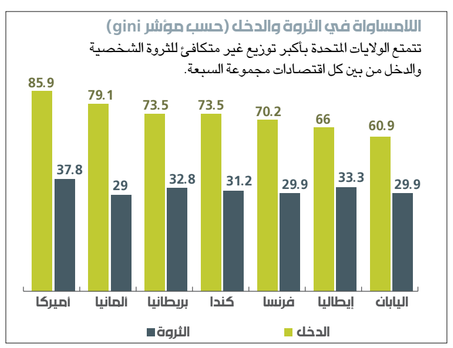

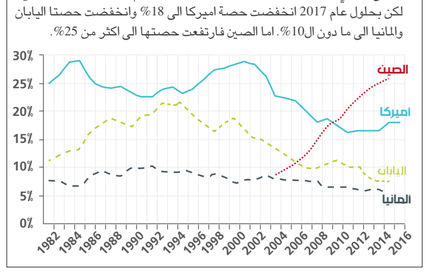

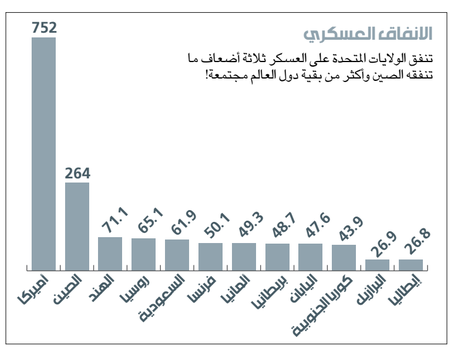

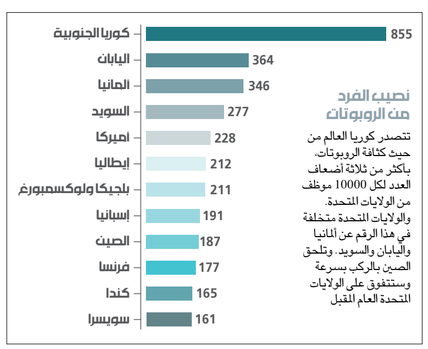

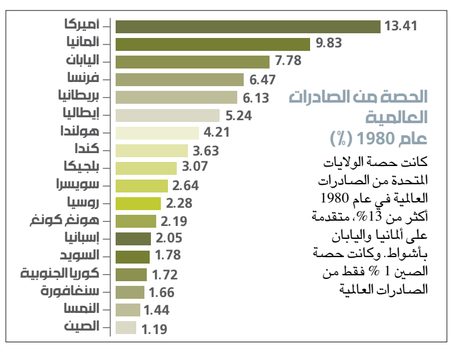

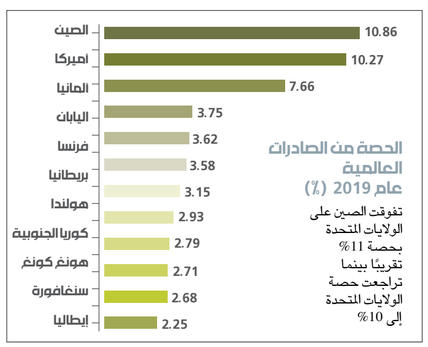

الولايات المتّحدة تتذوّق الدواء الذي أعطاه الغرب لروسيا

اريك س. راينرت

منذ فترة، نشرت مجلة «فورين بوليسي» مقالاً بعنوان «الاقتصاديون على الطريق». يعترف بول كروغمان وخبراء اقتصاديون آخرون من التيار السائد، بأنهم كانوا مخطئين بشأن العولمة: لقد أضرّ ذلك بالعمال الأميركيين أكثر بكثير مما اعتقدوا.

المفاجئ أن هذا الاعتراف يأتي متأخراً جداً. فقد بدأت العولمة التفكيك اللاحق بالصناعة بسبب التجارة الحرّة التي ألحقت الضرر ببلدان أميركا اللاتينية في الموجة الأولى في أواخر السبعينيات، ثم في الموجة الثانية بعد سقوط جدار برلين عام 1989، الحقت أضراراً جسيمة بالجمهوريات السوفياتية السابقة، والأهم من ذلك كله، روسيا وأوكرانيا. الموجة الثالثة من الفقر الناجم عن العولمة تضرب الآن الولايات المتحدة والأطراف في الاتحاد الأوروبي. لو درس الاقتصاديون الأميركيون ما فعلته العولمة خلال موجتيها المدمرتين الأولى والثانية، لكانوا قد رأوا أن ما حدث الآن في الاقتصاد الأميركي هو في الواقع قصة تاريخية لكارثة متوقّعة.

من المثير للاهتمام أن النظرية التي تدعو إلى حماية الصناعات التحويلية، لها الجذور نفسها في روسيا والولايات المتحدة. ساهم الاقتصادي الألماني فريدريش ليست (1789-1846)، الذي أصبح مواطناً أميركياً، في النظريات الموجودة بالفعل هناك. العمل الرئيسي للائحة «النظام الوطني للاقتصاد السياسي» تمّت ترجمته إلى اللغة الروسية بواسطة سيرجي ويت، وزير المالية في عهد آخر قيصر. لذلك كان للمنافسة الاقتصادية في الحرب الباردة بين الرأسمالية الغربية والشيوعية الأساس النظري نفسه. ومع ذلك، فإن الاختلافات الهائلة بين الأنظمة الاقتصادية أعمتنا عن حقيقة أن الاستراتيجية الاقتصادية جدار برلين عام 1989، الحقت هي نفسها تماماً: تقديس لائحة فريدريش للتصنيع + البنية التحتية. في روسيا روّج سيرجي وايت الأمرين كليهما على حد سواء.

جذب سقوط جدار برلين العديد من الصدمات للاقتصاد الروسي. صدمة التجارة الحرّة، وصدمة الخصخصة التي أنتجتها مجموعة من المستشارين الأميركيين بشكل أساسي والذين بدا أنهم يهتمون بسوق الأوراق المالية وسوق الصرف أكثر من الاقتصاد الحقيقي. مع زميلي الإستوني Rainer Kattel، أظهرنا، في ورقة تم إنتاجها لـ Expert، أنه من عام 1992 إلى عام 1998 انخفض الإنتاج الصناعي والزراعي في روسيا بأكثر من 50%، في حين أن الأجور الحقيقية - بعدما ارتفعت قليلاً في وقت مبكر - انخفضت لاحقاً بشكل حادّ. ما هو مذهل في الاقتصاد الروسي خلال هذه السنوات، هو أن قيمة الروبل ارتفعت بشكل كبير فيما انهار الاقتصاد الحقيقي. من الواضح أنه بدلاً من جني الأموال من إنتاج الأشياء في روسيا، تم جني الأموال عن طريق تحويل الروبل إلى الخارج بسعر صرف مرتفع بشكل مصطنع. من الواضح أن المستشارين الاقتصاديين الأميركيين لعبوا دوراً في هذه العمليات المدمّرة.

> **بدأت الولايات المتحدة تؤمن بالدعاية التي أنشأها اقتصاديوها ولم تدرك النخب تراجع التصنيع وركود أو هبوط الأجور الحقيقية التي تلت ذلك، وبدلاً من ذلك، بدأت تلوم جارتها المكسيك رغم انخفاض الأجور الحقيقية هناك اكثر**

في مؤتمر Gaidar لعام 2015 في موسكو، فوجئت بأن الاقتصاديين الأكثر ارتباطاً بعلاجات الصدمة المدمّرة تماماً في التسعينيات - البروفيسور جيفري ساكس، والبروفيسور أندرس أسلوند - كانوا ضيوفاً تم التعامل معهم باقصى درجات الاحترام والإعجاب. خطر لي أن المؤسسة الروسية لم تفهم على ما يبدو الروابط بين النظريات المدمّرة، وانهيار الاقتصاد الروسي في التسعينيات، والتي كانت الدولة بعيدة عن التعافي منها. كيف كان هذا ممكناً؟ مع الاحترام، لا بد لي من الاعتراف بأن الفكرة صدمتني حينئذ بأن النخب الروسية استسلمت لنسخة من متلازمة ستوكهولم: عندما يتعرف الضحايا ويتعاطفون مع أولئك الذين تسببوا في الأذى، والذين يؤمن الضحايا بالقيم نفسها للمعتدي. نأمل الآن، في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد الأميركي (وإن كان أكثر اعتدالاً) من النوع نفسه من النصائح السيئة، أن يكون أكثر تفهماً من أجل إحياء نظرية اقتصادية أكثر واقعية.

بدأت الولايات المتحدة تؤمن بالدعاية التي أنشأها اقتصاديوها، ولم تدرك النخب تراجع التصنيع وركود أو هبوط الأجور الحقيقية التي تلت ذلك. وبدلاً من ذلك، بدأت الولايات المتحدة بإلقاء اللوم على جارتها المكسيك رغم انخفاض الأجور الحقيقية هناك أكثر من الولايات المتحدة. في الواقع، تُظهر العلاقة الأميركية المكسيكية نموذجاً أولياً لخسارة دولة ما بينما تستفيد دولة أخرى من العولمة. فقدت المكسيك الكثير من صناعاتها التقليدية وتخصصت في المنتجات التكنولوجية (technological dead-ends)، وهي منتجات لا يمكن مكننتها. يتم تصنيع هذه المنتجات في مصانع التجميع (maquilas) الواقعة على طول الحدود حيث تُدفع أجورٌ أقل من الصناعة التقليدية في المكسيك. وبينما تتخصّص الولايات المتحدة في المنتجات الزراعية التي يمكن حصادها ميكانيكياً - مثل القمح والذرة - تتخصّص المكسيك في المنتجات التي يجب قطفها يدوياً مثل الفريز والحمضيات.

في عام 2014، بدأ متوسط العمر المتوقع للذكور البيض في الولايات المتحدة في الانخفاض، وانخفض بمقدار أربعة أشهر خلال السنوات الثلاث التالية. لا ينبغي أن يكون هذا التأثير للاقتصاد الليبرالي الجديد مفاجئاً. عرف أولئك الذين تابعوا آثار تراجع التصنيع في روسيا أنه نتيجة للعلاج بالصدمة الذي فرضه الغرب على روسيا، انخفض متوسط العمر المتوقّع للذكور الروس بنحو 7 سنوات. تم توثيق هذا في مقال عام 2009 في المجلة الطبية المرموقة لانسيت. كما كان الحال في روسيا ، فإن انخفاض متوسط العمر المتوقع في الولايات المتحدة يرجع إلى حد كبير إلى الظروف الاجتماعية. يعيش أغنى 1% من الرجال الأميركيين اليوم 15 عاماً أطول من الرجل العادي.

تتساءل فورين بوليسي عما إذا كان اقتصاديو السوق الحرة في الولايات المتحدة قد ساعدوا في وضع ديماغوجية حمائية في البيت الأبيض. الجواب على هذا السؤال هو بوضوح نعم. لكن قبل ذلك بوقت طويل، تسبّب الاقتصاديون العقائديون أنفسهم في إلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد الروسي. أصبحت الولايات المتحدة «روسيا الخفيفة».

* (أريك س. راينرت. أستاذ، جامعة تالين للتكنولوجيا وأستاذ فخري، معهد الابتكار والأغراض العامة، الكلية الجامعية، لندن). نُشر هذا المقال في networkideas.org

مقال

صناعة السياسات التدميرية بـ«التكنوقراط»

الأمجد سلامة

على إثر فرض الولايات المتحدة عقوبات على الوزير السابق جبران باسيل، تسرّب عبر الإعلام أن أحد المطالب الأميركية منه كان تعيين عدد من الموظفين في مواقع متفرّقة في الإدارات اللبنانية. وبعد التجارب المريرة مع التكنوقراط الذين عيّنهم الرئيس رفيق الحريري في أعلى المناصب الإدارية، هناك الآن توجّس من تبعات التعيينات التي تنطوي على أجندات تتجاوز الاستغلال السياسي من السيطرة على موقع ما. حالياً، في ذورة الانهيار، نشهد تبعات القرارات التي يتّخذها التكنوقراط الحريريون والتي تبدو شبه عشوائية وتتلاعب في الوقت نفسه بمعيشة المقيمين في لبنان. بمعنى آخر، هناك نمط للقرارات التدميرية الصادرة عن التكنوقراط وهو يفسّر بشكل ما، اهتمام الولايات المتحدة بتعيين المزيد منهم في الدولة اللبنانية انطلاقاً من ثلاث مسائل أساسية: علاقة التكنوقراط بالنيوليبرالية أولاً، الشكل العام لسياساتهم المشتركة ثانياً، ومصدر سلطاتهم الواسعة داخل الدولة ثالثاً.

التكنوقراط والنيوليبرالية

لعلّ أفضل من عبّر عن تفسير ملخّص لمفهوم التكنوقراط، هو العالم السياسي الأميركي روبرت باتنم الذي ميّز بين «التقني» وهو صانع قرار مدرّب في العلوم التطبيقية، و«التكنوقراطي» وهو صانع قرار مدرّب في العلوم التطبيقية يفتقد للحساسية الاجتماعيّة والسياسية. يمكن أن نجد تفسيراً لهذه «اللاحساسية» الاجتماعية والسياسية في تبنّي معظم التكنوقراط للسياسات النيوليبرالية. بحسب ميغيل سِنتينو في ورقة أعدّها بعنوان «سياسات المعرفة: هايك والتكنوقراط»، فإنّه اعتباراً من السبعينيات، تزامن صعود جيل من التكنوقراط الشباب مع تبنّي التكنوقراط شبه العالمي «إجماع واشنطن» النيوليبرالي. وهذا الأخير دعا إلى الانضباط المالي، وتحرير التجارة وحركة رأس المال، والخصخصة، وإلغاء الضوابط القانونية من أمام القطاع المالي.

في هذا السياق، يعيد سنتينو الترابط بين التكنوقراط والنيوليبرالية إلى أربع مسائل: أولاً، إن التكنوقراط سلّموا بصوابية النيوليبرالية؛ ثانياً، بسبب الخلفيات الاجتماعية التي أتى منها الكثير من التكنوقراط؛ وثالثاً، التحالف بين النخب السياسية الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية؛ ورابعاً، هناك الارتباط بالجامعات الأميركية والشبكات اللاحقة التي تم تطويرها هناك وكذلك دور مراكز الفكر والمؤسسات.

كلّ هذا يرسم، بحسب سِنتينو، صورة تكنوقراط يتماهون مع أيديولوجيا معيّنة من دون وجود حوافز مالية بالضرورة، ويعتمدون على المعرفة الاقتصادية لإضفاء الشرعية على الحكومة التي وظّفتهم. ولكن يضيف سِنتينو أمراً إضافياً. فهو يربط بين تبنّي التكنوقراط للنيوليبرالية، وبين نظرية فريدريش فون هايك الاقتصادية - الاجتماعية. أفكار هايك، تُعدّ الجذور الرئيسية للنيوليبرالية، ونظريته عن المعرفة تتفق مع التحوّل المعرفي المعاصر في حينه، وهي نظرية يقينيّة حاسمة تقلّل التعقيدات التي قد تواجه من يريد تفسير العالم من حوله. فإذا كان ماركس يؤمن بالحتمية الاقتصادية، فإن هايك كان يؤمن بالحتمية المعرفية (الإبستمولوجيا). بالنسبة إلى الأخير، فهم الإنسان لا يمكن أن يتمّ إلّا من خلال تحليل التصرفات الفردية. وهذه تتراكم بشكل مشترك لتبني المؤسّسات التي يقوم عليها المجتمع. لذا، فإنّ تصرفات الجماعات ليست سوى تفاعل بين مجموعة متنوعة من الأفراد. إن تفسير هذه التصرفات الفردية لن يتمّ إلّا عبر قراءة تشتمل على تحيزات القارئ وتصوّراته المسبقة. لذلك، بالنسبة لهايك، فإن تطوير نظرية تقوم على الملاحظات التجريبية هو حماقة. وكل ما يمكننا القيام به هو تطوير سلسلة من الافتراضات التي تتناسب مع نمط منطقيّ ومتماسك.

يقين وسياسات

لكن كيف ينعكس هذا اليقين المعرفي والاقتصادي والسياسي عند هايك على سياسات التكنوقراط؟ يمكن أن نصنّف الأيديولوجية التكنوقراطية النيوليبرالية على أنها تتكون من ثلاث نقاط بسيطة:

أولاً، هناك أشكال من المعرفة ومن الحقائق أعلى مما يسمح به النقاش السياسي- والنقاش السياسي هنا هو بمثابة أخذ الملاحظات التجريبية في الاعتبار.

ثانياً، السوق هو أفضل وسيلة لتحقيق تلك المعرفة - والسوق هنا هو بمثابة النمط المنطقي القائم والمتماسك.

ثالثاً، يجب عدم السماح للصراع السياسي والاجتماعي بالتدخل في الأداء الطبيعي للسوق.

انطلاقاً من هذه النقاط الثلاث، لا يثق التكنوقراط بالمواطنين لاتّخاذ القرارات السياسية الأفضل، بل يسعون إلى حمايتهم من أسوأ غرائزهم السياسية (المفارقة أنّهم ضمنياً سيثقون بهم لاتخاذ الخيارات الاقتصادية الصحيحة). فبينما يعلن التكنوقراط حبّهم للديمقراطية، يعبّرون في الوقت نفسه عن ازدرائهم مبدأ الانتخاب الشعبي. وفي تناقض مماثل، يستخفّ التكنوقراط بدور الدولة في الاقتصاد رغم بذلهم جهوداً كبيرة لتركيز السلطة في مؤسّسات حكومية مختارة.

لكن ما هي الخطوط العامة لسياسات التكنوقراط النيوليبراليين؟ يلخّص سِنتينو هذه السياسات، في بحث آخر أعدّه بالتعاون مع باتريسيو سيلفا بعنوان «سياسة الخبرة في أميركا اللاتينية». تتمحور سياسات التكنوقراط حول مجموعة نقاط أبرزها: إعطاء الأولوية للنموّ الاقتصادي على حساب التنمية الاجتماعية؛ قبول الحاجة إلى النظام السياسي؛ الإحجام عن تحدّي التسلسل الهرمي الاجتماعي.

سياسات التكنوقراط تركّز على النموّ في سياق نيوليبرالي يحتّم اتّباع إملاءات الأسواق الدولية، وهم يشتركون في الاعتقاد بأنه في حال نشبت النزاعات، يمكن حلّها أو التحايل عليها من خلال تحسين فعّالية استعمال الموارد. لذا، كلّ القطاعات الاجتماعية من طبقات ومجموعات المصالح والأفراد في صراع، لأن الموارد يتمّ توزيعها بشكل غير فعال. والحلّ بالتأكيد لن يكون نتيجة توازن القوى بين القطاعات الاجتماعية المختلفة.

يُبدي الباحثان ملاحظة أساسيّة حول الخلفيات الفكرية المتشابهة للتكنوقراط النيوليبراليين، مثل التدريب في الاقتصاد و/ أو الهندسة، والزيارات الممتدّة لفترات طويلة إلى أوروبا والولايات المتحدة، والطلاقة في استعمال الأدبيات الدولية في مقابل إبداء عدم الارتياح الضمني لاستعمال الأدبيات الوطنية/القومية.

هذه الملاحظة مهمّة جداً لأنها متعلقة بمصادر قوّة التكنوقراط وسبب ميل غالبيتهم إلى النيوليبرالية.

الموقع في المنظومة العالمية

في دراسة بعنوان «الأسس المادية للتكنوقراطية» يشير بَن روس شنايدر، إلى أنّه من المنظور المهني، يمكن تعريف التكنوقراط على أنهم كبار المسؤولين المدنيين في الدولة الذين يحملون شهادات جامعية في العلوم التطبيقيّة والاجتماعية (بما في ذلك إدارة الأعمال والقانون)، ولكن في الوقت نفسه ليس لديهم خبرة أو خلفية انتخابية.

لماذا الخلفية الانتخابية مهمّة؟ لأنّ الساسة حين يتّخذون القرارات يبنون على حسابات إعادة الانتخاب والمحافظة على الشعبية، أمّا التكنوقراط فيبنون على المعايير الفنية - التقنية. لذا يرتبط التكنوقراط عادةً ببرامج التكيّف النيوليبرالي التي غالباً تكون غير شعبية. لكن إذا لم يكن التكنوقراط منتخَبين، فمن أين تأتي قوّتهم في المواقع التنفيذية في الدولة؟

وفق شنايدر، فإنه يمكن تفسير قوّة سلطة التكنوقراط بأربعة أسباب: أوّلها «الحجّة الوظيفية»، التي تقول إن تحديث المجتمعات يحتاج إلى موظفين مدربين تقنياً في الدولة. ثانيها، أن لدى التكنوقراط شبكات ومجموعات اجتماعية تعمل على نشر أعضائها في المفاصل الأساسية في المجتمع لنيل أكبر قدر ممكن من السلطة. وثالثها يقول إن الساسة يضعون التكنوقراط في مواقع قوّة ليتعاملوا مع مصادر عدم اليقين السياسي ويتحمّلوا المسؤولية عنهم في مواضعه. ورابعها يزعم أن القادة السياسيين يبحثون عن تكنوقراط من أجل الإشارة إلى التزام الحكومة بالإصلاح الاقتصادي وبالتالي استعادة ثقة المستثمرين.

ويشرح شنايدر أن تبنّي المسارات النيوليبرالية يُربط بالجهود السياسية للإشارة إلى أن الحكومات ترغب في استعادة التوازن المالي وثقة المستثمرين. وذلك لأنّ المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، هي الدوائر التي تحاول الحكومات إرسال هذه الإشارات إليها. لذا تسارع الحكومات إلى تعيين تكنوقراط من ذوي شبكات معارف واتصالات بمديري صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل تعزيز الموقف التفاوضي. وكما هو معلوم فإنّ المؤسّسات الماليّة الدوليّة التي تتبنّى إعلان واشنطن، شديدة الصراحة بميولها النيوليبرالية. لذا بات واضحاً أن المؤسّسات المالية الدولية عزّزت الفصائل النيوليبرالية في بيروقراطيات الاقتصادات.

لذا، يؤكّد شنايدر أن مستوى تأثير المؤسسات المالية الدولية، وتباعاً النيوليبرالية، على تركيبة البيروقراطية في بلد ما، يعتمد على موقع هذا البلد ضمن منظومة الاقتصاد العالمي. كلّما كان البلد أكثر اعتماداً على رأس المال المحليّ خفّ تأثير تقييم المؤسسات المالية الدولية عليه. وبالعكس، كلّما ازداد اعتماده على أسواق رأس المال الدولية للتمويل، انزلق أكثر نحو مسار تلبية الشروط النيوليبرالية للحصول على تقييم إيجابي من المؤسسات المالية الدولية، آملاً أن ينعكس ذلك على ثقة المستثمرين الأجانب (وعلى المؤسسات بحد ذاتها في حال ظهرت الحاجة إلى تمويل منها). وهذا طبعاً يؤدّي إلى استحواذ التكنوقراط على سلطة أكبر ومساحات أوسع من القوة السياسية.

لبنان «خير» نموذج

ولبنان يعدّ خير مثال على ما يقوله شنايدر عن علاقة موقع البلد ضمن منظومة الاقتصاد العالمي وتفشّي التكنوقراط النيوليبراليين فيه. ففي تجربة الحريرية السياسية منذ عام 1992 ولغاية 2019، يظهر أن كلّ المراكز التقنية في الإدارة اللبنانية قد مُلئت بالتكنوقراط النيوليبراليين. باستعراض سريع للأسماء التي تولّت أهم المراكز التنفيذية داخل الإدارة اللبنانية، سنكتشف شبكات علاقات متداخلة تربط شاغلي أهم المراكز بالمؤسسات المالية الدولية وبالولايات المتحدة.

يتّهم الكثير من معارضي الحريرية السياسية هؤلاء التكنوقراط بالفشل، ويأخذون كدليل على فشلهم، نتائج قراراتهم على البنية الاجتماعية - الاقتصادية. في الفترة الأخيرة، يكاد لا يمرّ أسبوع من دون قرار يؤثّر على قطاع حيوي ويأخذ اللبنانيين إلى حافة الهلع ومن ثم يتم التراجع عنه. معظم هذه القرارات تتعلق بدعم السلع والخدمات الأساسية والسياسات النقدية وقوننة الأسواق المالية اللبنانية، وبعضها إن حصل وتمّ المضي به إلى النهاية سيؤدي إلى انهيار البنية الاجتماعية في لبنان. وبينما يظهر أن هذه القرارات تنمّ عن عدم معرفة، يلجأ البعض إلى ترجيح تواطؤ التكنوقراط مع أطراف خارجية بهدف زعزعة الوضع الداخلي. إلّا أن التمحيص في هذه القرارات سيوضّح أنّها تقع تحت مظلّة السياسات النيوليبرالية، وأنّ من اتخذ القرار كان ينفّذ ما يؤمن بأنّه الحقيقة المطلقة التي لا ثاني لها. فبنظره إن الصراعات القائمة هي نتيجة سوء استخدام الموارد (ما تبقى من دولارات في البلد مثلاً) والحلّ لن يكون إلّا عبر توزيعها بشكل فعّال (لا عادل) عبر استخدام المعرفة المتأتيّة من السوق. أي إن التوزيع سيخدم عملياً القوى المؤثّرة في السوق، لا الفئات الاجتماعية الأكثر تضرّراً. لذا، أصبحنا نلاحظ أنّ التراجع عن هذه القرارات يكون بسبب ضغط من القوى السياسية التي تأخذ في الاعتبار التداعيات الشعبية على قرارات كهذه.

لكن هذا لا يعني أنّ التكنوقراط وطنيون وبمنأى عن الاتهام بالارتهان للمؤسسات المالية الدولية ومنظومة الاقتصاد العالمي. ببساطة ما يحصل هو أنّ السياسيين اللبنانيين، ومن ضمن سعيهم لإرضاء الأسواق والمؤسسات المالية الدولية والولايات المتحدة، يعينون تكنوقراط نيوليبراليين مؤدلجين، لدرجة أنه بالنسبة لهم الخضوع لأيّ اقتراح أو إيحاء صادر عن تلك المؤسسات (ومن خلفها الولايات المتحدة) مجرد مسار طبيعي لممارسة المهام المنوطة بهم، بغض النظر عن مفاهيم السيادة والمصلحة الوطنية.

في هذا السياق يمكن التوصل إلى استنتاجين:

- من الطبيعي جداً أن تطلب الولايات المتحدة من جبران باسيل أو من غيره تعيين تكنوقراط في الإدارات العامة اللبنانية. فالمواصفات النيوليبرالية لمعظم التكنوقراط اليوم تعني أنّ كلّ هذه الفئة تقع تحت التأثير الأميركي بشكل مباشر أو غير مباشر.

- يجب أن يصبح من البديهيات التشكيك بأي شخصية تقنية تطرح نفسها لتولّي جزء من الحيّز العام حتى يثبت عدم وجود أيّ علاقات بينها وبين المؤسسات المالية الدولية وأنّه لم يسبق لها العمل معها ولا تطمح لذلك مستقبلًا.

> القرارات التي يتّخذها التكنوقراط في لبنان تقع تحت مظلّة السياسات النيوليبرالية ومن ينفّذها يؤمن بأنّ الصراعات القائمة هي نتيجة سوء استخدام الموارد (ما تبقى من دولارات في البلد مثلاً) والحلّ لن يكون إلّا عبر توزيعها بشكل فعّال (لا عادل) عبر استخدام المعرفة المتأتيّة من السوق، أي إن التوزيع سيخدم عملياً القوى المؤثّرة في السوق، لا الفئات الاجتماعية الأكثر تضرّراً

أنجل بوليغان ـ المكسيك